تقييم استراتيجيات التنمية في المملكة العربية السعودية ودورها في مكافحة الفقر

" دراسة تطبيقية "

(٢٠٠٠م - ٢٠١٢م)

بحث من إعداد

الدكتور: يسري حسين طاحون

استاذ الاقتصاد المشارك

كلية العلوم الإدارية والمالية

جامعة الطائف

قسم اقتصاديات وإدارة المشروعات

الملخص العربي

تحاول هذه الدراسة الكشف عن جانب كبير من الغموض الذى يكتنف مشكلة الفقر ومحاولة تخفيف حدته من خلال التركيز على أهمية دور العنصر البشري في إحداث التنمية , ومن ثم فإن الحكومات أدركت أن التنمية البشرية هي بوابة التنمية الاقتصادية واتخذت العديد من الإجراءات لإحداث التنمية البشرية .

وتتلخص مشكلة البحث في الإجابة على السؤالين الآتيين: هل كانت الإجراءات التى اتخذتها المملكة العربية السعودية في مجالات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية فعالة في النهوض بالعنصر البشري وتحقيق التنمية البشرية ؟ , و هل هناك استراتيجية لمواجهة الفقر في المملكة , لضمان عدم ظهورة بداية والقضاء عليه او التخفيف من حدته اذا تواجد في المجتمع؟, وماهو اثر الإنضمام الي اتفاقيات تحرير التجارة العالمية وسيادة العولمة وبرامج التحديث الاقتصادي علي مشكلة الفقر في المملكة.

ويهدف البحث إلى التحقق من صحة عدد من الفروض : الفرض الأول هو انه قد تودى الزيادة فى الإنفاق الحكومى فى مجالات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية إلى الإسهام فى تحقيق التنمية البشرية المتمثلة فى الارتقاء بمستوى إنتاجية الفرد فى المملكة ومن ثم فى الخروج الفقراء من دائرة الفقر, والفرض الثاني يتمثل في انه قد يؤدي عدم الإلتزام بالأولويات في الإنفاق العام وترشيده ومراقبته الي ظهور الفقر في المجتمع بشكل اكبر , والفرض الثالث يؤدي الانضمام الي اتفاقيات التجارة العالمية وسيادة العولمة الي زيادة مشكلة الفقر حدة في المجتمع.

ويهدف البحث الي دراسة إجراءات حكومة المملكة العربية السعودية في التنمية البشرية من خلال الإنفاق في مجالات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعيةوالوقوف على المعوقات التى أعاقت تفعيل إجراءات الحكومة في تحقيق التنمية البشرية , ودراسة كيفية استخدام التنمية البشرية للخروج من دائرة الفقر,والمساهمة في وضع استراتيجية لمقاومة ظهور الفقر في المملكة.

الكلمات المفتاحية :

مشكلة الفقر- التنمية البشرية - برامج الحد من الفقر- استراتيجية التنمية في المملكة العربية السعودية

ABSTARCT

This study tries to figure out an important aspect of the vagueness of poverty problem, and tries to reduce its effect through focusing on the role of human element in achieving development. Hence, governments realized that the human development is the gate of economic development and put some procedures to insure human development.

The summary of this problem is answering the two following questions:

1- What is the effect of economic renovation program, modernization program and Globalization on limited income populations?
2- Were the procedures that were carried out by the government OF KSA in fields of education, health and social care were effective in improving human resources. Did they help in achieving human development?

The hypotheses of research are:

- The first hypothesis: It may the Economic renovation program, modernization program and Globalization and Accession of Saudi to the trade liberalization agreements would lead negatively for spread poverty and lead to increasing poverty problem.
- The second hypothesis: It may the Governmental funds in fields of education, health and social care has contributed in achieving human development based on improving individual productivity level, hence getting out of poverty circle in kingdom of Saudi Arabia .

As for the objectives of the research, they are as follows:

- Studying government procedures in human development throughout education, health and social care funds.
- Studying out obstacles that interfered with the government's procedures in achieving human developments.
- Studying how to use human development to get out of poverty circle.

THE KEYS WORDS:

THE PROBLEM OF POVERTY-HUMAN DEVELOPMENT-POVERTY REDUCTION PROGRAMS

DEVELOPMENT STARTEGY IN SUADI ARABIA

فهرس الدراسة

الفصل الأول

مقدمة وتمهيد

١- مشكلة البحث . ٢- الدراسات السابقة . ٣- خطة البحث .

الفصل الثاني

ما هيه الفقر و أسبابه و آثاره

١- مفهوم الفقر ٢- الأسباب المؤدية إلي تواجد الفقر ٣- الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفقر

الفصل الثالث

نظرة عامة على السياسات الإقتصادية في المملكة العربية السعودية

١-أهمية التنمية البشرية و إستراتيجيات التنمية الاقتصادية ٢- التجارب الدولية السابقة فى التقليل من حدة الفقر ومحاربته .

٣- العلاقة بين إستراتيجيات التنمية الاقتصادية و الفقر ٤- برنامج الإصلاح الاقتصادي والعولمة وآثارها على الفقر.

الفصل الرابع

نموذج مقترح لتحديد حجم الاضافة الي الطلب الكلي الذي تحققه السياسة المالية الشرعية

الفصل الخامس

النموذج الخاص بتحديد العلاقة بين إستراتيجية التنمية المختارة ومحاربة الفقر

الفصل السادس

النتائج والتوصيات ومحاور لإستراتيجية جديدة

الفصل الأول

مقدمة وتمهيد

تعتبر قضية تخفيف حدة الفقر عن طبقة الفقراء ومحدودي الدخل من أهم القضايا فى أولويات صانعي القرار , لما لتلك القضية من أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسة هامة .. وقد تنبهت الأمم المتحدة إلى أهمية مسؤوليتها الجماعية علي مستوي العالم فتبنت القضية عن طريق المناداة بضرورة التمسك بالمعايير الإنسانية لتحقيق حد ادني من العدالة والإنصاف بين شعوب العالم , ولذلك حددوا ثمانية أهداف للتنمية البشرية والقضاء على الفقر , يتم العمل علي تحقيقها بحلول سنة ٢٠١٥ .[1]

وعادة ما ينظر إلى الفقر على إنه ظاهرة اجتماعية متعددة الأبعاد وصعبة التحديد والقياس , فليس الفقر نقصاً فى الدخل فحسب , أو حتى ندرة فى فرص العمل فقط , ولكنه أيضا يتمثل في تهميش لطبقة من طبقات المجتمع , وحرمانها من المشاركة فى صنع القرار , وتقليل فرصهم من الوصول إلى الخدمات الاجتماعية كالعلاج والتعليم والاستفادة من الدعم المقدم للإسكان , وتوصيل الخدمات العامة كالمياه النقية والكهرباء والقروض المدعمة لإنشاء المشروعات الصغيرة التي يمكنها ان تنتشل الفقير من مصيدة الفقر , فالفقر الذي ينتشر فى عالمنا اليوم هو بسبب تضافر مجموعة من العوامل شكلت فيما بينها ما يعرف (بمصيدة الفقر) على الصعيدين المحلي والدولي , حيث لا تسلم دولة من دول العالم من تواجد هذه الظاهرة .

إن عدم قدرة الإفراد علي التعامل مع أجهزة الدولة الرسمية : (التراخيص والضرائب والأمن الصناعي والبنوك...ووزارات الصناعة والعمل والصحة ..الخ) وهذا مما يجعل الاقتصاد الخفي يتواجد وبشكل كبير في إقتصاديات العديد من الدول , كما ان سوء توزيع الدخل وعدم ترشيد الإنفاق العام علاوة علي انتشار الفساد الاقتصادي وظاهرة هروب رأس المال , عدم العدالة فى

---

[1] أهداف الألفية فى أحداث التنمية البشرية :
- القضاء على الفقر المدقع والجوع .
- تحقيق حصول الجميع على التعليم الاساسى .
- تحقيق المساواة فى النوع وتمكين المرأة .
- خفض معدلات وفيات الأطفال.
- تحسين الصحة الانجابيه .
- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) والملاريا والأمراض الأخرى .
- كفالة الاستدامة البيئية.
- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية
البرنامج الانمائى للامم المتحده ،تقرير التنمية البشرية"تعميق الديمقراطية فى عالم مفتت"، ٢٠٠٠،ص١٧.

توزيع الدخل والفشل في عمليات إعادة التوزيع , وعدم الاستعداد الجيد واللازم لمتطلبات الإصلاح الاقتصادي والعولمة , والمبالغة في الإنفاق العسكري هي عوامل ساعدت علي تفشي الفقر في الكثير من الدول .

وعلى المستوي العالمي , فقد أدى تشابك نظم التمويل والتجارة الدولية وحركة رأس المال وخاصة منذ الثمانينات إلى تعميق الفجوة الموجودة بين الأغنياء والفقراء ، علاوة علي ان انتشار البطالة بشكل سافر وتدني مستويات الدخول يجذبان المزيد من الفقراء للوقوع في دائرة الفقر .

إن الإهمال الذي حدث وتمثل في عدم الاهتمام بعمليات التنمية البشرية , و ما ينتج عن ذلك من انخفاض المستوى التعليمي والإضطرار الي تشغيل الأطفال والنساء , وانخفاض المستوى الصحي , وظهور الصراعات الطبقية , وانتشار موجات العنف والفساد , والتهرب الضريبي ..وعدم العدالة في توزيع الدخل وسوء توجيه الدعم .., جعل محاولة الحد من أعداد الفقراء فى العالم ترتبط ارتباطا كبيرا بالنجاح في تحقيق التنمية الاقتصادية بصفة عامة والاجتماعية والبشرية علي وجه الخصوص بإعتبارها المدخل الفعال لمواجهة الفقر وتداعياته.

فأندونيسيا علي سبيل المثال حققت نجاحا فى تقليل نسبة من يقعون تحت حد الفقر من ٦٠% إلى ٢٠% خلال جيل واحد فقط , بالرغم من الزيادة السكانية الملحوظة خلال هذه الفترة ، وعلى العكس من ذلك فإن دولة مثل البرازيل ومنذ السبعينات قد ركزت على الاستثمار والنمو المادي دون التركيز على الاهتمام بعمليات التوزيع وتنمية القوى البشرية , مما أدي لتعثر خطوات مكافحة الفقر , ولم تحسن من مستوى الفقراء , بالرغم مما حققته في بداية الأمر من النمو الاقتصادي الكبير.[1]

والإهتمام بالعنصر البشرى وتطوير قدراته والوفاء بإحتياجاته وتحقيق طموحاته , قد ساعد في فى إحداث تغيير فى الفكر التنموى , ليحدث ما يمكن تسميته بثورة فى هذا المجال(ضرورة الإهتمام بالبشر) منذ الستينات من القرن الماضي , لتصل هذه الثورة إلى تغيير في المفاهيم ليس فقط لدى الدول , وإنما لدى الهيئات الدولية أيضا , ليعلن البنك الدولى فى موقعه أن رسالته تتمثل فى "حلمنا وهو تحقيق عالم خال من الفقر :مكافحة الفقر برغبة قوية وكفاءة مهنية لتحقيق نتائج دائمة " ,كما قام صندوق النقد الدولى بإحلال برنامج "تسهيل النمو والحد من الفقر" ليحل محل برنامج "التسهيل التمويلى المعزز للتصحيح الهيكلى " فى نوفمبر ١٩٩٩ م.

وعلى الرغم من أن مقياس الفقر أمرا صعبا بسبب مشكلات المفاهيم من ناحية , ونقص البيانات واختلاف طرق إعدادها من ناحية أخرى , كما ان معظم تعاريف الفقر تحتوى على معانى وأحكام

---

[1] د . إسماعيل سراج الدين،د. محسن يوسف"الفقر والإزمة الاقتصادية"،دار الأمين ،١٩٩٧ ،ص١٤ .

إجتماعية , فالفقر كمقياس نسبى أو مطلق يمكننا تعريفه بأنه" ذلك الإنطباع الناتج من مقارنة الدخل أو الانفاق الشخصى أو العائلي بتكلفة شراء حجم معين من السلع والخدمات من ناحية , ومقارنة هذا الدخل الشخصى أو الاسرى بدخول الآخرين داخليا وخارجيا ".

ويهدف هذا البحث الى جانب إستعراضه لأهم ادبيات الفكر الإقتصادى ومفاهيمه فى مجال التخفيف من حدة الفقر فى المملكة مقارنة بغيرها من الدول النامية , عن طريق استخدام السياسة المالية , محاولة لتأصيل الإطار النظرى لظاهرة الفقر , بداية بتوضيح مفهومه وبيان أهمية الدراسات الخاصة به وأسبابه ومدى إنتشاره وأنواعه ..... ثم ينتقل إلى بيان طرق قياسه وصياغة مؤشراته وتحليل هذه المؤشرات , مع توضيح للبديهيات التى تقوم عليها هذه المؤشرات , ويلى ذلك وفى الخطوة الثالثة يتناول البحث ادبيات مقاومة الفقر أو الإقلال منه فى الفكر الإقتصادى ومنذ تواجد هذه الظاهرة خلال المراحل الزمنية المختلفة , سواء تطلب الأمر التعرض لبعض النظريات التى تعرضت لهذا الموضوع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة , وخاصة هذه النظريات التى تتعلق بتحقيق النمو الذى يعتبر الآداة الفعالة فى مكافحة الفقر , او سواء تعلق الأمر بحجم النمو المتحقق او نوعية هذا النمو أو توزيع المكاسب التى أتى بها , فموضوع الفقر ذو صلة وثيقة بالبشر لتاثيرهم فى النمو الإقتصادى وتأثرهم به , فالدولة الغنية مواطنيها أغنياء والدولة الفقيرة مواطنيها فقراء ,وقد أثبت الواقع أن نمو الناتج الوطني لا يرجع فقط للنمو فى المدخلات المادية وإنما هناك مصادر أخرى يتصدرها تغيير تركيب قوة العمل والاستثمار فى رأس المال البشرى , ولهذا كله فإبراز العلاقة بين البعد البشرى والنمو الإقتصادى هو أمر هام لإرتباط هذا النمو بالبشرالذين يتعرضون للفقر عن طريق العلاقات المتبادلة فيما بينهم .... والتعرض للنظريات سيدفعنا بطبيعة الحال إلى تناول إستراتيجيات وسياسات معينة تتعلق بتحقيق النمو او بمكافحة الفقر , فالاهتمام بالنمو الاقتصادى كوسيلة للقضاء على الفقر والخروج من دائرة التخلف قد أدى الى ظهور استراتيجيات جديدة فى التنمية , باعتبار ان ذلك النمو يفترض به ان يؤدى الى مقاومة الفقر عن طريق التساقط (Trickle - Down) ,علاوة علي ذلك فقد ادلي الفكر الاقتصادي الاسلامي بدلوه في هذا المجال وحاول الباحث ان يؤكد امكانية استخراج نموذج لمكافحة الفقر بالتأثير في عدة متغيرات اقتصادية تؤثر فيه من خلال ما يوفره لنا هذا الفكر من مداخل واسعة لعلاج الفقر.

إن تنفيذ هذه الاستراتيجيات لاشك يحتاج الى التعرض للسياسات الاقتصادية , وكيفية صياغة السياسات التجميعية , ووضع البرامج الهادفة للاقلال من الفقر , فالسياسة المالية الخاصة بخدمات التعليم والتدريب والصحة ....هدفها القضاء على الفقر , لأن اغلب الفقراء فى الدول المتخلفة هم أولئك الذين لديهم القليل جدا من المهارات والمعرفة والرعاية الصحية , كذلك فسياسات الاصلاح الاقتصادى إنما تؤثر فى الفقر فى المجتمع سلبا او ايجابا وفقا لظروف واوضاع ومراحل معينة , ووفقا لاستعداد الدولة المعنية لهذه العمليات باعتبارها سياسات تجميعية ذات آثار متنوعة وربما متعارضة فى مجال معالجة الفقر , ولقد أكدت بعض الدراسات التى قام بها البنك الدولى ان السياسات الاقتصادية التى كان يوصى بها تحت مسمى برامج الاصلاح الاقتصادى ,

يكون الفقراء دائما ووحدهم الذين يتحملون العبء الاكبر لتلك التخفيضات فى الانفاق الحكومى ورفع الدعم التى كمطالب جاءت بها تلك السياسات المفروضة .

ومع التسليم بالعلاقة الايجابية بين النمو وتراجع الفقر , فإننا سنتعرض ايضا فى هذا العمل لذلك التحول الذى جاء به الفكر التنموى فى هذا المجال , وتمثل فى ظهور استراتيجيات جديدة للتوظف واعادة توزيع الاصول المنتجة بصورة أكثر عدالة , ثم جاءت استراتيجية جديدة تهدف الى اعادة توزيع الدخل فى المجتمع بشكل مستمر مع توالى عمليات النمو الاقتصادى فيه (Redistribution with Growth)ليواكب ذلك العمل فشل عمليات التركيز على زيادة معدلات النمو الاقتصادى عن طريق معدلات الاستثمار سواء فى راس المال المادى او البشرى لتحقيق ذلك , وليتمثل هذا الاتجاه فى محاربة الفقر مباشرة بعدما أثبتت التجارب التنموية ان معدل نمو الناتج القومى لا يضمن بذاته القضاء على الفقر , ولعل كان ذلك داعيا للبحث عن استراتيجية جديدة تعمل ومنذ البداية علي عدم تواجد الفقر فضلا عن مقاومته (إستراتيجية الأولويات الشرعية في التنمية والإشباع) [1], كإستراتيجية تختلف عمن سبقها من الاستراتيجيات الاخري ,وتتلاشي الازمات الاقتصادية الناشئة عن العولمة أيضا.

جدول(١)

العوامل المؤثرة فى حدوث الازمات (العلاقات الاقتصادية –البنيان الاقتصادي والمالي –الاحتياطيات-المنافسة) (

مؤشرات الأزمة	التى يمكن أن تطبق على	
	أزمات الأسهم (الأزمات المالية)	أزمات العملات (الأزمات النقدية)
١– الروابط الاقتصادية :		
– روابط اقتصادية قوية بالدولة التى تمر بالأزمة .	×	×
– تنافس قوى مع الدولة التى تمر بالأزمة	×	×
٢– الوعى المتزايد :		
– أساسيات متشابهة للدولة التى تمر بالأزمة		×
– هياكل مالية وسياسية غير عملية	×	×
– ضعيف أو عدم اكتمال البيانات الاقتصادية أو التحاليل المتاحة للمستثمرين	×	×
٣– تسوية محفظة الأوراق المالية		
– استمرار الاحتفاظ بالمحافظ المالية	×	×
– تدفق رأس المال للداخل مستدام	×	×
٤– سلوك القطيع		
– أليه تدفق رأس المال الماضى	×	×
– السيطرة على الأسواق بواسطة مستثمرى التجزئة والصناديق المشتركة	×	×

المصدر : Julia lowll, C.Richard Neu , and Daochi Tong , Financial Crises and Contagion in Emerging market countries .

[1] يسري طاحون , النظرية والتطبيق في مكافحة الفقر, دار الكتاب الجامعي ,طنطا , ٢٠٠٥ .

واستخدام السياسات المالية كأداة لتخفيف حدة الفقر فى الدول النامية ,يجب ان يكون بالشكل الفعال الذى يجعلها تعظم الايجابيات الناتجة عن استخدامها وخاصة فى عمليات اعادة توزيع الدخل , وتقلل من السلبيات التى تنتج عن ذلك , حيث تشير الدراسات الاقتصادية الى ان عمليت الاستقطاعات الالزامية (les prelevements obligatoir)فى الدول النامية بصفة عامة والضرائبية منها (Les Prelevements Fiscaux) بصفة خاصة , لم تساهم فى تحسين مستوى الافراد ذوى الدخول المحدودة بشكل ملموس من ناحية , بل ربما ساهمت فى تحسين مستويات الاشباع لدى الطبقات القادرة نتيجة التوجيه الخاطىء للانفاق العام الذى يمول بالموارد العامة (Resources publiques) للدولة من ناحية أخرى , فعملية توجيه الايرادات العامة الى مختلف اوجه الانفاق او مدى الجمود فى توجيه وتخصيص ايرادات معينة لنفقات معينة , هو الموضوع الذى تبحثه اليوم النظم المالية فى العالم , بعدما أشارت بعض الدراسات الحديثة لخبراء الأمم المتحدة بأن توزيع الانفاق العام فى الكثير من الدول النامية ,إنما يدعم نظام اجتماعى وإقتصادى معين يحوى خللا كبيرا فى توزيع الدخل ,وصفته المؤلفات المختصة بأنه توجيه سيىء للموارد العامة (La mouvaise des resources publiques) فى دول العالم الثالث ,خاصة اذا ما وجهت ايضا الى الاستهلاك العام غير الضرورى ومشروعات التفاخر القومى وغيرها , وعدم جدوي الانفاق العام علي الخدمات المختلفة المقدمة للمواطنين فخدمات التعليم والصحة ..علي سبيل المثال اصبحت مجرد مسميات يحصل المواطن عليها فخدمة التعليم تنفيها ظاهرة انتشار الدروس الخصوصية ..وخدمة الصحة ينفيها عدم توافر الرعاية الصحية الجيدة الا في منشآت القطاع الخاص.

وللعولمة ايضا ايجابياتها وسلبياتها بالنسبة لظهور الفقر او مقاومته , حيث تراكمت الكتابات والتقارير التى تنادى بضرورة تبنى المجتمع الدولى لضمانات من شأنها حصول البلدان النامية على منافع اكبر من جراء عمليات التكامل والتبادل الاقتصادى , لذلك سيتم تناول أثر العولمة على الفقر ضمن محتويات هذا العمل , لأن "أهداف الالفية للتنمية" تضم عشرين منها سبعه اختارتها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى تحت عنوان "دور التعاون من اجل التنمية" وتم صياغة هذه الاهداف من واقع الاتفاقيات والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة خلال النصف الأول من التسعينات ,وعرفت هذه الأهداف السبعه "بالاهداف الدولية للتنمية" , وبقية الأهداف الثلاثة عشر الأخرى ضمت اليها فى اعلان قمة الالفية التى عقدتها الامم المتحدة فى سبتمبر ٢٠٠٠,ولقد جاء التقرير الخاص بالتمويل الانمائى العالمى لعام ٢٠٠٢ , الصادر عن البنك الدولى ما يفيد "استحالة الوفاء بالهدف العالمى " المتمثل فى تخفيض نسبة من يعيشون فى فقر شديد الى النصف فيما بين ١٩٩٠ : ٢٠١٥ م ,اذا استمرت تلك الدول الفقيرة المعتمدة على الصادرات الأولية وبيع منتجاتها بأسعار صعيفة جدا ...للدول الغنية ليزداد الغني غنا والفقير فقرا.

شكل رقم (١)

العولمة المالية والاقتصاد الوطني والتطور المالي

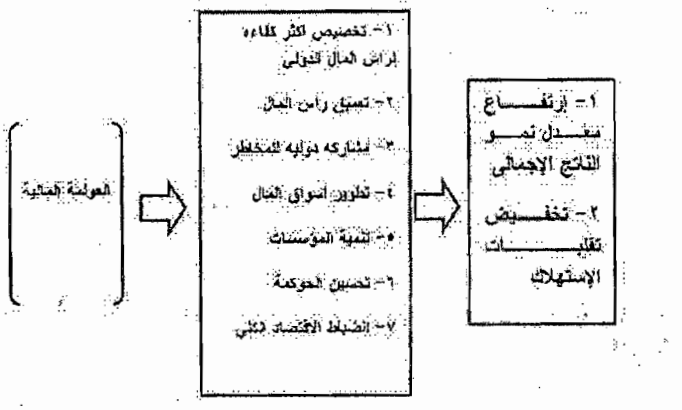

المصدر : Financial Globalization : Arecappraisal m. Ayhan Kose ; Eswarprasad, Kenneth Rogoff and Shang – Jin Wei, IMF papers

وفى كل تلك القضايا اتبع البحث فى منهجه تناول النظريات والاستراتيجيات والمفاهيم التى تناولت هذا الموضوع , من خلال تناوله لهذه المتغيرات فى ضوء ما اسهمت به فى مجال الفكر الاقتصادى والواقع العملى , كما سيقدم العمل تحليلا لتلك الآراء والانتقادات التى تناولت تلك الأمور فى ظل هذا الكم الهائل من المؤلفات التى تراكم صدورها منذ اواخر الثمانينات من القرن الماضي علي وجه الخصوص , فلقد أصبح لتحليل الفقر أهمية كبري ودائمة فى الادبيات المتخصصة ليس في النواحى النظرية والمنهجية فقط وإنما ايضا النواحي التطبيقية , و سيتعرض البحث لتجارب بعض الدول التى حاولت التصدى للفقر والاقلال منه او تخفيف حدته او شدته , لبيان هل يكمن النجاح او الفشل فى الفكر النظرى الذى تم تطبيقه...؟ ام للصواب او الخطأ فى التنفيذ...؟ او تواجد ظروف معينة في بيئة النشاط دعمت النجاح او أدت الى الفشل الجزئى او الكلى ...؟ أى مراجعة فاعليات الاطار النظرى فى ضوء تحليل النتائج العملية المتواجدة فى هذا المجال , وهنا يدخل فى اطار هذا العمل وعناصره تقييم وتحليل للسياسات والاستراتيجيات الخاصة بالحد من الفقر ومؤشراته المعروفة كأساس للتقييم , والإلمام بالتوجهات الحديثة فى صياغة مثل هذه السياسات والاستراتيجيات , لذلك سوف يتم تقييم شبكات الحماية والضمان الاجتماعى فى بعض الدول وهيكل الانفاق وتوزيعه , والعلاقة بين الفقر والبطالة على اعتبار ان انتشار البطالة من شأنه تفشى الفقر فى المجتمع , حيث تشير تقارير منظمة العمل الدولية ان هناك ٢٤ مليون فرد يواجهون خطر فقد وظائفهم او تراجع الدخول الخاصة بهم نتيجة تراجع النمو العالمى , ويضيف البنك الدولى الى ذلك وقوع ١٥ مليون فرد اضافى ضحية الفقر خلال عام واحد , وفى النهاية العمل سيحاول الباحث

وضع ملاحظات ختامية او توجيهات او نتائج لهذا العمل تشكل خلاصة ما استوعبه من تلك الادبيات التى جاء بها الفكر الاقتصادى , ومحاور لاستراتيجية عمل جديدة لقاومة الفقر.

وبناء علي ما سبق فيجب أن تحتوي خطط التنمية الاقتصادية ضمن أول أهدافها صرورة تحقيق التوازن بين تنمية العنصر البشرى من خلال التعليم والتدريب والصحة ...من ناحية ، والنمو الاقتصادي المادي من ناحية أخرى , فالنمو وحده لم يعد كافياً بل يجب أن يكون نمواً يتسم بالعدالة ، والاهتمام بمكافحة الفقر فالنمو نوعان نمو جيد ونمو معيب الاول يزيد الاعتماد علي الذات ويحقق التوزيع العادل للدخل ويقلل البطالة ويحقق التقدم العلمي ..والثاني يرسخ التبعية ويزيد من سوء توزيع الدخل وتزداد معه معدلات البطالة ويقوم علي عمليات التجارة في تصدير المواد الخام بحالتها ويهتم بعمليات تجميع الأجزاء المصنعة خارجيا.[٢]

مشكلة البحث

ويمكننا إن نلخص مشكلة البحث فى الإجابة على ما يلي:

١-ما هواثراستراتيجيات التنمية والسياسات الاقتصادية التي طبقت في المملكة العربية السعودية ودورها في مكافحة الفقر .

٢- هل كانت الإجراءات التي اتخذتها المملكة فى مجالات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية(الموازنة الاجتماعية) فعالة في النهوض بالعنصر البشرى وتحقيق التنمية البشرية باعتبارها العامل الفعال في مكافحة الفقر ؟

اهمية البحث

تكمن مشكلة البحث في أن عملية مكافحة الفقر أصبحت هدف إستراتيجي هام على مستوى كل دول العالم , ومن ثم ستقوم الدراسة بتناول دور التنمية البشرية فى التخفيف من حدة هذه المشكلة من خلال مجموعة من السياسات اهمها سياسات التعليم والصحة والضمان الاجتماعي .

---

[٢] يسري طاحون ,اساليب التنمية الاقتصادية ,الجزء الثاني ,مكتبة دار الكتاب الجامعي ,طنطا ,٢٠٠٦.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى دراسة الإستراتيجية التي اتبعت لتنمية الموارد البشرية في المملكة العربية السعودية من خلال سياسات الإنفاق العام فى مجالات التعليم والصحة والضمان الاجتماعي ,أيضا دراسة العوامل التي تؤدى إلى تفعيل الإستراتيجية الخاصة بتنمية الموارد البشرية في المملكة, والوقوف بالتالي علي العلاقة بين التنمية البشرية وعملية مقاومة الفقر في المجتمع السعودي ,واقتراح نظم للضمان الاجتماعي ضمن استراتيجية للتنمية تكفل ذلك .

فروض البحث

الفرض الأول: السياسة المالية المتبعة لا تحقق مقاومة الفقر بالشكل الكافي.

الفرض الثاني: قد تؤدى الزيادة في الإنفاق الحكومي فى مجالات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية إلى الإسهام في تحقيق التنمية البشرية المتمثلة فى الارتقاء بمستوى إنتاجية الفرد في المملكة ومن ثم فى مساعدة الأفراد في الخروج من دائرة الفقر.

الفرض الثالث: ايجابية العلاقة بين سياسات الضمان الاجتماعي والفقر.

منهج البحث

بعد الإلمام بأدبيات الموضوع علي الوجه المبين فيما سبق , سيتم للتحقق من صحة الفروض سيستخدم البحث المنهج الاستقرائي كما سيستخدم التحليل الإحصائي للبيانات الاقتصادية للوقوف على مدى تحقق أى من هذه الفروض , وسيعتمد البحث على استخدام طريقة المربعات الصغري العادية لتحقيق الهدف الرئيس للبحث وسوف يتم استخدامها لتقدير معالم نموذج الانحدار بعد التأكد من توافر الافتراضات اللازمة لاستخدام هذه الطريقة في قياس العلاقات الاقتصادية وهى:

(١) البواقي تتوزع طبيعياً بمتوسط يساوى صفر.
(٢) ثبات تباين البواقي (الأخطاء العشوائية) .
(٣) عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.
(٤) عدم وجود ازدواج خطى بين المتغيرات المستقلة.

الدراسات السابقة

١- الفقر (النظرية والتطبيق) وكانت تهدف إلى الوقوف علي كيفية التخفيف من حدة الفقر من خلال إلقاء الضوء على أهمية العنصر البشرى وتطوير قدراته والوفاء باحتياجاته وتحقيق طموحاته(١) ، وانتهت إلى :

- أهمية استخدام السياسات المالية كأداة للتخفيف من حدة الفقر فى الدول النامية بالشكل الفعال الذي يجعلها تعظم الإيجابيات وتقلل السلبيات التي تنتج عن ذلك.

- إن النمو يعتبر الأداة الفعالة في مكافحة الفقر سواء تعلق الأمر بحجم النمو المتحقق أو نوعية هذا النمو أو توزيع المكاسب التى أتى بها.

- اعتبار الزكاة هي الأداة والسياسة الأولى للتكافل الاجتماعي , والتي تهدف إلى تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي عن طريق وضع تنظيم لعمليات الجباية والإنفاق علي مستوي القرية والمركز والمدينة والمحافظة والدولة والعالم الإسلامي والعالم كله.

- وركزت الدراسة على أهمية العنصر البشرى ودوره في إحداث التنمية البشرية ، وأن الزكاة هي الأداة والسياسة الأولي لتحقيق التكافل الاجتماعي , وإذا ما أحسن استغلالها نستطيع بها مكافحة الفقر وإحلال السياسة المالية الرشيدة في الجباية والانفاق او ما يعرف بفكرة الزيادة التيسيرية ضمن استراتيجية جديدة (الأولويات الشرعية في التنمية والإشباع).

- كما تبنت هذه الاستراتيجية مفاهيم جديدة للسياسة المالية (ذكاء الجباية والإنفاق).

٢- آليات مواجهة الفقر فى المجتمع المصرى(٢):

واهتمت هذه الدراسة بعملية الكشف عن جدوى آليات مواجهة الفقر فى المجتمع المصرى ، من خلال البحث عن تلك العوامل المؤثرة فى مشكلة الفقر ، والتعرف على دور بعض هذه الآليات في تلك المواجهة نظرياً وواقعياً ، وتوصلت إلى تحديد عدة تفسيرات ونتائج وتوصيات ، تفيد فى تطوير آليات مواجهة الفقر ، وتوصلت إلى:

---

(١) يسري طاحون , النظرية والتطبيق في مكافحة الفقر, المؤتمر الدولي لكلية التجارة جامعة المنصورة ٢٠٠٥ مكافحة الفقر .

(٢) جمال محمد محمد حماد : "آليات مواجهة الفقر فى المجتمع المصري " دراسة تقويمية لدور بعض المؤسسات الحكومية وغير الحكومية فى محافظة المنوفية " , رسالة للحصول على درجة الدكتوراه فى الأدب – جامعة المنوفية , ٢٠٠٥.

- ساهم الصندوق الاجتماعى للتنمية في مصر في هذا المجال وجاء في الترتيب الأول من حيث جدوى القروض التي يقدمها الصندوق لمواجهة الفقر , واوصت بتوجيه الدعم الأكبر من ميزانية الصندوق لمشروعات الشباب المتعطل لمواجهة الفقر بصورة اكبر واكثر فعالية .
- بالإضافة إلى عامل الدخل كان عامل التعليم من أهم العوامل الأساسية فى مواجهة الفقر.
- تمثل مؤسسات التكافل الاجتماعى المختلفة ايضا آلية هامة من آليات مساعدة الفقراء ، ولكن الدعم المقدم مازال دون المستوي و محدود مقارنة بما تقدمه الدول المتقدمة في هذا المجال , وبصفة عامة اشارت الي ان الانفاق علي التعليم يعتبر من أهم العوامل الأساسية فى مواجهة الفقر ، وأن الدعم الموجه للفقراء مازال محدودا لا يوفر الحد الأدنى للحاجات الأساسية للفقراء كما يذهب جزء منه لغير مستحقيه.

٣- الفقر وعدم المساواة والنمو فى الصين[1]:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الأسباب المؤدية الي الفقر في الصين ، وخلصت إلى أن السياسات التي اتبعت تزامنت مع إلغاء القيود المفروضة على اثمان الحبوب ومع الزيادات فى الدخل فى التسعينات وأدت إلى ازدياد نسبة الفقر فى الحضر ، وأمكن معرفة أسباب وعوامل الفقر فى مدة ١٥عاماً الأخيرة عن طريق استخدام مجموعة كبيرة من بيانات المسح البينية التى جمعت فى الفترة من١٩٨٦وحتى٢٠٠٠ , حيث وجد أن الزيادة فى نسبة الفقر فى فترة التسعينات كانت مرتبطة بالزيادة فى اسعار الغذاء ونفقات التعليم والسكن والرعاية الصحية , والتى كانت تدفع من قبل الدولة فيما مضي , كما ركز علي النهوض بالريف لكونه يضم اغلبية السكان .

٤- القضاء على الفقر[2]:

وكانت هذه الدراسة تهدف إلى تحديد اليات مكافحة الفقر وإنتهت إلى إن أى آلية لمواجهة الفقر لابد أن تعتمد على ثلاث محاور هما:

– محور الضمان الاجتماعي والذي يكفل تقديم الدعم المادي (السلعي) للفقراء .

---

[1] Xin Meng Poverty, Inequality, and Growth in Urban China, Institute for the Study of Labor (IZA) .- 2005 No-1452

[2] هبة الليثي ، القضاء على الفقر ، مؤتمر المرأة المصرية والأهداف التنموية ، اللجنة الاقتصادية، ٢٠٠٤/٥/١٥.

– محور الاهتمام برأس المال البشرى والذي يقوم بتوفير الخدمات اللازمة لتحسين المستوى التعليمي والصحي والمهارات التي تنمى قدرات الفقراء وتؤهلهم للمشاركة فى العمل والكسب والإنتاج عند مستويات اعلي(تنمية القدرات) .

– المحور الخاص بتوفير فرص العمل والأنشطة والمشروعات المولدة للدخل (الاقتصادي) حيث تضمن هذه الآليات مشاركة الفقراء فى العمل والإنتاج من خلال القروض الميسرة خاصة المتصلة بالصناعات الصغيرة من ناحية , وتسهيل الوصول إلى الأسواق من ناحية أخري , ويتضح من خلال هذه الدراسة أن محاربة الفقر تعتمد على ثلاثة ادوات أولهما الاهتمام برأس المال البشرى (التعليم – الصحة – التدريب)، ثانيهما توفير فرص عمل للفقراء والتراجع بمعدلات البطالة ، ثالثهما مظلة الضمان الإجتماعى.

٥- هموم اقتصادية مصرية[1]:

وبينت هذه الدراسة تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادي على انتشار الفقر في المجتمع ، وانتهت إلى أنه خلال فترة الإصلاح الاقتصادي لم يحدث أى تحسن فى وضع الفقراء فى مصر في كافة المستويات المختلفة الأدنى والأعلى , بل أن نسبة الفقراء فى مصر ارتفعت من حوالي ٣٩% فى سنة ١٩٩١/٩٠ إلى ٤٨% فى سنة ١٩٩٦/٩٥. فبرنامج الإصلاح الاقتصادي قد أحدث ضررا بالفقراء ومحدودي الدخل , لان مواجهة الفقر لم تكن بنداً من ضمن بنود برنامج الإصلاح الاقتصادي , وإن كانت الحكومة المصرية قد سعت إلى تخفيف حدة آثار الإجراءات التقشفية للبرنامج على الفقراء ، وهذا أمر مختلف تماماً مع التعامل مع قضية الفقر من منطق المواجهة الحقيقية وصولا بعد ذلك الي تخفيف حدته .

٦ - النمو وتخفيض الفقر فى أثيوبيا[2]: وأظهرت هذه الدراسة اثر الفقر على النمو في دولة أثيوبيا من خلال تحليل البيانات خلال الفترة من١٩٩٤: ١٩٩٧ (الانتعاش الاقتصادي) التي نتجت بتضافر عاملين تواجد الطقس الجيد وحالة السلام التي سادت البلاد , إضافة الي توافر الإدارة الاقتصادية الجيدة , ولقد انتهت إلى أن نظم حماية الملكية - والتعليم - ونوعية المحاصيل

---

[1] إبراهيم العيسوي ، هموم اقتصادية مصرية ، القاهرة ، ميريت النشر والمعلومات ، ٢٠٠٤

[2] Arne Bigsten , " Growth and Poverty Reduction in Ethiopia" Göteborg University, Department of Economics page 87-106 – 2003. No 65

المزروعة - ودرجة التبعية -والموقع الجغرافي – كانت من المداخل الهامة للخروج من حالة الفقر , فحالة الفقر سببها كان سوء توزيع الدخل القومي ، وعدم العدالة في توزيعه كما ذكرنا (احدي أثار النمو المعيب) كذلك الأمر بالنسبة للتبعية ، علاوة علي الاهتمام بالجهود الموجهة نحو التعليم والصحة .

٧ - الحماية الاجتماعية للفقراء فى مصر[٣]:

هذه الدراسة كانت تهدف إلى تقييم الإشباع الذي يتحقق للفقراء من الغذاء , وانتهت إلى أن مواجهة الفقر تكون من خلال الاستثمارفي راس المال البشرى ، وذلك بدعم قضايا التعليم والصحة(الموازنة الاجتماعية) ، وتقترح الدراسة فى نهايتها سياسة شاملة لمواجهة الفقر فى شقيه (فقر الدخل وفقر القدرات) ، وذلك عبر ثلاثة درجات :

١- الوطنى او الكلي اي عبر سياسات الدولة ووضعية الفقراء فى هذه السياسات .

٢- المتوسط ، وذلك من خلال التفاعل بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني .

٣- الفردى وهو خاص بتدعيم القدرات الذاتية لدي الأفراد وتاهيلهم بما يتناسب مع اوضاع سوق العمل لأن مواجهة الفقر ليس هدفاً مستحيلاً بشرط ان يكون من الضروري لدول العالم النامى امتلاك الإرادة الحقيقية فى محاربة الفساد وتبني إدارة جيدة للنشاط فى كافة القطاعات.

٨-(تجربة غانا) إعادة النظر فى العلاقة بين الفقر وعمالة الطفل [١]:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على العلاقة بين الفقر وعمالة الطفل ، والتفرقة في اسباب الفقر بين الذكور والإناث (تأنيث الفقر) , وانتهت إلى أن الفقر ليس عاملاً رئيسياً فى عمالة الطفل ، وأن هذا الفرق بين الجنسين لا يعكس نسبة الفقر بقدر ما يعكس نظرة ثقافية معينة.

٩- تقييم الصندوق الاجتماعى لبرامج التنمية لتقليل الفقر[٢]:وخلصت الي تقييم برامج الصندوق الاجتماعى فى ضوء الموارد المالية المخصصة له وحجم أهدافه وبرامجه والاثار المترتبة عليها ،

---

(٣) Heba Nassar, Social Protection For The Poor in Egypt Cairo, Center of Developing Countries Studies, 2002

(١) Niels-Hugo Blunch Revisiting the Link Between Poverty and Child Labor . Aarhus School of Business, Centre for Labour Market and Social Research , 2001. No. 01-3

(٢) Heba El-laithy, Evaluating The Social Fund for Development Programs to Alleviate Poverty Cairo University, Faculty of Economics and Political Science, center for Economic Financial Research Studies, 2001 .

(عدد فرص العمل التى يوفرها كنسبة من السكان المستهدفين من أداء عمل الصندوق)، وكذلك (المستحقين لقروض الصندوق)، وتوصل العمل الي ان :

- هناك فئة كبيرة غير مستحقة لدعم الصندوق(من القادرين وبمبالغ ضخمة جدا) ومع ذلك تحصل على هذا الدعم .

- أنه يجب دعم المشروعات الصغيرة فى المناطق الفقيرة المحرومة كالصعيد والريف والمناطق العشوائية فى الحضر حتى يتثنى تطوير هذه المناطق لانتشالها من دائرة الفقر.

١٠- قياس الآثار التوزيعية لبرنامج صندوق النقد الدولى على الدخل وشرائح المجتمع الأكثر فقراً فى الدول النامية ، بالمقارنة بعدم تطبيق البرنامج ، "مع الإشارة إلى تجربة الاقتصاد المصرى"[٣]

وتوصلت هذه الدراسة إلى ما يلي :

١ - معنوية النموذج المستخدم فى الدراسة وبالتالي يمكن تعميمه لاستخدامه فى التنبؤ بالآثار التوزيعية للبرنامج.

٢- كان لبرنامج صندوق النقد الدولى أثار توزيعية على الدخل القومي ، وتكون قوة واتجاه هذه الآثار معتمدة على الحالة الاقتصادية للدولة قبل تطبيق البرنامج ، وعلى التفاصيل التي يضمها البرنامج .

٣- تتصف الدول التى حقق لها البرنامج أثار إيجابية على توزيع الدخل بانها:

- كانت لا تعانى اختلالات كبيرة فى هياكلها الاقتصادية قبل المشاركة فى البرنامج.

- كان مما أى إلى أثار إيجابية فى هذه الدول(ان حجم الاستفادة من زيادة معدل النمو كانت أكبر من الخسائر التي تسبب فيها توزيع الدخل).

٤- صفات الدول التى حقق فيها البرنامج أثار سلبية على توزيع الدخل:

---

(٣) د/ محمد محمود عطوة يوسف قياس الآثار التوزيعية لبرنامج صندوق النقد الدولى على الدخل وشرائح المجتمع الأكثر فقراً فى الدول النامية ، بالمقارنة بعدم تطبيق البرنامج ، "مع الإشارة إلى تجربة الاقتصاد المصرى" المجلة المصرية للدراسات التجارية ، المجلد الأول، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠٠٠

- هذه الدول كانت تعانى إختلالات كبيرة فى هياكلها الاقتصادية قبل المشاركة فى تطبيق البرنامج.

- كان مما أدى إلى أثار سلبية لبعض الدول هو حجم الاستفادة من زيادة معدل النمو كانت أقل من الخسائر التي احدثها توزيع الدخل ،.

٥- وبالتالي ترتب على تطبيق البرنامج فى مصر نتائج سلبية على توزيع الدخل ودخل طبقات المجتمع ذات الشرائح الأكثر فقراً ، وكانت الصورة أكثر وضوحاً فى القطاع الحضرى ، على الرغم من الجهود التى بذلتها الحكومة المصرية فى هذا الاتجاه.

١١- دراسة الفقر واستراتيجيات مواجهته فى مصر[1]:

انصب هدفها حول تحديد معالم ظاهرة الفقر فى مصر وكذلك استعراض الجهود الحالية لتخفيف الفقر فى مصر، وقد انتهت الدراسة إلى أن هناك حاجة ملحة لدراسات دقيقة منظمة تناقش بالتحليل تأثير السياسات الحكومية والمساعدات الأخرى واسعة النطاق على الفقراء لبيان أثر هذه السياسات وجدوى هذه المساعدات ، بالإضافة إلى إجراء مزيد من البحوث حول قوانين العلاقات الزراعية وتأثير ذلك على الفقراء فى الريف والاهتمام بالمرأة والعشوائيات.

١٢- تقييم استراتيجيات التنمية في جمهورية مصر العربية ودورها في مكافحة الفقر" دراسة تطبيقية "[2](١٩٨٥ - ٢٠٠٦): وقد استعرضت هذه الرسالة ادبيات الفقر من الناحية النظرية واكدت علي الدور الفعال للسياسات المالية في مجالات التعليم والصحة والضمان الاجتماعي اي اعتمادات الموازنة الاجتماعية او (الانفاق الاجتماعي).

---

[1] راجي أسعد ، ملك رشدي ،" مركز دراسات وبحوث الدول النامية" ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة،١٩٩٦ .

[2] كارمن السيد أحمد ضيع رسالة ماجستير –غير منشورة – ٢٠٠٨م.

الفصل الثاني

ما هيه الفقر و اسبابه و آثاره

والفقر في اللغة هو الحاجة وفعله الافتقار, والنعت منه فقير , والفقير هو المحتاج كما قال سبحانه وتعالى: {أنتم الفقراء إلى الله} ٤ , و مفهوم الفقر شديد التعقيد لما له من جوانب مختلفة اقتصادية واجتماعية.... ولا يمكن تحديده باستخدام مؤشر أو مقياس واحد , فهو يرتبط بمستوى الدخل الفردي من ناحية , كما يرتبط بنمط توزيعه وتوزيع الثروة ورأس المال ودرجة التعليم ومستوى المعيشة(التغذية-العلاج-....) من ناحية اخري , وأيضا ما يحصل عليه الناس من خدمات عامة في هذه النواحي أو غيرها سواء كانت مجانية أو شبه مجانية من ناحية أخري , وإذا كان تحديد مفهوم الفقر هو من الامور الصعبة , فإن قياسه أكثر صعوبة حتى في تلك الاقتصاديات المستقرة التي تتوافر فيها الإحصاءات الدقيقة او تلك التي لا تتوافر فيها إحصاءات دقيقة , فماذا يكون الأمر بالنسبة للاقتصاديات النامية غير المستقرة , حيث غالباً ما تكون البيانات مضللة وموضع شك وناقصة , لما يشوب عمليات المسح الخاصة بها من مشاكل متعددة ٥. والموارادى في تعريفه للفقير : (الفقير هو الذي لاشئ له) ٦. والفقر في الاقتصاد يعرف بانه فقر الدخل وهو الحرمان٧ , وان كان هذا التعريف يقصر مفهوم الفقر علي بعد واحد مع ان للفقر له ابعاد أخري , ومن منظور الدخل أيضا يعرف الفقير بأنه (هو الذي يكون دخله اقل من خط الفقر المحدد), ويعرف خط الفقر بأنه مستوى الدخل الذي يكفى لضمان الحد الأدنى من الغذاء والاستهلاك الأساسي للفرد٨ , وهو يختلف من دولة لاخري ومن وقت لاخر ومن مكان لمكان اخر حتي داخل نفس الدولة , والبنك الدولي عرف الفقر بانه : (عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة , والحرمان من المتطلبات المادية اللازمة للوفاء بالحد الأدنى

---

[1] الإمام منظور: " لسان العرب" ، تحقيق عبد الله على الكبير وآخرين، المجلد الخامس، دار المعارف، ص ٣٤٤٥ .
- مجمع اللغة العربية: " المعجم الوسيط" ، الطبعة الثالثة ، الجزء الثاني، جمهورية مصر العربية ، ص ٧٢٣ .
٢- د/عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد, د/محمد محمود عطوة:"إستراتيجية التنمية والتخطيط الإقتصادى" ٢٠٠٠, ص٤٧.

[6] الإمام الموارادى: " الأحكام السلطانية والولايات الدينية " ، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة، ١٩٨٣، ص ١٠٧ .
[7] برنامج الأمم المتحدة الإنمائى: " تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ " ، ترجمة شركة تايكس للترجمة والطباعة ، المطبعة الشرقية ٢٠٠٠ ، ص ١٧.

[8] د . كريمة كريم: " الآثار الإجتماعية لسياسات صندوق النقد الدولي مع إشارة خاصة للحالة فى مصر فى السياسات التصحيحية والتنمية فى الوطن العربى " ، تحرير د/ رمزى زكى (المعهد العربى للتخطيط بالكويت) ١٩٨٨ ، ص ٢٦٤.

المقبول من الاحتياجات الأساسية)، وبدون شك يدخل فى هذا المفهوم توفير فرص عمل وإتاحة حرية الإختيارللافراد وتحقيق تكافؤ الفرص بينهم .

وهناك أهمية لاشراك الفقراء فى تعريف الفقر وتوصيفه ، عوضا عن اللجوء إلى تعريفات يضعها آخرون لا ينتمون إلى الفقراء أنفسهم [9] ولا يعايشون الفقر معهم .

جدول (٢)

الهدف العام الثامن: تطوير شراكة عالمية للتنمية

المؤشرات	أرقام فعلية	نسبة مئوية	نسبة مئوية للمقارنة

المصدر: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٢، (٢٠٠١)

ومع التقدم الذي حققته دول العالم في مختلف المجالات فما زال الفقر يمثل مشكلة كبري تصيب قطاعات كبيرة من الافراد ، فمن بين حجم سكان العالم الذى قد تجاوز عددهم مع بدايات الألفية الثانية (٦) مليارات نسمة ، يعيش منهم حوالي (٢,٨) مليار نسمة أي ما يقترب من النصف على أقل من دولارين يومياً ، حوالي (١,٢) مليار نسمة منهم يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم [10] . كما اظهرت الإحصائيات بأن نسبة التفاوت بين متوسط دخل أغنى ٥% وأفقر ٥% من سكان العالم ارتفعت من نسبة (١) إلى (٧٢) عام ١٩٨٨ لتصبح (١) إلى (١٢٣) عام ١٩٩٣ وتعاظمت في الفترة الاخيرة تلك الفجوة , ومعظم هؤلاء من سكان الريف

[9] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: ١٩٩٧ مرجع سابق ، ص ١٧

[10] البنك الدولي : " تقرير عن التنمية في العالم " ، القاهرة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ٢٠٠١ ، ص٣ .

[11] كما وصل عدد الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر عام ١٩٨٥ : ١١١٦مليون (٣٠,٥% من سكان العالم الثالث) ومنهم ٦٣٣ مليون يعيشون حالة فقر شديد (١٨% من سكان العالم الثالث). وليصل عددهم إلى ١١٨٨ مليون (٢٥,٥% من سكان العالم الثالث) أي بزيادة قدرها ٧٢ مليون. وفي الدول العربية وحسب تقديرات البنك الدولى بخصوص(فقر الدخل) الذي ينتشر في سبع دول عربية استنادا إلى خطوط الفقر الوطنية فإن الأرقام تشير إلى أن الفقر يحيط ب (١٠%)من السكان فى كلا من الأردن وتونس , وحوالي (٢٠%) في الجزائر ومصر والمغرب و (٤٠ %)في اليمن و(٤٦%)موريتانيا [12] , وهي ارقام تبعد عن الحقيقة بشكل كبير حيث ان الامر اكثر سوءا في تلك الدول .

جدول(٣)

تطور متوسط الدخل الحقيقي للمواطن العربي بالدولار حسب التركيب الدولي لعام 2013

الدولة	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2013/2012
قطر	62,566	74,210	100,410	104,756	103,455	106,789	108,637	-101
الكويت	33,674	43,691	43,761	47,870	47,644	48,819	47,322	-322
الإمارات	39,974	34,778	40,951	43,774	43,185	43,345	43,424	-559
سلطنة عمان	15,908	23,351	23,580	25,356	25,720	25,645	25,640	-364
السعودية	16,527	19,417	23,599	24,746	24,746	24,685	24,970	-777
البحرين	33,126	19,420	23,918	24,555	24,188	23,275	24,588	-508
ليبيا	10,605	11,729	5,513	12,078	10,844	14,187	16,801	-1,934
لبنان	7,007	9,561	9,656	10,311	10,708	11,049	11,610	-397
العراق	2,993	4,578	5,529	6,305	6,377	6,656	6,869	-72
الجزائر	3,931	5,117	5,414	5,581	5,668	5,675	5,622	-86
الأردن	3,435	4,336	4,610	4,879	5,207	5,479	5,747	-329
تونس	3,788	4,199	4,356	4,311	4,454	4,664	4,968	-218
المغرب	2,460	2,850	3,052	2,956	3,100	3,368	3,604	-234
مصر	1,834	2,930	3,112	3,114	3,213	3,221	3,521	-3
موريتانيا	1,120	1,342	1,433	1,523	1,597	1,608	1,791	-74
السودان	1,154	1,636	2,048	1,586	1,527	1,604	1,641	-259
اليمن	997	1,372	1,318	1,507	1,518	1,587	1,563	-151
جزر القمر	863	1,042	1,154	1,086	1,126	1,112	1,181	-40
سوريا	2,023	2,807	---	---	---	---	---	---
المتوسط العربي	5,067	6,178	7,630	8,186	8,171	8,402	8,591	-215

المصدر : صندوق النقد الدولي

معدل التضخم (متوسط سنوي %) حسب التركيب القطاعي لعام 2013

الدولة	2005/2000	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2013/2012
الإمارات	8.1	2.4	5.6	0.9	1.0	2.5	2.5	-1.5
البحرين	24.7	2.4	5.6	0.9	1.0	2.5	2.5	-1.5
تونس	3.9	3.5	4.9	5.1	5.0	5.0	5.0	-0.1
الجزائر	4.0	3.9	4.5	5.0	5.0	5.0	5.0	-0.1
السعودية	5.3	5.5	6.0	5.9	5.8	5.7	5.7	-0.1
سلطنة عمان	5.4	4.1	4.9	4.8	5.0	5.0	5.0	-0.2
الكويت	4.7	4.5	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	-0.2
ليبيا	4.6	2.4	6.1	11.9	11.9	11.9	11.9	-0.2
مصر	8.0	7.1	7.1	7.1	7.1	7.1	7.1	-0.2
المغرب	2.0	1.0	1.9	1.9	1.9	2.0	2.0	-0.2
موريتانيا	3.6	3.8	5.2	5.2	5.2	5.2	5.2	-0.2
اليمن	7.8	6.7	5.7	6.2	6.2	6.2	6.2	-0.2
الأردن	3.6	4.0	4.9	4.9	4.9	4.9	4.9	-0.2
السودان	9.6	18.1	18.1	18.1	18.1	18.1	18.1	-0.2
سوريا	---	---	---	---	---	---	---	---
المتوسط العربي	6.9	5.5	6.2	6.3	6.3	6.3	6.3	-0.1
العالم	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	-0.1
متوسط الدول المتقدمة	2.1	1.5	2.7	2.0	1.4	1.4	1.4	-0.1
متوسط الدول النامية والصاعدة	6.3	6.1	6.3	6.3	6.3	6.3	6.3	-0.1

المصدر : صندوق النقد الدولي

مفتاح الجدول	تعني ان التغير في قيمة المؤشر شهد تضخما	تعني ان قيمة المؤشر لم تتغير خلال الفترة	تعني ان التغير في قيمة المؤشر شهد تراجعا

المصدر : مؤسسة النقد السعودي, التقارير ,٢٠١٣م.

---

[11] معهد التخطيط القومي : " تقرير التنمية البشرية " , ١٩٩٦ . ص ١٢.

[12] United Nations Development Program (UNDP): " Human Development of Report" , Oxford uni. Press, 1993, P.5

أسباب الفقر

ولعلنا نستطيع ان نوجز أهم أسباب الفقر تتمثل في النقاط التالية:

١- عدم الاستغلال الامثل للموارد المتاحة فالإستغلال السيىء للموارد المتاحة هو السائد في تلك الدول التي تعاني من الفقر , حيث تقوم الدول التي ينتشر فيها الفقر بتصدير مواردها الطبيعية كما هي وبحالتها الأولية , فتحصل من التصدير علي اقل قدر من العوائد , ولربما كان ذلك راجعا الي الفقر في الموارد البشرية الماهرة ورؤوس الاموال الانتاجية الحديثة في بعض هذه الدول لتحويل تلك الموارد لشكل يحقق دخلا اعلي .

٢- عدم تواجد البحث العلمي وعدم اشباع الضروريات ضمن الاولويات الوطنية : ومما زاد من تفاقم هذه المشكلة في الدول النامية , إنحياز جانب كبير من النفقات العامة بشكل ملموس نحو خدمة الطبقات القادرة في المجتمع بكافة الطرق المشروعة وغير المشروعة، يظهر ذلك فى كذهاب الدعم إلى غير مستحقيه الإنفاق على برامج الأقمار الصناعية الخاصة بالبث التليفزيوني أو تشييد الطرق السريعة إلى المنتجعات والقرى السياحية ومدها بالمرافق والخدمات التى عادة لا تكون متوفرة لكافة سكان القرى وللكثير من سكان الأحياء الشعبية والعشوائية الفقيرة فى المدن . . . كما يتمثل ذلك أيضا فى حصول البعض من الطبقات القادرة على الدخل المخصص فى الموازنة العامة لتحسين الدخل الحقيقي للطبقات الفقيرة والمعدمة ، ، بعدم ترشيده ، أوعدم ذهابه إلى أفقر الطبقات فى المجتمع قبل غيرها من الطبقات الأخرى . . . ناهيك عن تعرض حجم لا بأس به من الأموال العامة للاستقطاع غير المشروع منذ البداية بإنتشار الفساد (من المنبع) ، كما يحدث هذا ايضا حينما تسلم الوحدات السكنية لمحدودي الدخل بأوضاع تحتاج إلى تكاليف كبيرة لكي تصبح معدة للسكن ، مع أن تكاليف الإعداد أو التشطيب قد تم تحميلها للمواطن وللموازنة العامة كاملة قبل ذلك , فضلاً عن تكبد المستفيدين من الخدمات لأعباء إضافية كان يحب ألا يتحملوها ، لعدم صلاحيتها للعمل دون إنفاق خاص من دخل الفقراء يعوض الإنفاق العام الذى تسرب فى أوعية غير شرعية إلى خارج منظومة الإنفاق العام الشرعي , كذلك إنفاق الفقراء علي الدروس الخصوصية لتعويض الخدمات التعليمية

الحكومية الغير مجدية كما سبق وذكرنا, ناهيك عما يتسرب من هذا الإنفاق الي أوعية الفساد الاخري كعمولات الصفقات وغيرها مما سنتناوله فيما بعد, يضاف الي ذلك ان الفقراء لا يستطيعون الاستفادة من مزاياهم التي حصلوا عليها عن طريق التعليم حيث يحظي الاغنياء ذوي التقديرات الضعيفة علي افضل الوظائف المدرة للدخول العالية في القضاء والاعلام والخارجية وغيرها ....,وفي النهاية غالباً ما يقوم بأعمال تهريب رؤوس الأموال إلي خارج الدولة بعض ذوي النفوذ السياسي فيها وما ينتج عن هذه العمليات من سلبيات كثيرة عرفها الاقتصاديون بالأثر التراجعي "Regressive Impact" لهروب رأس المال .

٣- تواجد عدم العدالة في توزيع الدخل وعدم فاعلية عمليات إعادة التوزيع: وبالرغم من محدودية الدخل في أغلبية الدول النامية إلا انه أيضا يسود فيها نمط من التوزيع السيئ له من ناحية , وتوجيه جزء كبير من الإنفاق العام نحو الإنفاق العسكري, واكبر فئة تعاني من ذلك هي فئة النساء والأطفال , فنلاحظ أنهم يعانون حرمانا شديدا وقاسيا , وهم أقل حظا وقدرة على تلقى الخدمات العلاجية المناسبة اوالحصول علي مياه نقية وخدمات رعاية صحية أيضا , أن انتشار ظاهرة المراة المعيلة مع انخفاض قدرتها على الكسب يلقيان بظلال كثيفة وصعوبات متعددة علي تلك المشكلة.

٤- إرتفاع معدلات البطالة بانواعها المختلفة في البلاد النامية :وتؤكد منظمة العمل العربية على أن هناك علي مستوى العالم مليار عاطل أي ما يقرب من ثلث قوة العمل العالمية[١٣] . ومن هنا يسود في هذه الدول ما يعرف باقتصاد الظل(الإقتصاد الخفي)سواء مشروعاته كانت مشروعة او غير مشروعة, وفضلا عن ذلك فقد تؤدي بعض السياسات الاقتصادية المختارة او المفروضة الي مزيد من إنتشار الفقر إذا لم تحسن الدولة الاستعداد لها في فترات السماح , كعمليات الإصلاح الاقتصادي التي يجب أن تتوافر لها مواصفات ومتطلبات خاصة مثل ان تكون متصفة (بالواقعية والمرونة وعدم الغموض , التدرج والنظرة المستقبلية للأمور, الدقة والشمول والوضوح , وتؤدي إلي التقليل من التبعية والي زيادة الاعتماد علي الذات , وإلا تكون عمليات مؤقتة وإنما لابد من ضمان استمراريتها ضمن إستراتيجية مقبولة شعبية , وان تتوفر لها متطلبات المتابعة والرقابة الفعالة لتوجيه عمليات الإصلاح الاقتصادى بما لا يؤدي إلي مزيد من انتشار الفقر[١٤].

---

[١٣] ميشيل تشوسودوفيسكى : "عولمة الفقر", ترجمة محمد مستجير مصطفى, الترناشيونال بريس , ٢٠٠٠ , ص٣١٠

[١٤] يسري طاحون – مرجع سابق – ضمانات تحقيق التنمية الاقتصادية .

٥- عدم التوظيف الجيد للموارد البشرية وتزايد الاعباء على الموازنة العامة للدولة:

فمشكلة التزايد السكاني قد تؤدي إلي تفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الملازمة إذا لم يحسن إستغلالها ,وبالتالي فإن النمو السكاني قد يعيق ويؤخر من حدوث تحسن فى مستويات المعيشة , إن لم يزيد الفقراء فقرا , بسبب الضغوط الشديدة على إيرادات الحكومة , فالنمو السكانى المتزايد يقلل من إمكانية حدوث تحسن فى مستويات المعيشة الخاصة (في حالة نمو الدخل بمعدل اقل من نمو السكان) ,ويساعد علي توارث الفقر لتدنى مستوى دخل الأسرة[١٥] خاصة اذا لم تكن هناك استراتيجية وطنية لتحقيق معدل نمو اعلي من معدل نمو السكان.

الفقر في الفقر الإسلامي

وأسباب مشكلة الفقر في العالم الإسلامي فوق ما مضي يضاف اليها عدم تطبيق المنهج الإسلامي (الاجر العادل – الربح العادل – الثمن العادل – اعادة توزيع الثروة والدخل) ، إذ ان الإسلام بمنهجه القويم يأمر بالعمل والكسب ويشجع عليه ، وينهى عن الكسل والتواكل ويذ مهما، ويمكننا ان نذكر بعض منها مثل عد الالتزام بإخراج الزكاة بإعتبارها حقاً للفقراء ، وهي بثابة نظام للضمان الاجتماعي للفقراء والاغنياء ، ومورد هام (العشر أو نصف العشر من الحاصلات الزراعية، وربع العشر من النقود والثروات التجارية). وأول مصارفها هم الفقراء والمساكين، كما حرم الاسلام كنز الاموال وعدم توظيفها (وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ) . فإذا كان الإسلام لا يجيز للرجل أن يعطل أرضاً ، فمن باب أولى ألاَّ يجيز له تعطيل رؤوس الأموال النقدية , وتحريم الفائدة الربوية لما لها من الآثار السيئة على المجتمع من الناحية الاقتصادية والإنتاجية وكونها سببا في الازمات المالية المتتالية , واستنزاف الدول العربية والاسلامية في صراعات مستمرة تستنزف القدرات المادية والبشرية لهذه الدول (حرب العراق وايران – حرب الكويت – الصراع في سوريا وليبيا– حرب الارهاب في العراق – التوتر في اليمن ..) هذه الصراعات المتتالية انما تستهدف ليس فقط خلق طلب علي الاسلحة وانما ايضا طلب كبيرلاعادة بناء وتعمير ما دمرته الحرب , وعلاوة علي ذلك تسود بعض الدول ظاهرة الاسراف والتبذير بالشكل الذي لا يمكن معه تعبئة المدخرات الوطنية , كما ان سوء المستوي التعليمي الذي يتسبب فيه ضألة المخصص له من الانفاق العام وسوء توجيهه ايضا .

---

[١٥] Michael P. Todaro : "Economic Development ", Addison Wesley Longman , seventh edition 2000 , pp. (239-241) .

كيفية قياس الفقر

وهناك مقاييس عدة للفقر منها مقياس الإشباع المتحقق , ويستدل عليه بدخل الفرد وإنفاقه الاستهلاكي (مستوي إشباعه) ، ويعتبر الفرد فقيراً إذا ما كان مستوى دخله أو استهلاكه أقل من المستوى الأدنى الذى يشبع الحاجات الأساسية له , وهذا الحد الأدنى إنما يسمى بخط الفقر, ويوجد مقياس آخر يدعي فقر القدرات وهو مؤشر تجميعي يعكس (الاستطاعة)وهو ذو علاقة وثيقة بالتنمية البشرية " وينشر تحت مسمي دليل التنمية البشرية" Human Development Index HDI , و فقر القدرات هذا يتفرع منه ثلاث مؤشرات أخري فرعية , ويحكم بمدي سيادة فقر القدرات حسب تواجدها في المجتمع سلبا أو إيجابا وتضم النسب التالية التي يستدل منها علي مدي تواجده:

١-النسبة المئوية للإناث الأميات التي تبلغ أعمارهن من ١٥ عاماً فأكثر[١٦].

٢-النسبة المئوية للأطفال دون الخامسة الذين يعانون من نقص في الوزن .

٣-النسبة المئوية لحالات الولادة الغير آمنة التي تحدث بدون إشراف طبي .

وما سبق يعتبر مكونات مكملة لمؤشر التنمية البشرية , وهناك أيضا دليل أو مقياس الفقر البشرى , ويركز على الحرمان في ثلاثة أبعاد أساسية لحياة الإنسان تنعكس في دليل التنمية البشرية وهى طول العمر , والحق في المعرفة , ومستوى المعيشة اللائق , وهو ينقسم إلى: مؤشر دليل الفقر البشرى (١) للدول النامية , ومؤشر دليل الفقر البشرى (٢) للدول المتقدمة على الوجه التالي:

اولا :دليل الفقر البشرى (١) للدول النامية :

١- ويمثل الحرمان من المعرفة بالنسبة المئوية للبالغين الأميين .

٢- يمثل الحرمان من طول العمر بالنسبة المئوية بقياس الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الأربعين .

٣- و الحرمان من مستوى المعيشة اللائق بمقياس مركب من ثلاث متغيرات هى:

- والنسبة المئوية لمن لا يحصلون على خدمات صحية .
- النسبة المئوية لمن لا يحصلون على مياه مأمونة .

- [١٦] راجع في هذا : – معهد التخطيط القومي مرجع سبق ذكره ،١٩٩٦، ص ١٣-
- Fergany, N., " Urban Women , work and poverty Allevation in Egypt ",UNDP , Cairo, 1994, -p5..١٤

- والنسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص متوسط أو شديد فى الوزن .

ثانيا: دليل الفقر البشرى (٢) للدول المتقدمة :

ويستخدم هذا المؤشر كمقياس لكافة بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادي , باستثناء بولندا وتركيا وجمهورية كوريا والمكسيك وهنغاريا والجمهورية التشيكية علي الوجه التالي:

(١) مدي الحرمان من المعرفة بالنسبة المئوية للأميين وظيفيا .

(٢) الحرمان من مستوى المعيشة اللائق من حيث المستوى الاقتصادى العام بالنسبة المئوية لمن يعيشوا تحت خط فقر الدخل ، والمحدد بنسبة ٥٠ % من دخل الأسرة المعيشية المتوسط الذى يمكن التصرف فيه .

(٣)يمثل طول العمر فى هذا الدليل النسبة المئوية للناس الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الستين .

(٤) عدم المشاركة أو الاستبعاد , فهو مقياس لمعدل البطالة طويلة الأجل (١٢ شهر فأكثر) للقوة العاملة فى هذه البلاد .

كيفية تحديد خط الفقر

وهو يعبر عن حد أدنى للمعيشة أو الإشباع , ومن لا يحصل عليه يكون فقيرا , ويحسب هذا الخط على أساس مفهوم الدخل فى الدول المتقدمة كمؤشر لمستوى المعيشة أو على مستوى الإنفاق الاستهلاكي فى الدول النامية , وبالتالي فهناك صعوبة فى تحديد أو اختيار "خط فقر ملائم" ليكون مؤشر مشترك للفقر بين كافة الدول , وهو إجراء يقوم بلا شك على قدر كبير من عدم التمييز او عدم مراعاة الزمان والمكان والبيئة ، الأمر الذى ينتج عنه نتائج غالبا ما تكون مضللة ، وتجنبا لذلك جاءت تقديرات الفقر لمختلف دول العالم النامي باستخدام خط الفقر (النسبي) فيما بين الأقاليم المختلفة لقياس الفقر وتطوراته وتداعياته , ويراعي تلك الاختلافات الموجودة بين الدول بل بين الأقاليم داخل الدولة الواحدة ,علاوة علي خط الفقر الذاتي الذي يحدده الفقراء انفسهم لاختلاف الضروريات واختلاف مستوي الاسعار في الدول المختلفة وداخل الدولة من وقت لآخر ومكان لاخر.

الأثار المختلفة للفقر

وهي تصيب فروع النشاط الاقتصادي كافة , فهو يحد من نمو المهارات والإبداع فلا يمكن لدولة أن تحقق التنمية المستهدفة ولا يتوفر لأفرادها إلا مستوي تعليمي وصحي منخفض للغاية .....,, وتظهر فيهم الصراعات وموجات العنف وينتشر الحقد الطبقي , وتنشر الرشوة والفساد والتمزق العائلي والإستبعاد لكثير من المواطنين الذين يتمركزوا عادة في مناطق عشوائية بائسة , لا تتوافر فيها ابسط الضروريات من مياه نقية أو كهرباء او الصرف الصحي بل حتي التبصرة بشئون الدين تكون غير متوافرة لهم (عزلة كاملة عن العالم)...فضلا عن الخدمات الاخري كالتعليم والرعاية الصحية ...مما يدفع بهم للوقوع في عمق مصيدة الفقر , و تتلخص أهم مظاهر وآثار الفقر الاقتصادية الاجتماعية فيما يلي :

أولا: آثارالفقر الاقتصادية والإجتماعية :

١- إستمرا الاقتراض من الخارج وزيادة الديون الخارجية والاعباء المترتبة عليها : ولقد وصلت الديون الخارجية على الدول النامية ١٣١٥,٧مليار دولار في سنة ١٩٩٢,بينما بلغ أعلاها ٢٠٦٨,٠١مليار دولار في سنة ٢٠٠٠, كما أكد رئيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير في عام ١٩٩٩ من أن هناك أربعين دولة معظمها أفريقية تتعطل فيها خطط التنمية , بسبب مديونيتها البالغة ٢١٤ مليار دولار[١٧] .ومما يزيد الامر سوءا هو انه لا ينفذ من مشروعات التنمية في بعض الدول الفقيرة الا ما يتوفر له تمويل اجنبي .

٢- ما يؤدي اليه انخفاض المستوى الصحي والتعليمي من زيادة تفشي الأمراض وكثرة الوفيات في العمر الانتاجي.

٣- فكلما انخفضت الإعتمادات اللازمة للعلاج والرعاية الصحية وبعدت مواعيد الانتظار في الوحدات العلاجية العامة انتظارا للكشف المتخصص او عمل الاشعة والتحاليل او اجراء عملية جراحية ...ادي ذلك الي ضياع المزيد من الفرص امام الفقراء , إضافة الي انه لا يتم الحصول علي العلاج الكافي وفي الوقت المناسب , ان النقص الحاد في الاستثمار في رأس المال البشرى يضاعف من حالات استمرار الفقر داخل الاسر, فالفقراء ليس لديهم سوى عنصر

---

[١٧] د. العشرى حسين درويش ، د. يسرى حسين طاهون : "التنمية الإقتصادية النظرية والتطبيق فى مكافحة الفقر" ص٣٧, دار نشر الكتاب الجامعي ,٢٠٠٥.

العمل ذلك الأصل الوحيد الذي يملكه الفقراء ولا شك ان التعليم والتدريب وتوافر الرعاية الصحية هي عوامل تمثل السبيل الوحيد لكي نزيد من إنتاجية هذا الأصل[1] .

٤- تشغيل الأطفال في سن الطفولة وإنتشار إقتصاديات الظل سواء مشروعات مشروعة ام غير مشروعة:

فكثيرا ما يدفع الفقر والحرمان تشغيل من هم في سن الطفولة وعمل النساء في اعمال قاسية وهذا له ثارة السلبية وأبرزها مقاطعة التعليم والتسرب من المدارس والحرمان من الترقي في الدخل الذي يتيحه التعليم , وعدم قدرة المراة علي تقديم الرعاية لاسرتها فضلا عن تعرضها لمخاطر شتي .

٥- عدم كفاية الدخل اللازم للحصول على الاحتياجات الغذائية وانتشار مشكلة الجوع وظهورالمناطق العشوائية : إن من يعانون من الجوع فى العالم قد إرتفع من نحو ٤٦٠ مليون عام ١٩٧٠ إلى ٥٥٠ مليونا عام ١٩٩٠ , وهناك ٧٥ % من سكان أفريقيا وأسيا , وحوالي ٣/١ سكان الشرق الأوسط يقتربون من الوقوع في كوارث المجاعات , كما بلغ عدد الدول التي تعاني من الجوع في قارة إفريقيا وحدها ٢٦ دولة، والجوع يقتل شخصاً كل أربع ثواني[2], ونظرا لتركز الفقر في المناطق العشوائية التي اقيمت دون توافر اي قدر من أنواع مباديء التخطيط العمراني , فإن ذلك يتبعه بطبيعة الحال حدوث المزيد من تلوث البيئة من خلال أمور عديدة من أهمها أنتشار ظاهرة التسول والباعة الجائلين ومشاكل الصرف الصحي والمخلفات المختلفة ...,, وما يسببه ذلك ايضا من فوضي وتسيب وانفلات امني , مع عدم تمكن الدولة الفقيرة من توفير الإمكانات والاعتمادات التي تمكنها من اتخاذ ما يلزم لمنع التلوث البيني قبل حدوثه أو السيطرة عليه عند حدوثه.

استعراض لإستراتيجيات التنمية الإقتصادية ودورها في الحد من الفقر

ومن أهم الإستراتيجيات فيما يلي:

١- استراتيجيه إشباع هذه الحاجات الأساسية. ٢- إستراتيجية الاعتماد على الـــذات.

٣-إستراتيجية تطوير البناء الإنتاجي. ٤- إستراتيجية الأولويات الشرعية في التنمية و الإشباع.

ونظرا لان الاستراتيجيات الثلاثة الأولي معروفة فسنلقي بعض الضوء علي إستراتيجية الأولويات الشرعية فى التنمية والإشباع ,فهي تقوم على أولويات معينة فى مجالات التنمية , و أولويات

---

(١) البنك الدولي : " تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٠- الفقر " ، ترجمة وطباعة مركز الأهرام ، ص١٠٢.

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنساني : " تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢ , ترجمه مؤسسه تايكن للاتصالات بجميع اللغات " , مرجع سابق , ص٢.

أخرى تقابلها فى الإشباع الذى يتم وفقاً للنتائج المحققة بجهود هذه التنمية , فهي مزيج من إستراتيجية الاعتماد على الذات وإشباع الحاجات الأساسية , ولكنها تختلف فى مضمونها عن المضمون الخاص بهما , فالحاجات المشبعة حسب الأولويات الشرعية تعطى مفهوم أكثر تحديداً من مفهوم الحاجات الأساسية , والتي قد يخرج بها عما يحتاج إليه الأفراد فى المجتمع أو يتعداها إلى غيرها , والاعتماد علي الذات فيها يعني القدرة علي إنتاج كل ما يعرض الدولة للحرج أو الخطر خاصة في مجالات الغذاء و الدواء والسلاح , أو علي الأقل المضي قدما في ذلك , وهي تستمد فعاليتها اذا ما اقترنت بترشيد مالية الدولة في الجباية والإنفاق , وتعد نوذجا لكيفية إختيار مشروعات التنمية بالشكل الذي يتوافق مع اولويات الإشباع , حيث توجه الامكانيات المادية والبشرية المتاحة بشكل متوازن مع الاحتياجات المطلوبة وفقا لمرحلة التنمية التي تمر بها الدولة , وبشكل لا إجبار لاحد علي تنفيذ استثمار بعينه بقدر ما توجه الدولة تسهيلاتها الحكومية لتنفيذ مشروعات الاولويات وهي تلك التي تستكمل عجز العرض الداخلي او توفر بديل للواردات بأسلوب لا يخل بالمعايير الاقتصادية السليمة او يوفر مشروعات هامة يؤدي عدم توافرها الي الإخلال بالامن الوطني في مجال الضروريات .[١٨]

[١٨] يسري طاحون ,إستراتيجية واساليب التنمية الاقتصادية , الجزء الثاني , مكتبة دار الكتاب الجامعي ,٢٠٠٨,طنطا ,ص ١٠٤.

شكل(٢)

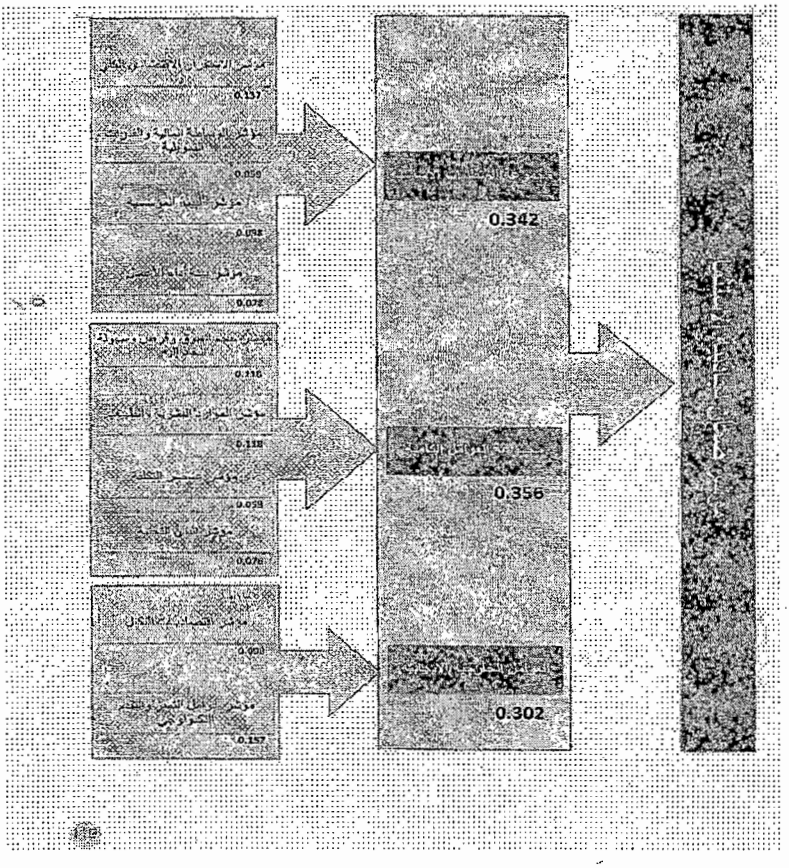

جدول (٤)

الترتيب عربيا	الدولة	2011	2012	الناتج المحلي العربي (%)	نسبة التغير (%)
1	السعودية	16,308	12,187	25.8	-25
2	الإمارات	7,684	9,606	20.4	25
3	لبنان	3,490	3,678	7.8	5
4	الجزائر	2,571	2,900	6.2	13
5	المغرب	2,564	2,887	6.1	13
6	مصر	-483	2,798	5.9	680
7	السودان	2,692	2,488	5.3	-8
8	تونس	1,156	1,944	4.1	68
9	الكويت	855	1,664	4.0	118
10	سلطنة عمان	1,049	1,484	3.1	41
11	الأردن	1,476	1,405	3.0	-5
12	العراق	2,082	1,275	2.7	-39
13	البحرين	781	891	1.9	14
14	ليبيا	0	720	1.5	...
15	قطر	-87	327	0.7	477
16	فلسطين	214	244	0.5	14
17	موريتانيا	45	236	0.5	421
18	جيبوتي	79	110	0.2	39
19	الصومال	102	102	0.2	0
20	اليمن	-713	4	0.0	101
21	سورية	1,059	...	...	...
	الناتج المحلي العربي	42,925.5	47,145.6	100.0	9.8

المصدر: موازين المدفوعات والحسابات القومية في الدول العربية.

* بيانات العراق لعام 2012 تخص النصف الأول من العام فقط.

جدول(٥)

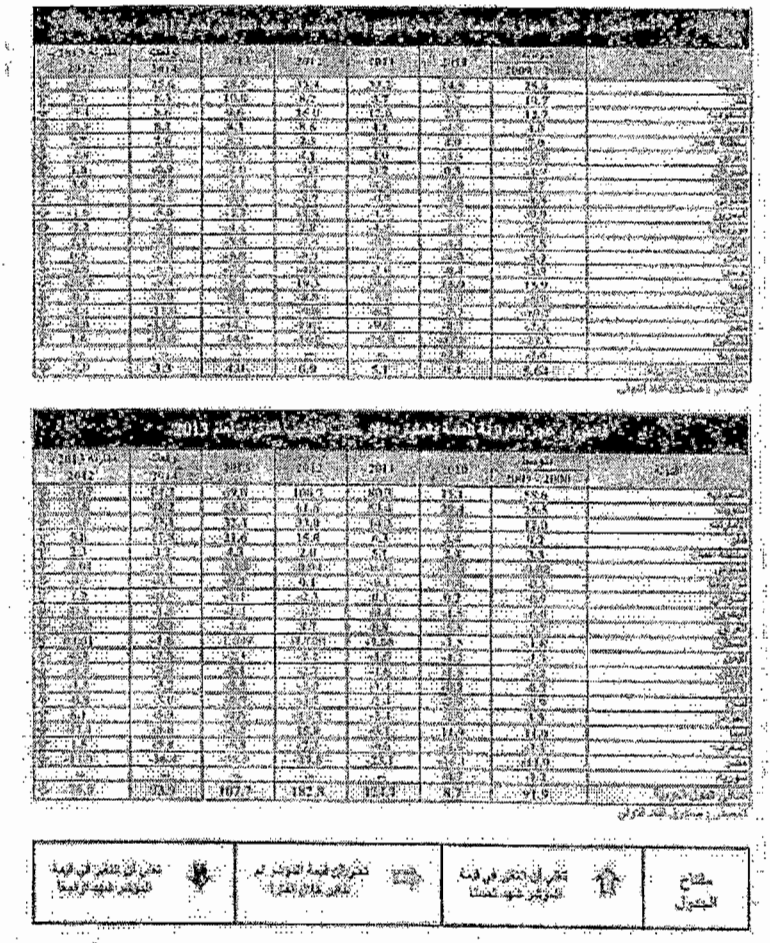

مؤسسة ضمان الاستثمار – مرجع سابق.

شكل (٢) توضيحي لأسباب الفقر وتداعياته

ارتفاع معدل البطالة خاصة بين الشباب المتعلم	زيادة عدد المعالين في الاسرة	انخفاض مشاركة المرأة في القوى العاملة.	انخفاض معدل مشاركة القوى العاملة	عدم الاستغلال الامثل للموارد
صعوبة إمكانية الحصول على الأصول والتمويل	ايضا صعوبة اجراءات الترخيص لمشروعات جديدة	ارتفاع معدل عبء الإعالة.	عدم المساواة في توزيع الأصول.	سيادة حالة من الاحباط وعدم العدالة
التمييزوعدم المساواة في الحصول على الخدمات الصحية.	انخفاض إنتاجية العمالة	فقدان بعض الوقت نتيجة المرض	نقص العمر المنتج للفرد	انتشار الفقر خاصة مع ارتفاع معدل النمو السكاني	سوء عمليات توزيع الدخل	عدم فاعلية عمليات اعادة التوزيع
٢-أ-عدم المساواة في الحصول على الخدمات التعليمية.	فقدان القدرة علي التنمية البشرية وتحسين الدخل	١- انخفاض معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج الوطني	انخفاض الدخل الوطني	عدم كفاية التحويلات إلى الفقراء.
العوامل الخارجية -الازمات الاقتصادية -عبء الدين الخارجي. - عدم الاستقرار والاتفاق العسكري والتهديد الخارجي - نقص التعاون الإقليمي.	سياسات غير ملائمة للاقتصاد الوطني والاستسلام لسلبيات العولمة	التبعية الاقتصادية	انتشار مشروعات تصب في صالح الاغنياء	تفاقم مشكلة الفقر

الفصل الثالث

نظرة عامة على السياسات الاقتصادية في المملكة

لقد كان من اثار السياسات التي اتبعتها المملكة العربية السعودية ان شهد الاقتصاد السعودي منذ مطلع السبعينات من القرن الماضي تحولات كبيرة في مختلف فروع النشاط (الاقتصادي والاجتماعي)حيث اتبعت المملكة اسلوب التخطيط الاقتصادي ذو الخطط الخمسية , وكانت اول هذه الخطط ١٩٧٠, كما كان للطفرة التي حدثت في اسعار البترول في ١٩٧٣ ,١٩٧٩ ان ظهر الدور المميز لقطاع البترول في تحقيق اهداف عمليات التنمية الاقتصادية عن طريق مساهمته في تمويل الانفاق الحكومي الخاص بإستكمال البنية التحتية المادية وايضا الاجتماعية (المرافق والطرق والموانيء ودور الرعاية الصحية والتعليمية ...) كما انشأت ايضا المدن الصناعية (ينبع والجبيل)...الخ , ليصل الانفاق العام في هذه المجالات بين(٤١%,٤٩%) , وليشكل القطاع النفطي اهمية كبيرة في مساهمته في تحقيق الناتج الوطني (٥٤%) والنسبة الباقية للقطاعات غير النفطية (القطاع الخاص والحكومي)بنسب تتراوح بين (٢٩%, ١٦%) علي التوالي , ولقد شهد الناتج المحلي الاجمالي زيادات كبيرة ظهرت بوضوح منذ ٢٠٠٢م , وحققت فائض قدره ١٣٠٧,٥٢٢ مليار ريال سعودي , ولقد حافظ القطاع النفطي علي نصيبة في الناتج بينما استحوذ القطاع الخاص علي (٦٣%)من الناتج المتحقق في القطاع غير النفطي (٢٩%)من اجمالي الناتج , بينما كانت مساهمة القطاع الحكومي (٣٦,٥%)من الناتج المتحقق في القطاع غير النفطي , (١٦%)من اجمالي الناتج .هذا وتتركز معظم الايرادات العامة السعودية في قطاع البترول (ما يفوق ٩٠%)حتي نهاية العقد الاول من القرن الحالي , ولعل هذا يستدعي الاسراع بعمليات تنويع الهيكل الاقتصادي السعودي وتحقيق توازنه , حيث ان هذا الوضع يربط اقتصاد البلاد بمورد يرتبط ارتباطا وثيقا بالعالم الخارجي ,علاوة علي انه يشكل وضع متقلب لهذه الايرادات , فعلي سبيل المثال فلقد انخفضت الايرادات النفطية في عام ١٩٩٨م الي اقل مستوي ووصلت الي ٥٦,٥%من مجموع الايرادات , بينما ارتفعت كما ذكرنا في عام ٢٠٠٦ الي اكبر من ٩٠%حيث تتحكم في هذه الايرادات عوامل خارجية , فالبترول والوقود المعدني حققا ما يزيد علي ٨٥%من الصادرات في المتوسط , مقابل نسبة متواضعة جدا للصناعات التحويلية ٤,٤%(سلع صناعية),٥,٢%للبتروكيماويات .....وبعد ذلك نسب ضئيلة جدا لمعدات النقل والالات ١,٨% والاغذية والمشروبات ٠,٨%, حيث تعاني الصادرات مما يعاني منه الهيكل الاقتصادي لظاهرة التركز السلعي نتيجة لغلبة الصادرات البترولية علي الهيكل الخاص بها.

شكل(٣)

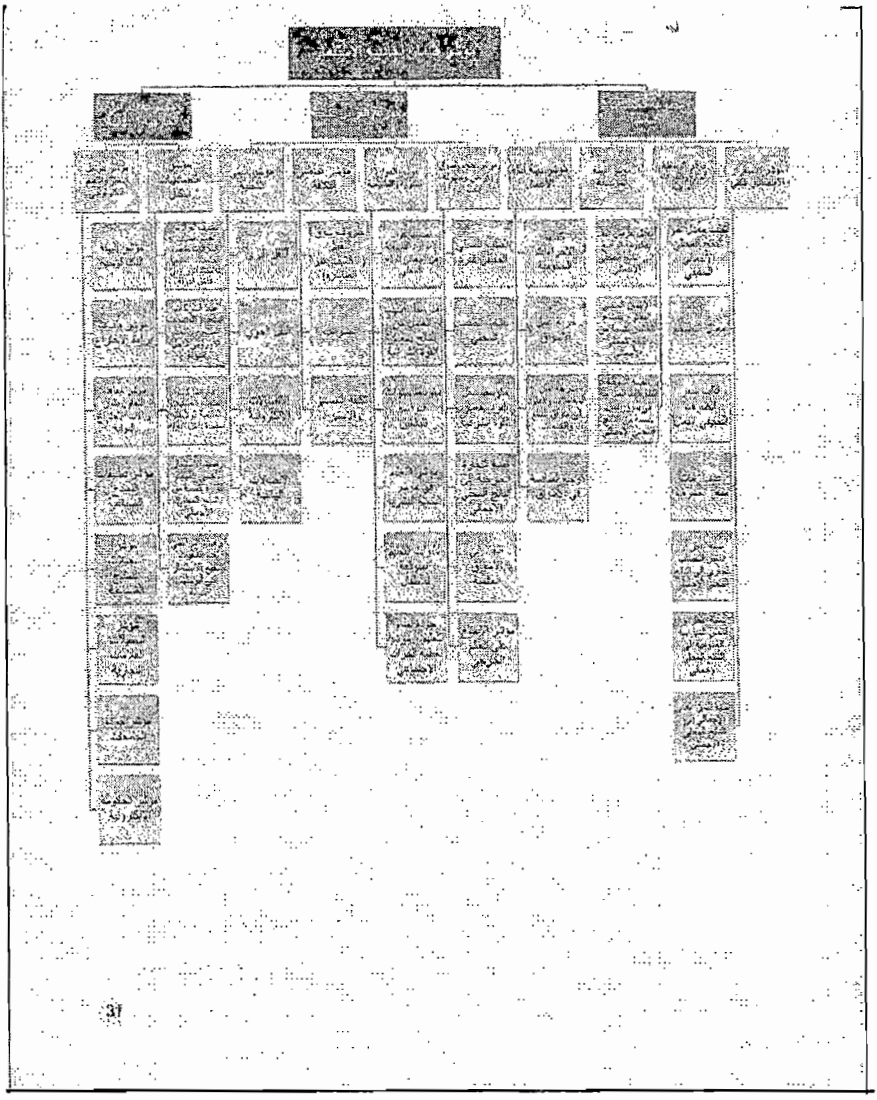

مؤسسة ضمان الاستثمار ,الكويت, المؤشرات ٢٠١٣.

تهيئة البيئة للاستثمار

ولتهيئة البيئة للاستثمار بشقيه المحلي والاجنبي , اتخذت المملكة عدة خطوات منذ بداية التسعينات من القرن الماضي , كما استمرت المفاوضات للانضمام الي منظمة التجارة العالمية ومن اهم هذه الخطوات ما يلي :

١- **قامت المملكة بالبدء في خصخصة العديد من المشروعات للتأثير علي تطور الهيكل الاقتصادي** في المملكة , وان كان هذا العمل يتصف بالبطء وعدم الاستكمال في الانشطة المستهدفة , وربما يعزي ذلك البطء لمحاولة التخفيف من السلبيات التي حدثت في دول اخري عند الاسراع في عملية الخصخصة.

٢- **دعمت المملكة التوجه لتفعيل الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي .**

٣- **تم الانضمام الي منظمة التجارة العالمية في ٢٠٠٥.**

إن التطورات التي حدثت في الاقتصاد السعودي كان اهمها منذ بداية التسعينات من القرن الماضي وخاصة مع بدء المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية ,لتصبح كعضو كامل فيها , لذلك ستتركز التحليلات علي هذه البداية لما شهدته هذه الفترة من تطورات ومستجدات اقتصادية .

٤- **وبناء علي ماسبق فقد تم اعادة النظر في الكثير من النظم والسياسات الاقتصادية المتبعة,** غير ان الامر يحتاج الي الاسراع بإعادة تخصيص الموارد لمواكبة التطورات الاقتصادية في العالم ولإدخال النشاط الاقتصادي الي الاتجاه نحو التعامل مع آليات العولمة الاقتصادية , وخاصة ما يتعلق منها بإلتزامات المملكة تجاه منظمة التجارة العالمية في مجال اجراءات الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية , حيث كانت الاتفاقية الموقعة مع المنظمة تتكون من ثلاثة اجزاء , الاول منها يتعلق بالالتزامات الخاصة بقطاع الزراعة والصناعة والثاني خاص بقطاع الخدمات ويتعلق الجزء الثالث بالتشريعات الخاصة بالسياسات الاقتصادية والتجارية والمالية والصحية والبيئية الخاصة بالمملكة ,ولقد تواجدت في الاتفاقية عدة استثناءات بمثابة تيسيرات خاصة للمملكة في مجال تطبيق هذه الاتفاقيات , حيث يمكن للمملكة ان تستفيد من الاستثناءات المؤقتة الخاصة بالدول النامية ,وسيدعم ذلك الاسراع بتفعيل عمليات التكامل الاقتصادي بين دول السوق الخليجي والتعاون المشترك مع الاتحاد الاوربي في مجال البتروكيماويات بصفة خاصة , كما سيعمل انضمام المملكة الي المنظمة علي تشجيع تدفق الاستثمارات لما تفرضه من ضمانات لها , وهذا يحقق مزيدا من نقل التكنولوجيا الي الداخل

٥- **إن حظر استخدام القيود الخاصة بتدابير الاستثمار** وبحيث تحصل الاستثمارات الاجنبية علي نفس المعاملة المقدمة للمشروعات الوطنية ,وعدم استخدام ما يعرف بالمكون المحلي والذي كان يلزم المنشآت الاجنبية بشراء احتياجاتها من المنتج المحلي , وكذلك الشرط الذي كان يلزمها باستيراد سلع بنفس قيمة ما حصلت عليه من نقد اجنبي من عائدات التصدير[١٩] سيدعم من عمليات تدفق هذه الاستثمارات .

٦- **ولاشك ان تهيئة البيئة للاستثمار** سيعمل علي تزايد نصيب المملكة من تدفقات الاستثمار الاجنبي وبالتالي توسيع القاعدة الانتاجية وتنويع مصادر الدخل , خاصة وان المملكة تعاني من قله نصيبها من هذه التدفقات قياسا بدول اخري ليس لديها نفس الامكانيات (دون المستوي الذي يتناسب مع امكانياتها المادية المتاحة) , فمما لاشك فيه ان الاستثمار الاجنبي المباشر مؤشر هام علي انفتاح اقتصاد المملكة علي الخارج وإندماجها في تيار العولمة[٢٠], ومنذ ١٩٩٦م حدثت تقلبات في تدفقات هذا الاستثمار (سالبة في عام ١٩٩٩ ,١٩٩٩, ٢٠٠٠)وبدات في الزيادة منذ ٢٠٠٢ووصلت في ٢٠٠٥ الي ٤,٦٢٨ مليار دولار ٢.٣% بما يساوي ١٢,٣% من الوارد للدول العربية , ١,٤%من الوارد للدول النامية .[٢١] وقد ساهم في تحقيق هذا قيام الحكومة ببرامج واسعة في مجال البنية التحتية في ظل توافر مدخرات هائلة واحتياطيات ضخمة من الايرادات البترولية .

وفي ضوء ما سبق فإننا لا يمكننا ان نؤكد ان البيئة الاقتصادية في المملكة جاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر بشكل فعال , وهذا يضعف من امكانية إندماج الاقتصاد السعودي مع مستلزمات العولمة علي الرغم من امكانياته التي تعد هائلة اذا ما تم استخدامها, حيث اشارت مؤشرات الانكتاد الي ان المملكة ذات امكانيات عالية واداء منخفض .[٢٢]ان الانضمام الي منظمة التجارة العالمية من شأنه ان يؤدي الي سلبيات مناوئه لمكافحة الفقر , منها تلك الزيادة المتوقعة في اسعار المنتجات الغذائية بعد شروط رفع الدعم الزراعي , خاصة الواردات من السوق الاوربي , كما سيؤثر الغاء نظام الحصص للصادرات مع بعض الدول سلبا علي صادرات المملكة لدول معينة هامة مثل الولايات المتحدة الامريكية وكندا[٢٣].كما سيؤدي الانضمام الي المنظمة حدوث ارتفاع تكاليف المعرفة الفنية والتكنولوجية في مجال حقوق الملكية الفكرية التي اقرت تعاليمها في السبعينات من القرن الماضي [٢٤], مما يؤدي الي ارتفاع تكاليف الانتاج , فضلا عن ضراوة المنافسة التي ستتعرض لها المشروعات الوطنية من قبل الغير, غير انه مما يخفف من ذلك ان درجة الانفتاح علي العالم الخارجي

---

[١٩] الغرفة التجارية الصناعية بالرياض – فرص التطور بدول مجلس التعاون الخليجي في ظل العولمة واتفاقيات تحرير التجارة العالمية – مرجع سابق ص ص :٩٦-٩٩ .

[٢٠] والاقتصاد السعودي منفتح علي العالم الخارجي بنسبة مرتفعة ويدل علي ذلك معامل التجارة الخارجية ...الزاردات +الصادرات /الناتج المحلي الاجمالي (٩٠,٢ %)في عام ٢٠٠٥

[٢١] حسبت هذه النسب من تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٠٦م ,المؤسسة العربية لضمان الاستثمار , الكويت ,الجداول الاحصائية ص١٦٣.

[٢٢] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار تقرير ٢٠٠٥ص٣٩,٤٠ وتقرير ٢٠٠٦ص٥٢,٥٣ الانكتاد,تقارير الاستثمار العالمي ٢٠٠٥,٢٠٠٦.

[٢٣] غرفة تجارة وصناعة عمان , الفرص المتاحة لدول المجلس في ظل التغيرات الاقتصادية – العولمة –منظمة التجارة العالمية –التكتلات الاقتصادية مؤتمر اقتصاديات دول مجلس التعاون – المجلد الاول ص ص ٤٩٨-٥٠٣.

[٢٤] د.فريد بشير , نقل التقنية الي دول مجلس التعاون الخليجي في ظل اتفاقية(الجات)بحث مقدم الي مؤتمر اقتصاديات دول مجلس التعاون .....مرجع سابق ص ص ٣٧٩-٣٨١.

للمملكة مرتفعة وبالتالي فحدوث اختلالات هيكلية في الميزان التجاري او الموازنة العامة لن تكون بالشكل الحاد كما في دول نامية اخري.

٧- هذا وقد شهدت الساحة الاقتصادية في المملكة خطوات اخري هامة نحو الاصلاح الاقتصادي تمثلت في إنشاء العديد من الهيئات والمجالس , واصدار مجموعة من التشريعات والانظمة بهدف الاسراع بالتحول نحو مزيد من العمل الجاد بآليات السوق ومتطلبات العولمة , بما يحقق كفاءة الاقتصاد (الاستغلال الامثل للموارد والامكانيات المتوافرة في الاقتصاد السعودي).

جدول (٦)

التوزيع القطاعي والجغرافي للقروض التراكمية لصندوق التنمية السعودي للمشاريع

(بملايين الريالات) *

القطاع	قروض		قسط		إجمالي		(%) الإجمالي
	المشروعات قيد التشغيل	المبلغ	المشروعات قيد التشغيل والمتأخرة	المبلغ	المشروعات قيد التشغيل والمتأخرة	المبلغ	
أ. النقل والاتصالات:							
أ) النقل:							
- الشرق	٦٢	٢٧٨١,٢٠	٢٢	٣٢٩٦,٠٥	٨٤	٦٢٩٧,٢٥	٢٨,٧٥
- المنطقة الجنوبية	٢٠	٣٤١١,٠٨	٤	٤٩٤,٠٨	١٨	٣٩٠٥,١٦	١٧,٨١
- الموانئ البحرية	١٠	٢٤٢,٥٣	٢	٧٤٨,٣٤	٩	٩٩٠,٨٧	٤,٥٢
- المطارات	٩٢	٢٨٤,٨٠	٢٠	٤٤١,٣٩	٢٩	٧٢٦,١٩	٣,٣٢
ب) الاتصالات	٤	٩١٢,٦٦	٢	٩٣٣,٨٣	٩	٢٣٦,٤٩	١,٠٨
ج) الزراعة	٤٥	٢٧٣٩,٢٣	٥٨	٤٤٥,٠٣	٨٠	٣٩٤٤,٢٦	١٨,٠٧
د. الصناعة	٤٥	٤٦٩,٠٨	٣٥	٤٧٠,٠٠	٨٠	٩٣٩,٠٨	٤,٠٩
ه. الخدمات:							
١) البنية الاجتماعية:							
أ) التعليم والتدريب المهني	٦٥	٤٢٣,٣٢	١٤	٤٩١,٤٥	٢٩	٩١٤,٧٧	٤,٣١
ب) التعليم	٢٧	٢٢٥٨,١٣	٢٩	١٢٢١,٥٩	٥٦	٣٤٧٩,٧٢	١٥,٩٥
ج) الصحة	٢١	٤٧٨,٢٦	٢٦	١٤٦٦,٠٥	٤٧	٢٠٧٤,٠٩	٩,٥٠
د) الإسكان والتنمية الحضرية	١٦	٥١٨,٦٠	٨	٤٤٣,٦٧	٢٤	٩٦٢,٢٧	٣,٦٤
٢) الصناعة والتعدين	١٢	٦٦٧,٥١	٦	٤٢٥,٩٢	١٨	١٠٩٣,٤٣	٥,٠٢
٣) الخدمات الأخرى	٣٠	٤٦٦,٠٤	٢٠	٤٧٣,٤٠	٥٠	٩٣٩,٤٤	٣,٠٤
الإجمالي	٥٧٢	١٤٥٧٦,٠٢	٢٤٠	٢٧١٠,٠٤٨	٨١٢	٢٢٣٠,٠٢٤	١٠٠

(*) دولار أمريكي = (٣,٧٥) ريال سعودي.

المصدر: الصندوق السعودي للتنمية، التقرير السنوي لعام ١٤٢٢/٢١هـ (٢٠٠١م).

جدول(٧)

يتبين من خلال متابعة تنفيذ الأهداف التي تظهرها الجداول أدناه أن المملكة العربية السعودية قد تجاوزت بعض الأهداف المعتمدة لانجاز العديد من الأهداف المعتمدة قبل مواعيدها , كما أنها في طريق تحقيق المتبقي منها قبل الموعد المحدد وهو عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥)

الأهداف التنموية للألفية

مؤشرات عامة
١٤٣٢/٣١هـ (٢٠١٠)

المؤشر	القيمة
• حجم السكان (مليون)	٢٦,١٠
• معدل النمو السنوي (%)	[illegible]
• الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بليون دولار أمريكي)	٢٤٥,٨
• نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (الف دولار أمريكي/بالمعادلة)	١٩,٥
• العمر المتوقع عند الميلاد (سنة)	٧٣,٧
• معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الأشخاص في الفئة العمرية (١٥ - ٢٤) (%)	٩٨,١
• معدل الخصوبة (متوسط عدد المواليد للمرأة الواحدة)	٢,٤٢
• نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	صفر
• نسبة الاستثمار(*) إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (%)	٢٢,١٥

(*) تشمل تبين الخزن
نسبة التكوين الرأسمالي الإجمالي

إستعدادات المملكة لمنع انتشار الفقر ومقاومته

وللابتعاد بالمواطن السعودي عن دائرة الفقر في المستقبل كان لابد للمملكة ان تستعد لكل المستجدات على الساحة المحلية والدولية بإتخاذ خطوات هامة كان اهمها مايلي:

١- تماشيا مع الاتجاه العالمي نحو الاصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة لتحرير الاقتصاد من القيود الحكومية وتخفيف حدة الاحتكار وتهيئة البيئة للمنافسة , فقد تضمنت السياسات منذ الخطة السادسة للتنمية (١٩٩٥-٢٠٠٠)مجموعة من الاجراءات لتشجيع القطاع الخاص , فقد اتجهت السياسات الاقتصادية نحوتعبئة الاموال الخاصة لتمويل المشروعات العامة (خصخصة التمويل)- منح القطاع الخاص الموثوق به عقود ادارة وتشغيل بعض المشروعات العامة مع بيع بعض الاصول المملوكة للدولة في الشركات المساهمة للقطاع الخاص (سياسة متدرجة : البيع الكلي او الجزئي للاصول الخاصة ببعض وحدات القطاع العام –التخلص من الاحتكار الحكومي وفتح باب المنافسة امام القطاع الخاص – منح عقود توريد للقطاع الخاص وكذا عمليات التشغيل والصيانة) , وقد توج ذلك **بإنشاء المجلس الاقتصادي الاعلى** ١٩٩٩م ليتولي الاشراف علي برنامج الخصخصة بكافة جوانبه بداية من عام ٢٠٠١م, والذي اقترح وضع استراتيجية تضمنت قائمة بالمرافق وانواع الانشطة والخدمات الواجب خصخصتها واشتملت علي : الاتصالات والكهرباء والمياه والصرف الصحي والبريد والنقل الجوي والسكك الحديدية والطرق والموانئ والمدن الصناعية والفنادق الحكومية ..الخ بالاضافة الي خصخصة رؤوس اموال شركات الاستثمار العربية والاسلامية المشتركة , كما يختص هذا المجلس ايضا ببلورة ومتابعة تنفيذ السياسات الاقتصادية والتنسيق في سبيل ذلك مع الجهات المختلفة , فضلا عن دراسة خطط التنمية بما فيها

من مشروعات ,وكذلك دراسة النظم واللوائح والاتفاقات المتعلقة بالشئون الاقتصادية وتنظيم سوق العمل [٢٥].

٢- إقرار نظام الاستثمار الاجنبي وتنظيم عمل الهيئة العامة للاستثمار لتتولي مهام متعددة اهمها اقتراح الخطط البديلة لتهيئة مناخ الاستثمار والبت في طلبات المستثمرين ومتابعة الاداء بما في ذلك تقديم مجموعة من الحوافز والميزات لجذب الاستثمار الاجنبي[٢٦].

٣- انشاء الهيئة العليا للسياحة.

٤- انشاء الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية .

٥- تم انشاء صندوق التنمية الصناعية السعودى عام١٩٧٤م إضافة الي ما تقدمه البنوك ومؤسسات التمويل الاخري المتخصصة ,وهذا مما يدعم عمليات إقامة المشروعات خاصة الصغيرة والمتوسطة ,إلا إنه لابد من زيادة الدعم الحكومي لتوعية الشباب بالإتجاه نحو اقامة هذه المشروعات وتيسير استخراج الرخص لهم وتقديم دراسات جدوي للمشروعات المطلوبة .

٦- انشاء صندوق تنمية الموارد البشرية .

٧- انشاء جهاز مكافحة الفساد.

٨- قدمت الحكومة السعودية مجموعة من الحوافز تمثلت في تقديم الدولة للاراضي الصناعية باسعار مدعمة , وكذلك الخدمات من مياه وكهرباء ووقود باسعار تفضيلية , وتتولي ذلك العمل الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية التي قامت في ١٤٢٢ , والتي تقوم بتخطيط وانشاء المدن الصناعية وتطويرها وادارتها كوسيلة لجذب الاستثمارات اليها , كما تواجد النشاط الصناعي متمثلا في شركتي سابك وارامكو في مدينتي الجبيل وينبع للعمل في مجال الصناعات الاساسية , مما دفع بالشركات ذات الصناعات الثانوية التي يتولاها القطاع الخاص اعتمادا علي ما تنتجه الشركتان ,واستكمالا مع العديد من الصناعات المساندة في قطاع الاسكان والصيانة .....الخ.

٩- تقدم الحكومة السعودية اعفاء كامل من الضرائب والرسوم الجمركية لكافة الالات والمعدات المستوردة بغرض الاستخدام , وكذلك علي المواد الخام الاولية ونصف المصنعة التي تدخل ضمن مستلزمات الانتاج , ومما يشجع علي تدعيم الصناعة المحلية اشتراط الحكومة لمنح الاعفاء الا يكون هناك بديل متوفر للسلع المعفاة محليا .

١٠- تعطي الحكومة تفضيل للمنتجات الوطنية التي تلزم لمشروعات الدولة بشرط توافر الجودة والقدرة علي الوفاء بالالتزامات في الاوقات المناسبة .

١١- وبالنسبة لاستيعاب العمالة الذى حققته هذه السياسات فإننا نجد علي عكس المساهمات في الناتج ,فقطاع البترول لا يساهم الا بحوالي ١,٣%, بينما ساهم القطاع الخاص (٨٦%) والحكومي (١٢,٦%)وهذه الانصبة تقريبا شبه ثابته , وانحصرت معظم الوظائف المتاحة في القطاع الحكومي في قطاعات الصحة والتعليم ٢٧, ويستحوز القطاع الخدمي داخل القطاع

---

[٢٥] مؤسسة النقد العربي السعودي ,التقرير السنوي رقم ٤٢-٢٠٠٦م -ص ص ٥١-٤٩.

[٢٦] د.محمد حسين اسماعيل ,النظام القانوني للاستثمار الاجنبي في المملكة الغربية السعودية , معهد الادارة العامة , الرياض ,السعودية ,١٩٩٤م ص ص ١١٦:٦٧ .

[٢٧] مؤسسة النقد العربي السعودي تقارير اقتصادية سنوية من ٢٠١٠:٢٠٠٠.

الخاص السعودى علي نسبة عالية جدا من عمالته (٥٧,٣%)يليه القطاع الخاص الانتاجي (٣٢,٣%)والنتيجة الملفته للنظر هنا هى استيعاب القطاعات غير النفطية لحوالي (٨٩,٧%) من حجم العمالة كما ذكرنا , وبالنسبة للصناعة التحويلية فقد استوعبت ما يقارب ٥٠٠الف عامل حتي نهاية العقد الماضي , وبلغت استثماراتها نحو ٨٠ مليار دولار ,وعدد المنشأت ٤٠٠٠ مصنعا تتوزع بين الصناعات البترولية , والبلاستيك والفحم..(٥٨%)من الاستثمارات الخاصة بالصناعة التحويلية ,(٢٢%)من العمالة عكس صناعات اخرى اقل كثافة راسمالية مثل الطباعة والنشر – النسيج – الملابس –الاخشاب والاثاث والورق , ثم قطاع المنتجات المعدنية الاساسية الذى بلغ معدل الاستثمار لكل عامل فيه ٢١٥ الف دولار مقارنة بقطاع البترول والبلاستيك ..٤٨٠ الف دولار, ثم القطاعات الاخرى ١٤٥ الف دولار .[٢٨]

جدول(٨)

مؤسسة النقد العربي السعودي ,التقارير , مرجع سابق.

[٢٨]الغرفة التجارية الصناعية بالرياض ,مناطق الصناعات التقنية اداة فعالة في التنمية المستدامة , -ابحاث منتدي الرياض الاقتصادي ٤:٦/١٢/٢٠٠٥م – الرياض –ص ص ٤٧:٣٢.

شكل(٤)

يعتمد الناتج المحلي السعودي على النفط و المنتجات النفطية

رسم بياني 3.33: توزيع القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي السعودي 2011 ,%

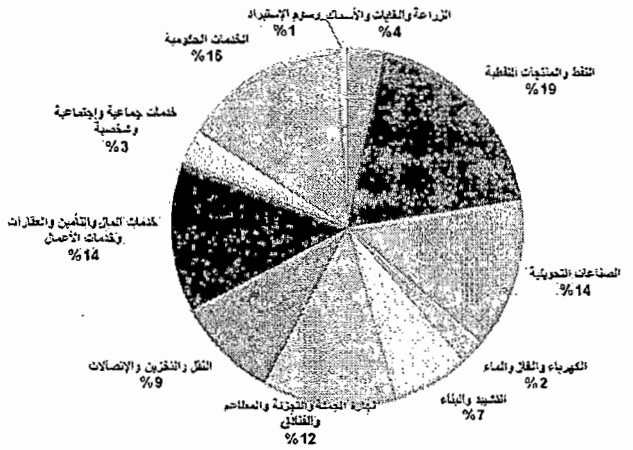

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي

شكل رقم (٦٣)

تيار الإنفاق العام في الدولة الإسلامية في عهود ما قبل عمر بن عبد العزيز من معاوية وحتى سليمان بن عبد الملك

(تيار النهر الأعظم لعمر بن عبد العزيز)

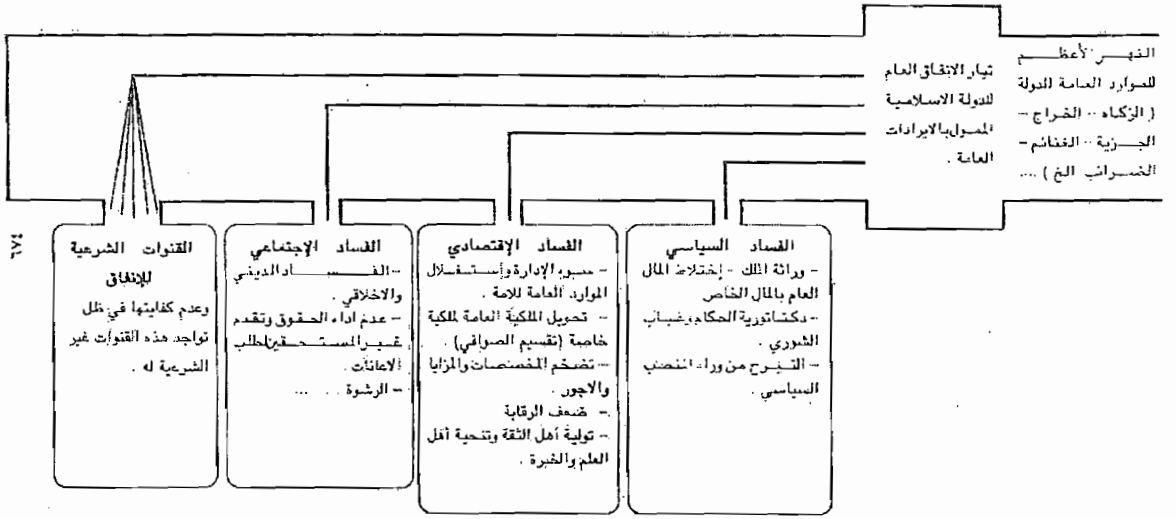

المصدر : مأخوذ فكرته من حديث عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه إلى عمته فاطمة بنت مروان وهي تحاول ان تثنيه عن رد مظالم بني أمية إلى بيت المال .

راجـــع : إبن الأثير – الكامل – مرجع سابق – جـ ٥ – ص ٢٤ – والحديث موجود في البحث تحت عنوان " الزكاة والإمكانيات التمويلية في المجتمع الاسلامي " – الزكاة واثرها علي الطاقة الشرائية للمجتمع ص ( ) .

الفصل الرابع

النموذج المقترح لتحديد حجم الإضافة إلي الطلب الكلي الذي تحققه السياسية المالية الشرعية (القانونية الأكثر رشداً وإلتزاماً بالأولويات) عن السياسة المالية القانونية

وإذا كان يمكننا أن ندخل الكثير من المتغيرات علي ما سبق ، كما لو قسمنا المجتمع إل ثلاث أو أربع طبقات وفقاً لمستويات الدخل الشخصي أو الأسري ، كذلك يمكننا أن نقسم العب الضريبي علي طبقات المجتمع وفقاً لنوعية الضرائب ، أيضاً يمكننا إيجاد نسب مرجحة لتوزي الأعباء والنفقات العامة وفقاً لحجم السكان والإستحواز علي الدخل معاً ، فعلي سبيل المثال يمك أن تعطينا هذه المقاييس أو النسب أوزاناً نسبية عالية للإستقطاع الضريبي من الأغنياء وف للترجيح بالسكان والدخل ، مقابل أوزان متدنية للإستقطاع من الفقراء ، مما يستوجب عمل هذ الترجيحات للضرائب حسب نوعيتها وحسب حصيلتها والهدف منها , كذلك الأمر بالنسبة للإستفاد من الإنفاق العام طبقاً لنوعيته وحجمه وإنتشاره وأهميته , كما يمكننا أن ندخل في هذا النموذ متغيرات أخري تؤثر علي سياسة إعادة التوزيع حيث المقصود هنا معرفة الأثر النهائي لهذ السياسة علي إيجاد فرص العمل للأفراد من ناحية ، وزيادة الدخل الحقيقي من ناحية أخري ، ع طريق تأثيرات هذه السياسة علي الأسعار والأجور والنتائج من جراء تأثيرتها علي الطلب الكل ومن ثم التوظيف في المجتمع ، ولعل هذا يعالج مشكلة نقص الطلب الملائم ومما يؤدي إليه ذل من وضع حدود علي توسيع الطلب الصناعي وغيره من الأنشطه ، وفي ظل السياسة المالية الت تضم أدوات مالية قريبة من الزكاة التي لا تؤخذ إلا عن ظهر غني وبعد إشباع كافة إحتياجات الفر ، ولا تعطي إلا بداية بأفقر الناس في المجتمع ثم من يليه ، يؤدي كما سبق ورأينا إلي وجود زياد في الطلب الكلي الفعال عن تلك التي تحدثها سياسة مالية تضم أدوات قانونية فقط ، وتتمثل هذ الزيادة في الفرق بين الإستهلاك الناتج من حاصل ضرب الزيادة التي حدثت في دخل الفقراء الميل للإستهلاك الخاص بهم وإضافتها إلي الطلب الكلي ، وذلك الذي يحدث عند إضافة هذ الزيادة في الدخل بكاملها إلي الإستهلاك الخاص بهم،وبالتالي الطلب الكلي ، لأنها ستعبر هنا ع (ذكاء الإنفاق العام) الذي يذهب في هذه الحالة إلي الطبقات الأكثر فقراً في المجتمع , وهنا سيز تحقيق هؤلاء الفقراء لمستويات أعلي من الإشباع وخاصة في مجال الحاجات الأساسية , مم يؤدي إلي معدلات أعلي للنمو في المستقبل ويوفر أرباح طويلة الأجل تؤدي إلي إرتفاع معد النم ، وهنا لن تدخر من الزيادة التي حدثت بإعادة التوزيع شيئاً ، لأن سلم الإشباع لديها به عدد كبي من الحاجات لم يتم إشباعه بعد .

ومما سيضاعف من هذا الأثر هو (ذكاء الضريبة في هذه الحالة أيضاً) ، وحيث ستجب نفس الأموال التي حصلت عن طريق الضريبة بواسطة الزكاة أو ضريبة تراعي نفس شروط وهنا يحدث الفرق فستتم الجباية من فضول أموال الناس وبعد إشباع كافة إحتياجاتهم ، وبالتال فهي لن تنقص من إستهلاك الأغنياء شيئاً ,وهذه الزيادة في الطلب الكلي بفعل إعادة التوزي

الشرعية أو القانونية الرشيدة نطلق عليها الزيادة التيسيرية YT Δ نسبة إلي الحروف الأولي لمكتشفها .

وهي ما تؤدي إليه عمليات ترشيد الجباية والإنفاق بواسة الضريبة الذكية التي تستهدف أكثر الناس غناً ، والإنفاق الرشيد الذي يستهدف أكثرالناس فقراً وعلي هذا فسيرتفع حجم الإستهلاك الكلي في كافة الحالات السابقة بالمقادير التالية :

- الزيادة المعادلة للفرق بين حجم الإستهلاك الإضافي الناتج من حاصل ضرب الزيادة في دخل الطبقات الفقيرة Δ ل × الميل للإستهلاك عند هذه الطبقة ، وبين حجم الزيادة في الإستهلاك المماثلة للزيادة في الدخل Δ ل بالكامل.

أي Δ ل – Δ ل × الميل للإستهلاك عند هذه الطبقة .

- الزيادة المعادلة للنقص الذي لن يحدث في إستهلاك الأغنياء نتيجة إنخفاض دخولهم ، حيث لن يتأثر الإستهلاك هنا لإستهداف الضريبة الشرعية أو القانونية الرشيدة الطبقات الأكثر غناً . فلو رمزنا للزيادة الإضافة الكلية للطلب علي الإستهلاك بالرمز Δ ك في منظومة السياسة المالية الرشيدة ، والزيادة الإضافية في الطلب علي إستهلاك الفقراء نتيجة زيادة دخولهم بالرمز(Δ ك١)، والميل للاستهلاك لديهم (م٢)والزيادة التي ستضاف نتيجة عدم تقليل إستهلاك الأغنياء بالرمز(Δ ك ٢) والميل للاستهلاك عندهم (م٢) ، والزيادة في دخل الفقراء بعد إعادة التوزيع بالرمز(Δ ل١)، والنقص في دخل الأغنياء بالرمز (Δ ل٢)، فإن الزيادة أو الإضافية الكلية الطلب الكلي بفعل عملية إعادة التوزيع في ظل هذه المنظومة الجديدة للسياسة المالية تمثلها المعادلات التالية :

- Δ ك = Δ ك١ + Δ ك ٢ .

وحيث أن : Δ ك١ = Δ ل١ – (Δ ل١ × م١)

وكذلك Δ ك٢ = Δ ل٢ × م٢ .

وبناءاً علي هذا تكون Δ ك = Δ ل١ – (Δ ل١ × م١) + Δ ل٢ × م٢ .

وبالتالي تصبح Δ ك = Δ ل١ (١ – م١) + Δ ل٢ × م٢ .

وهكذا نستطيع أن نتبين أثر هذه الزيادة الإضافية التي تعظم أيضاً من أثر المضاعف الخاص بالإستثمار في المجتمع ، وإذا ما طبقنا ذلك النموذج علي مثال نفترض فيه وجود مجتمع معين ذو دخل قومي يصل إلي ١٠ مليار جنيه ، تتوزع بين فئة الأغنياء وتضم ١٥% من السكان وتستحوذ علي ٤٠% من الدخل ، وفئة الفقراء ومتوسطي الحال وتصم ٨٥% من السكان وتستحوذ علي ٦٠% من الدخل ، ويصل الميل إلي لإستهلاك عند طبقة الأغنياء ٢٥% ، وعند طبقة الفقراء ومتوسطي الحال إلي ٧٥% ، وتنوي الحكومة إتباع سياسة لإعادة توزيع الدخل بإستقطاع ٤٠% من دخل الطبقات القادرة وتحويلها إلي الطبقات الأخري فإن معرفة آثار ذلك علي الطلب الكلي عن طريق التأثير في الميل المتوسط للإستهلاك في المجتمع تتضح كما يلي :

- الوضع قبل إعادة التوزيع : يظهر كما هو موجود في الجدول الثاني الحالة رقم (١) .
- الوضع بعد إعادة التوزيع بإستخدام السياسة المالية القانونية (الضرائب والإنفاق التقليدي) ونتائجه تظهر في الجدول الثاني الحالة رقم (٢) .

- الوضع بعد إعادة التوزيع في إطار منظومة السياسة المالية القانونية الرشيدة والقريبة في مفهومها من مفهوم جباية وإنفاق الزكاة وتظهر نتائجه كما هو موجود في الجدول الثاني الحالة رقم (٣) ، يفترض هنا أن الإستقطاع المالي سيحدث بنفس الحجم الذي تم في حالة السياسة القانونية وبالتالي ستكون الدخول كما هي بعد عملية إعادة التوزيع :

دخل الفقراء ومتوسطي الدخل = ٧.٦ م.ج .

١-دخل الأغنياء = ٢.٤ م.ج .

٢-إستهلاك الفقراء ومتوسطي الحال = ٤.٥ م.ج (الإستهلاك قبل إعادة التوزيع + ١.٦ م.ج حجم إعادة التحويل الذي سيوجه إلي الإستهلاك عن طريق الإنفاق الذكي الذي يستهدف أفقر طبقات المجتمع) = ٦.١ م.ج .

٣-إستهلاك الأغنياء = ٠.٦ م.ج وهو نفس الإستهلاك السابق وذلك لأن الإستقطاع جاء بواسطة ضريبة ذكية (قريبة في مفهومها من الزكاة إستهدفت أكثر الطبقات غناً وهي لا تستقطع إلا بعد تمام الإشباع).

٤-الإستهلاك الكلي في المجتمع = ٦.١ + ٠.٦ = ٧.١ م.ج .

٥-الطلب الإضافي Δ ك = ٧.١ – ٦.٣ = ٠.٨ م.ج .

أي أن Δ ك = Δ ل١ – (Δ ل١– × Δ م١) + Δ ل٢ × م٢

= ١.٦ – (١.٦ × ٧٥%) + (١.٦ × ٢٥%) = ٠.٤ + ٠.٤ = ٠.٨ م.ج

وفي هذه الحالة وهي حالة خاصة يكون فيها الدخل المستقطع من الأغنياء هو Δ ل٢ مساوي للدخل المحول إلي الفقراء ومتوسطي الحال Δ ل١ .

وعلي هذا فإن Δ ك = Δ ل١ (١– م١ + م٢)

= ١.٦ (١– م١ + م٢) = ١.٦ (١– ٠.٧٥ + ٠.٢٥)

= ١.٦ (٠.٥٠) = ٠.٨ م.ج

ويمكن بطبيعة الحال أن تنتج آثار مختلفة وفقاً لطرق الجباية القانونية والقانونية المرشدة كما سبق وأوضحنا . ولو قسم المجتمع لأكثر من طبقتين سيمكن إيجاد الزيادة التيسيرية بنفس المنطق السابق حيث يتم حسابها كما يلي في حالة ثلاثة طبقات :

$$\Delta ك = \Delta ل١ (١ - م١) + \Delta ل٢ (١ - م٢) + \Delta ل٣ (١ - م٣) \quad (١)$$

$$+ \Delta ل١ \times م١ + \Delta ل٢ \times م٢ + \Delta ل٣ \times م٣ \quad (٢)$$

وفي حالة عدم إستفادة أي طبقة من حصيلة إعادة التوزيع تصبح قيمة Δ ل في الجزء الأول من المعادلة مساوية للصفر ، أما لو إستفادت الطبقة فيعوض عنه بقيمته ، والجزء الثاني يتم التعويض عن قيمة Δ ل بحسب ما تم إستقطاعه من هذه الطبقة أيضاً ، فإذا لم يستقطع منها شئ كانت قيمته صفر وهكذا ..

فلو كان لدينا ثلاث طبقات إجتماعية (أ ، ب ، جـ) في مجتمع معين يحصلون علي دخل أولي قدرة (ل) يتوزع بينهم فتحصل الطبقة (أ) علي دخل قدره (ل١) ، الطبقة (ب) علي دخل قدرة(ل٢) والطبقة (جـ) علي دخل قدرة (ل٣) ، وفرضت ضريبة علي الطبقة (أ) قدرها (Δ ل أ) وضريبة علي الطبقة (جـ) قدرها (Δ ل جـ) وأعيد توزيع الحصيلة بين الثلاث طبقات بحيث كان نصيب الطبقة (أ) منها Δ ل أ١ ونصيب الطبقة (ب) Δ ل ب١ ونصيب الطبقة (جـ) Δ ل جـ١ ، فإن المعادلات الخاصة بتوضيح الدخل المتاح للثلاث طبقات بعد عمليات الجباية وإعادة التوزيع هي :

الدخل المتاح للطبقة (أ) د١ = ل١ – Δ ل أ + Δ ل أ١ .

الدخل المتاح للطبقة (ب) د١ = ل٢ – صفر + Δ ل ب١ .

الدخل المتاح للطبقة (جـ) د١ = ل٣ – Δ ل جـ + Δ ل جـ١ .

وبالتالي تكون الزيادة التيسيرية (Δ YT) أو Δ ك وفقاً لما سبق هي :

$$\Delta Yt = \Delta ل أ \times م١ + \Delta ل جـ \times م٣ + \Delta ل أ١ (١ - م١)$$
$$+ \Delta ل ب١ (١-م٢) + \Delta ل جـ١ (١- م٣)$$

الطلب علي الإستهلاك وفقاً للتوزيع الأولي

$$ط١ = ل١ \times م١ + ل٢ \times م٢ + ل٣ \times م٣ \quad (١)$$

الطلب علي الإستهلاك وفقاً للسياسة القانونية في إعادة التوزيع

ط٢ = د١ × م١ + د٢ × م٢ + د٣ × م٣ (٢)

الطلب علي الإستهلاك وفقاً للسياسة القانونية الرشيدة

ط٣ = ط٢ + Δ yt (٣)

وإذا ما إفترضنا أن ل = ١٠٠٠٠ مليون جنيه ، ل١ = ٦٠% ل ، ل٣ = ٣٠% ل

م١= ١٠% ، م٢ = ٩٠% ، م٣= ٦٠% ، وأن إجمالي المدفوعات التحويلية يبلغ ٢٠% م

الدخل الأولي ، تبلغ قيمة Δ ل أ منها ٨٠% ، Δ ل ب١ منها ٦٠% ، Δ ل جـ١ منها ٣٠%

فيمكننا إيجاد الزيادة في الطلب علي الإستهلاك وفقاً للطريقة القانونية الرشيد

كما يلي :

ل١ = ١٠٠٠٠ × ٦٠% = ٦٠٠٠

ل٢ = ١٠٠٠٠ × ١٠% = ١٠٠٠

ل٣ = ١٠٠٠٠ × ٣٠% = ٣٠٠٠

إجمالي المدفوعات التحويلية = ٢٠% × ١٠٠٠٠ = ٢٠٠٠

نصيب الطبقة أ (مقدار الأعباء المالية عليها) Δ ل أ = ٨٠% × ٢٠٠٠ = ١٦٠٠

نصيب الطبقة جـ (مقدار الأعباء المالية عليها) Δ ل جـ = ٢٠% × ٢٠٠٠ = ٤٠٠

وتم إستفادة الطبقات الثلاث بالمقادير التالية عند إعادة التوزيع :

Δ ل أ١ = ١٠% × ٢٠٠٠ = ٢٠٠

Δ ل ب١ = ٦٠% × ٢٠٠٠ = ١٢٠٠

Δ ل جـ١ = ٣٠% × ٢٠٠٠ = ٦٠٠

ويصبح الدخل المتاح وفقاً لذلك :

د١ = ٦٠٠٠ – ١٦٠٠ + ٢٠٠ = ٤٦٠٠

د٢ = ١٠٠٠ – صفر + ١٢٠٠ = ٢٢٠٠

د٣ = ٣٠٠٠ – ٤٠٠ + ٦٠٠ = ٣٢٠٠

وبناء عليه بالتعويض في المعادلة رقم (١) يكون حجم الطلب علي الإستهلاك وفقاً للحالات الثلاثة كما يلي :

ط١ = ٦٠٠٠ × ٠.١٠ + ١٠٠٠ × ٠.٩ + ٣٠٠٠ × ٠.٦ = ٣٣٠٠

ط٢ = ٤٦٠٠ × ٠.١ + ٢٢٠٠ × ٠.٩ + ٣٢٠٠ × ٠.٦ = ٤٣٦٠

ط٣ = ٤٣٦٠ + Δ yt

Δ yt = ١٦٠٠ × ٠.١ + ٤٠٠ × ٠.٦ + ٢٠٠ (١-٠.١)

+ ١٢٠٠ (١-٠.٩) + ٦٠٠ (١-٠.٦) = ٩٤٠

ط٣ = ط٢ + Δ yt

ط٣ = ٤٣٦٠ + ٩٤٠ = ٥٣٠٠

وبالتالي الزيادة في الطلب علي الإستهلاك = ط٢ – ط١ في حالة تطبيق سياسة مالية قانونية تقليدية :

= ٤٣٦٠ – ٣٣٠٠ = ١٠٦٠ (١)

الزيادة في الطلب علي الإستهلاك في حالة تطبيق سياسة مالية قانونية رشيدة = ط٣– ط١

= ٥٣٠٠ – ٣٣٠٠ = ٢٠٠٠

وتصبح بذلك الزيادة التيسيرية (Δ yt) هي الفرق بين زيادتين في الطلب علي الإستهلاك ، الزيادة الأولي تأتي نتيجة إتباع سياسة مالية قانونية تقليدية (١٠٦٠) والثانية تحدث نتيجة إتباع سياسة مالية قانونية رشيدة (٢٠٠٠) .

Δ yt = ٢٠٠٠ – ١٠٦٠ = ٩٤٠

وهي القيمة السابق إيجادها بمعادلة الزيادة التيسيرية في الصفحة قبل السابقة ونستطيع بذلك أن نشتق العديد من المعادلات :

Δ yt = (ط٣ – ط١) (ط٢ – ط١)

= ط٣ – ط٢

وهكذا ويوجد مثال آخر للتطبيق في جدول (٣)

وسوف تتعاظم الآثار الإيجابية علي الطلب الكلي الفعال لو أدخلنا منظومة السياسة المالية الرشيدة علي كافة النماذج السابقة ، حتي لو وزعت الأعباء في ظل هذه المنظومة بنفس الحجم

الذي يتم في المنظومة القانونية ، وذلك علاوة علي تأثير هذه السياسة علي كل من نسبة البطالة في المجتمع وكذلك مستوي الكفاءة الإقتصادية .

الفكر الاسلامي ومكافحة الفقر

وننهي هذا الجزء من البحث ببيان أن هناك في الفكر المالي الإسلامي مميزات خاصة تجعله يكاد يكون محدد للأوجه التي يتم فيها الإنفاق من الإيرادات المختلفة ، فهناك دائماً أولويات في إنفاق المواد ، سواء حددتها نصوص القرآن ، كما في الزكاة ، أو كما حددها العلماء بالنسبة لباقي الأموال ، لتشبع الأهم فالمهم ، وبالتالي لم يأخذ بنظام وحدة المال ، أو ما يطلق عليه وحدة الموازنة ، بحيث تقابل الإيرادات العامة للدولة كوحدة واحدة ، كافة النفقات العامة وإنما حددت المصارف ، وكانت هناك أقسام مستقلة في الإيرادات والمصروفات ، أو موازنات مستقلة داخل الموازنة العامة للدولة ، والتخصيص هو سمة من سمات الفكر المالي في الإسلام ، إلا أننا مع هذا التحديد وهذه الأولويات نجد مرونة عالية داخل هذه الأقسام المستقلة ، ليضع أولي الأمر المسؤلين عن إدارة النشاط بنودها وفقاً لظروف كل دولة وما يناسبها ، لكي يكون التوجيه متميزاً بالمرونة مع ما تفرضه إختلافات الزمان والمكان ، حيث أنه داخل هذه المجموعات الثلاث من الحاجات التي رتبها الفكر الإسلامي (الضروريات – الحاجيات – الكماليات) ، يمكن المفاضلة بين بندين أو نوعين منها يتبعان مجموعة واحدة ، وهذه القواعد بمثابة تحليل لبنود الإنفاق العام ، والتعرف علي مكوناته لإختيار المكونات الأكثر إتفاقاً مع الظروف السائدة وسياسة الدولة الإتفاقية أو سياسة الموازنة (**politique budgetaire**) لتقوم بما يشبه مناقشة حجم ومستوي الخدمات المقدرة في الموازنات الحديثة ، وهذه القواعد نذكر منها ما يلي :

١ –تحمل الضرر الأدني في سبيل الضرر الأعلي : وهذا يتمثل في أنه إذا كان إهمال أحد النفقات يؤدي إلي حدوث فساد وخطر كبير علي المجتمع ، فإنه يوجه الإهتمام به أولاً بإعتباره أعظم المفاسد والأخطار، ثم الذي يليه وهكذا، بحيث يتحمل المجتمع أدني هذه المخاطر في الترتيب حتي يزال عنه أشدها فساداً أو خطراً .

٢ –درء الضرر مقدم علي جلب المنفعه : وبموجب هذه القاعدة فإن النفقة التي من شأنها تزيل أضراراً مقدمة علي غيرها الذي قد تجلب مصلحة ، ولو كانتا من درجة واحدة ، فلا شك أن عملية تقوية الجسور لدرء خطر فيضان قادم ، مقدمة علي عملية إستصلاح أراضي زراعية جديدة أو إنشاء جمعية زراعية .... إلخ .

٣- الضرورات تقدر بقدرها : وهذا شأنه ترشيد كافة نفقات الدولة بحيث تكون في حدود ما يدرء الضرر أو يجلب المصلحة دون إسراف في هذه النفقات وتعدي الحدود المعقولة لذلك ، بل تحقيق الهدف من النفقة في ظل تطبيقها لقاعدة أخري هامة هي قاعدة " سد الذرائع " ومعناها يظهر في قوله تعالي " لكي لا تأسوا علي ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتكم " وهي تتمثل في أن قيامنا بتحليل النفقات من حيث مزاياها في التنفيذ ، والأضرار المترتبة علي كل منها إنما يجعلنا نحصل علي أكبر قدر ممكن من المزايا ، وأقل قدر ممكن من التضحيات في ظل الموارد المالية المتاحة ، بإختيار أهم الأخطار والمفاسد التي يجب إعطائها أولية في القضاء عليها ، ولا نقع في مغبة التقصير المستمد من مفهوم الآية الكريمة ، إذا لم نسد ذريعة تقضي بنا إلي الأسي علي ما فات ، وهو مالا يحبه الله لنا ، ولا يسمح لنا به .

وفي النهاية يوجد ملخص لهذه الأولويات العامة في الإشباع وذلك فيما حدده عمر بن عبد العزيز كمنهج له في الإشباع حيث كان يبكي في مصلاه " إن تقلدت أمر هذه الأمة فتفكرت في الفقير الجائع ، والمريض الضائع ، والغازي والمظلوم المقهور ، والغريب والأسير ، والشيخ الكبير ، وذي العيال الكثير والمال القليل ، وإشباههم في أقطار الأرض فعلمت أن ربي سيسألني عنهم يوم القيامة وأن خصمي دونهم محمد صلي الله عليه وسلم ، فخشيت ألا تثبت حجتي عند الخصومة فرحمت نفسي فبكيت " ، وذلك في حديثه إلي زوجه فاطمه وعلي هذا الأساس فإن الإنفاق العام إنما يوجه إلي هذه الأشياء قبل غيرها علي الوجه التالي :

١- الفقير الجائع ، والمريض الضائع ، والشيخ الكبير ، وذي العيال الكثير ، والمال القليل :

وتتمثل حاجتهم في الإنفاق علي كافة أوجه التكافل الإجتماعي في المجتمع ، وبما يحقق التوازن الإقتصادي لهذه الفئات من تأمين للغذاء والكساء ، والمسكن والعلاج ، والضمانات الإجتماعية ضد كافة المخاطر وكذا ضد الشيخوخة ويؤد هذه الرؤية أو يتطابق معها ما تقدمه موازنات الدول المتقدمة من رعاية من هذه النواحي ، وتتوزع نفقات الحماية والضمان الإجتماعي في فرنسا لتأمين الأفراد ضد الشيخوخة (vieillesse) ٣٦.٨ % ، وتوفير العلاج العلاج الطبي (maladie) ٢٦.٣ % ، تأمينات الحياة ورعاية الورثة والأيتام (survie) ٨% ، ثم رعاية الأسرة (famille) ٩% ، العجز الصحي (invalidite ، ilfrmite) ٦.٥% والبطالة (chomage) ٥.٧% ، إصابات العمل والأمراض المهنية , accident de travial maldie) (professionnesse ٢.٥% ، الإسكان (logement) ٢.٨% ، رعاية الأمومة (maternite) ١.٧% ، رفع مستوي المعيشة للعاملين promotion) (de l'emploi ١.٢% ، فهي إعتمادات تؤمن الأفراد ضد كافة أخطار الحاضر والمستقبل سواء كانت بسبب العمل أو فقدة أو العجز عنه أو لأي سبب آخر .

٢- الغازي : وهي تتمثل في الإنفاق علي مستلزمات الدفاع ، وحاجات الجنود ، وإقامة الصناعات العسكرية اللازمة لذلك ، فهو يعتمد علي البند الأول خاصة في توفير القوي البشرية القوية للقيام بإعباء الخدمة في

القوات المسلحة ، وهي كما رتبها عمر رضي الله عنه ، فمن أكل الغذاء السليم ربما لا يحتاج إلي علاج ، أما إذا ظل دون طعام جيد ، فإنه سيكون عرضة للأمراض ، وبالتالي فلا يقدم العلاج علي الطعام ، وواجب الدفاع يأتي بعدهما ، وقبل أي نشاط إقتصادي أو إنساني ، حيث سيكون بلا معني دون وجود ما يكفل الحماية الداخلية (الأمن) ، والخارجية (الدفاع) ، وبعد أن تصبح البيئة آمنة لمزاولة كافة أنواع النشاط يأتي دور من يطبق الشرع بينهم في الوظيفة التالية .

٣- العدالة La justice : لتقام بين الأفراد في معاملاتهم المختلفة لكي لا يرهب الضعيف القوي ولا الفقير الغني ، والتدرج واضح هنا ، وحيث يستحيل عملياً تحقيق الأمن أو العدالة في مجتمع ملئ بالجياع لقوله تعالي : الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف " ، ووظيفة العدل جاءت تحت معني " المظلوم المقهور "

٤- الغريب الأسير : يقصد به الذي أسره السفر فأصبح وحيداً بلا أهل أو مال سواء أكان تاجراً أو طالب علم أو غيره ، هؤلاء يجب أن تكلفهم الدولة بعنايتها ، وهكذا بعد أن يتحقق الأمن والإستقرار للأمة ، فلها أن تساعد غيرها من الأمم الأخري التي تحتاج إلي معونة ، وكان يمثل هذه النفقات في التاريخ الإسلامي بند (المؤلفة قلوبهم) كنوع من الإنفاق السياسي تتبعه الآن معظم دول العالم الكبري بمفهوم مختلف يؤدي إلي نمو العلاقات الدولية وفقاً لإحتياجاتها الخاصة وإذا كان هذا في مجال الإنفاق للمال بصفة عامة سواء كان محدد الإنفاق كالزكاة أو لا فإنه في المجال الأخير وهو المال العام الغير محدد الإنفاق كما في الضرائب وغيرها فإن إبن تيمية يحدد له الأولويات التالية :

أ) الإنفاق علي مستلزمات الدفاع والجهاد .

ب) رواتب أصحاب الولايات المختلفة من الموظفين العموميين كالولاة – القضاء – رجال الأمن – العلماء .

ج) تقوية الموانى والثغور وعمارتها .

د) القيام بالأعمال المؤثره في عمليات التنمية وخاصة الأعمال الكبري (Les grands Travax) كالطرق والجسور والأنهار وغيرها .

هـ) الإنفاق علي كل ما يحقق الأمن والإستقرار .

إننا بعد كل ما سبق نستطيع أن نؤكد تقارب تلك الأفكار الإسلامية مع وجهة الإنفاق العام في بعض الدول الغربية حينما نراها توجه النفقات العامة بها وجهه قريبة من هذه الأفكار فلا يمكننا أن ننكر تطابق الإنفاق العام الفرنسي مع هذه الوجهه حينما نري أنه من بين كل (١٠٠ يورو) إنفاق عام توجه(١٩ يورو) نحو أعمال الإهتمام بتدعيم دخل الفقير والإهتمام بمؤسسات رعاية صحة المواطنين وتوفير الإسكان بشروط ميسرة لكافة أفراد الأمة وإيجاد عمل لكل قادر (٢٥ يورو) توجه نحو توفير خدمات التعليم والتدريب والأبحاث العلمية والثقافية وهي أعمال من شأنها تدعيم الجهود المبذولة في المجموعة الأولي بعد ذلك توجه(١٨ يورو) إلي

الإهتمام بأعمال الدفاع عند الوطن ، (١٣ يورو) توجه نحو تدعيم النمو الإقتصادي في المؤسسات الخاصة والعامة الكبيرة ومنشآت الحرفيين أيضاً وفي النهاية تنفق (٢٥ يورو) من كل مائة فرنك إنفاق عام نحو الخدمات العامة في البلاد التي تحسن الحياة في المجتمع كأعمال العدالة والأمن الداخلي وغيرها من الخدمات كل هذا في نطاق ديناميكية الأولويات القومية الكبري :.

(Dynamiser les grandes priorites nationsles). والباحث هذا لا ينحاز في دراسته إلي رأي دون رأي وإنما قصد بهذه المواجهة بين الرؤية الإسلامية في مجال إستخدام السياسة المالية لعلاج الفقر والوقاية منه وما يطبق من سياسيات مالية حديثة لتحقيق نفس الهدف في الدول المتقدمة إظهار عدم التعارض بين وسائل مكافحة الفقر في هذه الرؤية وما يطبق في هذا المجال في بعض الدول .

شكل(٥)

(دور الزكاة في تدعيم الطلب الكلي في المجتمع الاسلامي)

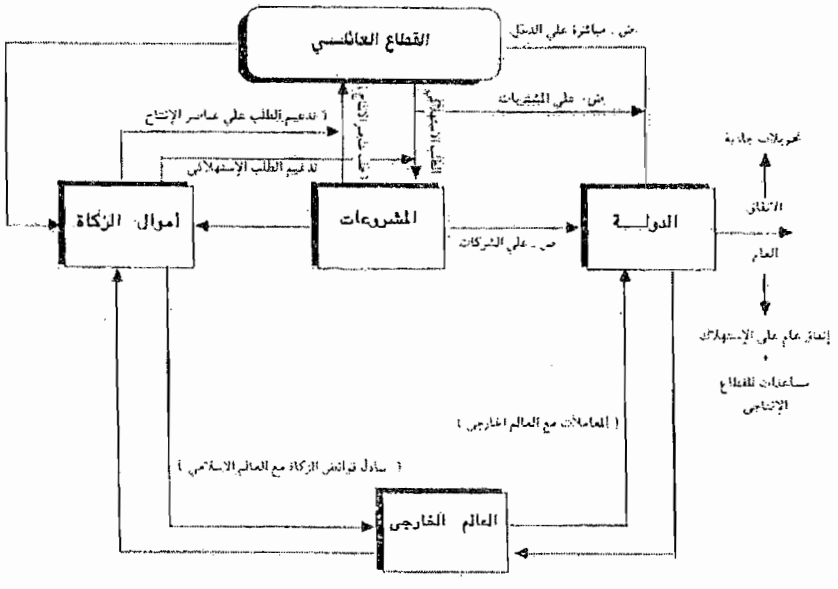

من تصميم الباحث

شكل(٦)

" تداخل الجوانب المختلفة للمنهج الإسلامي والمناطق المشتركة
في ظل الاطار العام لمنهج التوجيه

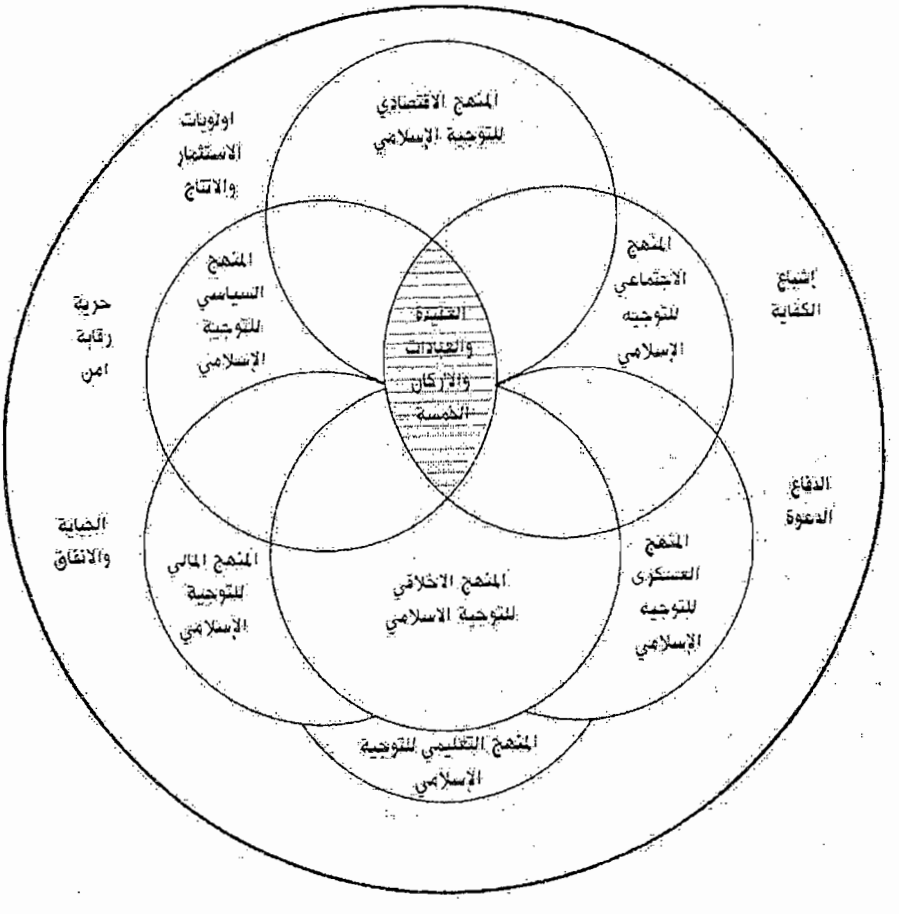

من تصميم الباحث

الفصل الخامس

النموذج المقترح لقياس

أثر إستراتيجية التنمية فى السعودية على الفقر

توصيف النموذج

أولاً : الأساليب الإحصائية المستخدمة

يعتمد هذا النموذج على إستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لتحقيق الهدف الرئيسى للبحث وسوف يتم إستخدامها لتقدير معالم نموذج الإنحدار وقد تم التأكد من توافر الإفتراضات اللازمة لإستخدام هذه الطريقة فى قياس العلاقات الاقتصادية وهى:

(٥) البواقى تتوزع طبيعياً بمتوسط يساوى صفر.

(٦) ثبات تباين البواقى (الأخطاء العشوائية) حيث يأخذ رسم الإنتشار شكل عشوائى.

(٧) عدم وجود إرتباط ذاتى بين الأخطاء العشوائية كما يظهر من إختبار (Durbin Watson)

(٨) عدم وجود إزدواج خطى بين المتغيرات المستقلة وتم التأكد من ذلك من قيمتى VIF أقل من ١٠ والسماحية (Tolerance) أكبر من ٠.١٠ .

ثانياً: مكونات النموذج المقترح

(١) المتغير التابع (Human Poverty Index) (hpi) كمقياس للفقر.

سوف يتم إستخدام (hpi) كمقياس للفقر خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠١٢ فى المملكة العربية السعودية وتم حسابه كمتوسط مرجح لمجموعة من المتغيرات التى تمثل أنواع مختلفة من الخدمات ويرمز له (PI)

(٢) المتغيرات المستقلة:

وتشمل عدة متغيرات لقياس التنمية فى المملكة:

(أ) الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠١٢ فى المملكة العربية السعودية (GOPs) بالدولار.

(ب) المدخرات المحلية الإجمالية بالدلواو فى المملكة خلال الفترة من ١٩٨- إلى ٢٠١٢ (CDS$) (Gross Domestic savings)

(ج) التكوين الرأسمالى الإجمالى الثابت والذى يتكون من الاستثمارات والتغيرات فى المخزون (CFCF$) بالدولار خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠١٢ بالدولار فى المملكة العربية السعودية (cross fixed capital formation)

(د) الانفاق على الصحة كنسبة منوية من الناتج المحلى الإجمالى بالدولار خلال االفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠١٢ فى المملكة (het of Gdp)

(ه) الإنفاق على التعليم العالي فى المملكة كنسبة منوية من الناتج المحلى الإجمالى (sets of Gdp) خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠١٢ وقد تم الحصول على البيانات من خلال (World Bank)

ثالثاً: الصيغة الرياضية

$$Pi_t = a_0 + a_1 GOP_t + a_2 CDs_t + a_3 CFCF_t + a_4 \text{net of GOP}_t + a_s \text{stetsof GOP}_t + E_t$$

حيث $a_s \ a_0$ ← ← معاملات المتغيرات المستقلة

GdP : الناتج المحلى الإجمالي

CDs المدخرات المحلية الإجمالية

Cfcf : التكوين الرأسمالي الإجمالى الثابت

(helt of GdP) : الإنفاق على الصحة كنسبة منوية من الناتج المحلى

(set of GdP) : الإنفاق على التعليم العالي كنسبة منوية من الناتج المحلى.

E_t : الخطأ العشوائى

وقد تم استخدام بيانات هذه المتغيرات فى الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١٢ وتم إدخالها فى نموذج إنحدار متعدد وتم تحليلها باستخدام برنامج (SPSS) وكان التعليق علي النتائج كما يلى:

اختبار صلاحية النموذج

أولا من جدول Model summary نلاحظ أن R square =0.79 وهى تعنى أن ٧٩% من التغير الحادث فى المتغير التابع يرجع إلى وجود المتغيرات المستقلة كما نلاحظ أن معامل الإرتباط R=0.89 وهو ما يوضح صلاحية النموذج.

اختبار معنوية النتائج.

- من جدول A NOVA نلاحظ انه مع إفتراض مستوى معنوية ١% نجد أن sig=0.000 أى أقل من ١% وبالتالى فإن النموذج معنوى.

ومن جدول coefficients نلاحظ :

- بالنسبة للانفاق على التعليم العالى كانت القيمة الإحتمالية sig=0.001 أى أقل من ١% وهو يعنى أن تأثير الإنفاق على التعليم العالى معنوى على الفقر وطردى وذلك من عمود (B) حيث أنه تعليم ضعيف يؤدى إلى زيادة الفقر.
- بالنسبة للإنفاق على الصحة نجد أن sig=0.05 أى أقل من ١٥% وهذا يعنى أن لها تأثير معنوى وعكسى على الفقر فى المملكة.
- بالنسبة للمدخرات المحلية الإجمالية فإن sig=0.006 أى أقل من ١% مما يعنى أن لها تأثير معنوى عكسى على الفقر.
- بالنسبة للتكوين الرأسمالى الإجمالى فإن sig=0.001 أى أقل من ١% مما يعنى أن له تأثير معنوى عكسى على الفقر فى المملكة. كما يتضح من إشارة عمود (B).
- بالنسبة للناتج المحلى الإجمالى فإن sig=0.003 أى أقل من ١% مما يعنى أن له تأثير معنوى على الفقر وطردى وذلك بالنظر إلى إشارة عمود (B) مما يوضح أن النمو مع زيادته يزيد الفقر مما يوضح أنه معيب مما سبق وبالنظر إلى عمود بيتا Beta فى جدول Coefficients نستطيع ترتيب العوامل المؤثرة على الفقر فى المملكة العربية السعودية من حيث الأهمية كما يلى:

- يحتل التكوين الرأسمالى الإجمالى الثابت والذى يتكون من الاستثمارات والتغير فى المخزون المرتبة الأولى فى التاثير على الفقر.
- يحتل الناتج المحلى الإجمالى المرتبة الثانية فى التاثير على الفقر.
- تحتل المدخرات المحلية الإجمالية المرتبة الثالثة.
- يحتل الانفاق على التعليم العالى المرتبة الرابعة.
- يحتل الإنفاق على الصحة المرتبة الأخيرة.

Variables Entered/Removed

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	gdps, SMEAN(helofgdp), SMEAN(setsofgdp), cds, ccfc[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.890[a]	.792	.750	3.28216	.987

a. Predictors: (Constant), gdps, SMEAN(helofgdp), SMEAN(setsofgdp), cds, ccfc

b. Dependent Variable: lagpi

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1025.228	5	205.046	19.034	.000[a]
	Residual	269.315	25	10.773		
	Total	1294.543	30			

a. Predictors: (Constant), gdps, SMEAN(helofgdp), SMEAN(setsofgdp), cds, ccfc

b. Dependent Variable: lagpi

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	62.637	6.612		9.473	.000		
	SMEAN(setsofgdp)	.068	.019	.444	3.648	.001	.563	1.777
	SMEAN(helofgdp)	-3.675	1.860	-.212	-1.976	.059	.725	1.378
	cds	-4.199E-11	.000	-.491	-2.977	.006	.306	3.263
	ccfc	-2.492E-10	.000	-.955	-3.963	.001	.143	6.979
	gdps	.001	.000	.912	3.328	.003	.111	9.032

a. Dependent Variable: lagpi

esiduals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	51.2088	76.5055	62.1058	5.84588	31
Residual	-6.55257	5.32267	.00000	2.99619	31
Std. Predicted Value	-1.864	2.463	.000	1.000	31
Std. Residual	-1.996	1.622	.000	.913	31

Dependent Variable: lagpi .a

Variables Entered/Removed

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	gdps, SMEAN(helofgdp), SMEAN(setsofgdp), cds, ccfc[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

Model Summaryb

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.890[a]	.792	.750	3.28216	.987

a. Predictors: (Constant), gdps, SMEAN(helofgdp), SMEAN(setsofgdp), cds, ccfc

b. Dependent Variable: lagpi

ANOVAb

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1025.228	5	205.046	19.034	.000[a]
	Residual	269.315	25	10.773		
	Total	1294.543	30			

a. Predictors: (Constant), gdps, SMEAN(helofgdp), SMEAN(setsofgdp), cds, ccfc

b. Dependent Variable: lagpi

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	62.637	6.612		9.473	.000		
	SMEAN(setsofgdp)	.068	.019	.444	3.648	.001	.563	1.777
	SMEAN(helofgdp)	-3.675	1.860	-.212	-1.976	.059	.725	1.378
	cds	-4.199E-11	.000	-.491	-2.977	.006	.306	3.263
	ccfc	-2.492E-10	.000	-.955	-3.963	.001	.143	6.979
	gdps	.001	.000	.912	3.328	.003	.111	9.032

a. Dependent Variable: lagpi

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	51.2088	76.5055	62.1058	5.84588	31
Residual	-6.55257	5.32267	.00000	2.99619	31
Std. Predicted Value	-1.864	2.463	.000	1.000	31
Std. Residual	-1.996	1.622	.000	.913	31

a. Dependent Variable: lagpi

Normal P-P Plot of Regression Standardized Residual

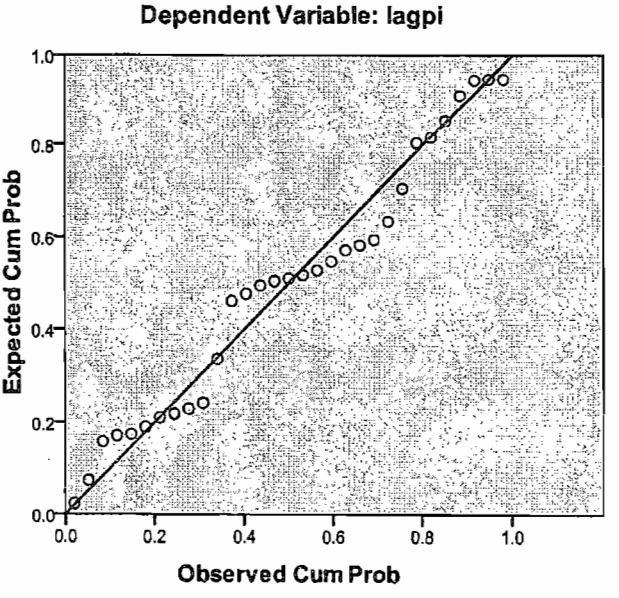

Scatterplot

Dependent Variable: lagpi

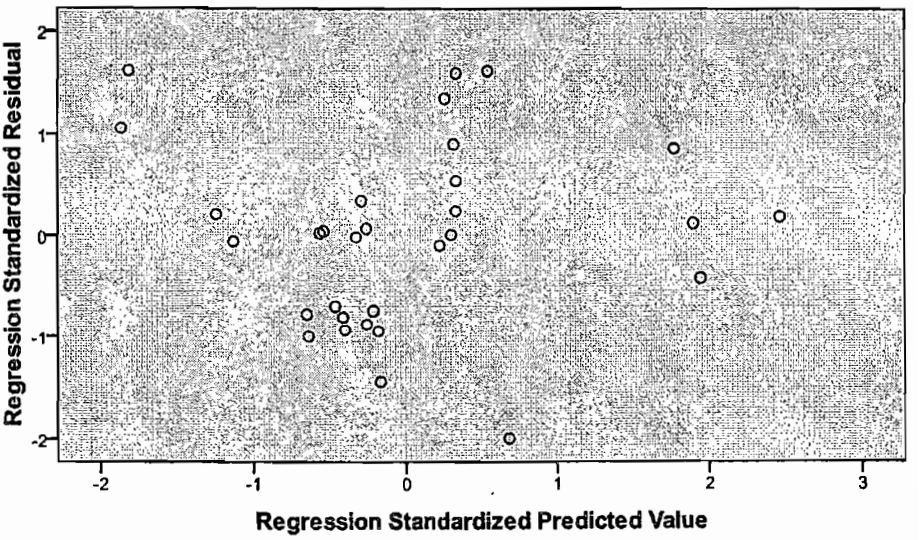

Histogram

Dependent Variable: lagpl

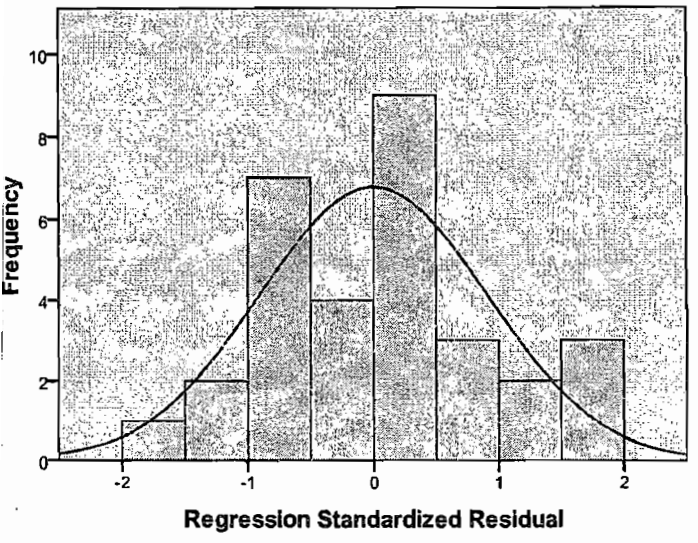

الفصل السادس
النتائج والتوصيات ومحاور لاستراتيجية جديدة
اولا:عرض لنتائج خطط التنمية

ولقد اظهرت خطط التنمية التي طبقت ان اهم اهدافها كان منصبا علي معالجة وتصحيح الاوضاع الهيكلية للاقتصاد الوطني السعودي وخاصة تراجع الإعتماد علي انتاج وتصدير النفط والعمل علي تنوع القاعدة الاقتصادية بالمملكة ,الا انه بالرغم من الدور الواضح الذي قامت به القطاعات الانتاجية غير البترولية في النشاط الاقتصادي خلال الفترات الماضيه ظلت الايرادات البترولية مشكلة للمورد الرئيسي للاقتصاد والمحرك والدافع الاول لكافة عمليات التنمية , لضخامة الانتاج من ناحية وارتفاع الاسعار من ناحية اخري , ولقد بلغت مساهمة القطاع البترولي في اجمالي الناتج ذروتها في النصف الاول من السبعينيات بنحو ٦٤,٤% مقابل ٢٤,١%للقطاع الخاص,١١,٥% للقطاع الحكومي,وفي النصف الثاني من السبعينيات بدات مساهمة القطاع الخاص ترتفع لتصل الي ٣٤,٢%مقابل ٥٦,٧%لقطاع النفط وما زالت مساهمة القطاع الخاص اخذة في الارتفاع حتي وقتنا الحاضر وقطاع النفط ايضا , فلقد ساهم القطاع الخاص في جميع القطاعات والانشطة الاقتصادية التي لا تؤديها الدولة ,فعدا قطاع النفط والنقل الجوي والسكك الحديدية فإن القطاع الخاص اتسع مجال نشاطه ليشمل معظم مجالات الانتاج والخدمات ...حيث يقوم القطاع بمباشرة اغلبية هذه الانشطة بصفة مطلقة ويقوم في البعض الاخر بالمشاركة مع القطاع

واذا استعرضنا دور القطاع الخاص في خطط التنمية السعودية سنجد النتائج التالية :

١-وصلت نسبة مساهمة القطاع الخاص السعودي في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في عام ١٤٢٠ الي ٧٤%ووصلت العمالة في هذا القطاع الي ٦,١٦ مليون عامل بنسبة ٨٥,٩% من اجمالي العمالة في المملكة .[٢٩]

٢- حقق القطاع الخاص خلال خطة التنمية الاولي ١٩٧٠/١٩٧٥م معدل نمو سنوي قدره ٩,٦%مقابل ٣,٣%في بدايتها ,ولقد اسهم هذا في ارتفاع نصيبه في التكوين الخاص براس المال الثابت (٤٤,٨%)وايضا في الناتج المحلي الاجمالي (١٩%)والناتج المحلي الاجمالي غير النفطي(٥٧%).

٣- في الخطة الثانية ١٩٧٥/١٩٨٠ بلغ معدل النمو السنوي للقطاع الخاص الي ١٤,٨%خلال سنوات الخطة ,وفي نهايتها وصلت مساهمة هذا القطاع في تكوين راس المال الثابت الاجمال الي ٢٧,١ %, والناتج المحلي الاجمالي الي ٢٦% وغير النفطي الي ٥٥,٢%.

٤- في الخطة الثالثة ١٩٨٠/١٩٨٥ حقق القطاع الخاص معدل نمو قدره ٨,٤%وارتفع نصيبه في التكوين الراسمالي الثابت الي ٤٢,١%,والناتج المحلي الاجمالي الي ٣٧% وغير النفطي الي ٦٠,٥%.

---

[٢٩] وزارة التخطيط السعودية – الكتاب الاحصائي السنوي السادس والثلاثون ١٤٢٠/ ١٤٢١

٥-خطة التنمية الرابعة ١٩٨٥/١٩٩٠ بلغ معدل النمو السنوي الي ١,٤% نظرا للظروف غير المواتية اهمها تراجع حجم الانفاق الحكومي نتيجة تراجع اسعار النفط عالميا , ووصلت نسبة المساهمة في التكوين الراسمالي الي ٥٣,٩% ,والناتج الاجمالي المحلي الي ٤١,٨%وغير النفطي الي ٦١%.

٦-وفي الخطة الخامسة ١٩٩٠/١٩٩٥ بلغ معدل النمو السنوي للقطاع الخاص الي ٩,% نظرا للظروف السيئة التي اوجدتها حرب الخليج ,ولكن وصلت نسبة مساهمته في التكوين الراسمالي الاجمالي الثابت ٦٧,٣%, وفي الناتج المحلي الاجمالي الي ٤٥,٣% وغير النفطي الي ٧٢,١%.

٧-وفي خطة التنمية السادسة ١٩٩٥/٢٠٠٠م تم اسناد الدور الرئيسي لتحقيق اهداف التنمية في الدولة بإقامة المشروعات الزراعية والصناعية والتعدينية بل والمشاركة في ملكية وتمويل بعض المشروعات الحكومية ذات الطابع التجاري ليصل نصيب القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي الي ٥٠,٦% وغير النفطي الي ٧٤% في نهاية هذه الخطة .

٨- اما في خطة التنمية السابعة٢٠٠٠/٢٠٠٥م فقد وصل معدل النمو السنوي الحقيقي ٥%في المتوسط ,ونصيبه في المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي ٥٥,٦%بعدما كانت في ١٩٩٩م٥٠,٦%, ووصل حجم العمالة في هذا القطاع الي ٦٤٧٢,٢ الف عامل بعدما كانت ٦١٦١,٢ الف عامل في ١٩٩٩م ,كما بلغت استثمارات هذا القطاع الي نسبة عالية ٧١,٣%من اجمالي الاستثمارات المستهدفة خلال هذه الخطة .

٩- وفي الخطة الاخيرة ٢٠٠٥/٢٠١٠م كان من المتوقع ان يحقق القطاع الخاص المعدلات التالية :

- نموا في قطاع الصناعات التحويلية بصفة خاصة بمعدل سنوي قدره ٦,٧%.
- نموا في اجمالي العمالة في هذا القطاع بمعدل سنوي متوسط قدره ٢,٢%, بصفة عامة ونموا في العمالة الوطنية بمعدل سنوي قدره ٧,٢% في المتوسط.
- نموا في قطاع المصارف والتمويل بمعدل سنوي قدره ٦,١%.
- نموا في قطاع التجارة الخارجية قدره ٥,٢%, وفي الانفاق الاستثماري الخاص بنسبة عالية قدرها ١٠,٤%معدل نمو سنوي في المتوسط.

هذا وقد انخفضت نسبة العمالة السعودية لظروف طارئة بأقل مما كانت عليه في خطة التنمية الاولي ٨٠,٤%الي ٣٢,٨%في خطة التنمية الرابعة ومع نهاية ١٩٩٠م , وهذه الظروف تمثلت في تلك الطفرة البترولية الهائلة التي حدثت في منتصف السبعينيات وجعلت المملكة تتوسع في عمليات البنية التحتية والاعتماد بشكل كبير علي العمالة الوافدة حيث لم تتواجد العمالة الوطنية المؤهلة للقيام بهذه الأعمال من حيث الكم والكيف معا ,ومع هذا فقد تغيرت تركيبة العمالة الهيكلية فيما بعد [٣٠] لتصل النسبة في الخطة الخامسة الي ٣٤.٧% ثم ٤٤.٢%في الخطة السادسة والي ٥٣,٢%خلال الخطة السابعة (٢٠٠٤)ومع هذا فإن هذه المساهمات غير كافية وذلك لمعدل النمو السكاني السريع في المجتمع السعودي ووصول نسبة القادرين علي العمل الي حوالي ٦٢%من اجمالي عدد

---

[٣٠] انظر في ذلك : سياسات الغرف التجارية في تأهيل العمالة السعودية وتوظيفها في القطاع الخاص , ورقة عمل مقدمة من غرفة الرياض الي منتدي الغرف التجارية , الرياض ,١٣-١٤/١١/١٤١٩ ,ص١١.

السكان مع نهاية القرن العشرين ,حيث كان متوسط نمو السكان السنوي لمن هم في سن العمل بلغ ٣,٩%مقابل ٢,٦%لمن هم دون سن العمل في المتوسط [٣١] , ودعم زيادة عدد الداخلين الجدد من العمالة الوطنية الاتجاه نحو استعاب ذلك بخلق الوظائف عن طريق النمو او الاحلال محل العمالة الوافدة (السعودة)[٣٢]ويساهم القطاع الخاص في استيعاب وخلق نحو ٩٥%من فرص العمل الجديدة مقابل ٥%فقط للقطاع الحكومي كما اشارت بذلك ارقام الخطة السابعة للتنمية , وهذا من شأنه تغيير هيكل العمالة في المملكة والتي مازالت العمالة الوافدة تشكل ٣٣%من العمالة الادارية ,٨٣%من العمالة المهنية ,٨٥%من العمالة الفنية ,٨٩%من العمالة العادية ,ولاشك ان هذا التغيير سوف يؤدي الي الحد من التسرب الذي يحدث في الدورة الانفاقية للدخل بسبب التحويلات للخارج من قبل العمالة الوافدة والتي تقدر في المتوسط بحوالي ٥٦مليار ريال سعودي سنويا وهو ما يقترب من ٣٣%من اعتمادات الموازنة العامة السعودية [٣٣].

والواضح ان مخرجات نظم التعليم والتدريب السعودية تمثل ٩٣%(منها ٢١%من خريجي الجامعات ومعاهد المعلمين والمعلمات والكليات التقنية,بينما تبلغ نسبة خريجي التعليم الفني والتدريب المهني ٩,٦%)من الداخلين لسوق العمل,والظاهرة التي مازالت تمثل انعكاسا للظروف الاجتماعية هي نسبة مشاركة العمالة النسائية ١٠%من مجموع القوي العاملة السعودية ,وتبلغ القوي العاملة في فئة النساء ما لا يزيد عن ٥,٥%:٥,٨%, بينما تصل الي ٥٤,٤%في فئة الذكور(بيانات الخطة الخامسة والسادسة)وتظهر اهمية دور القطاع الخاص السعودي في خلق الوظائف بعدما اوشك القطاع الحكومي علي التشبع الوظيفي بل تعاني بعض قطاعاته من البطالة المقنعة ,ولاشك ان استراتيجية المملكة في تعظيم دور العمالة الوطنية سوف يعود بنتائج ايجابية علي الاقتصاد السعودي تتمثل في زيادة التراكم للخبرات الوطنية وبالتالي زيادة القدرة الذاتية للعمالة الوطنية مدعمة ببرامج واعتمادات التعليم والتدريب الهائلة , كذلك سترتد الانخفاضات التي تحدث في التحويلات للخارج من الدخل السعودي بأثار ايجابية من خلال تأثيراتها علي دورة الدخل الوطني , وايضا لاختلاف انفاق العمالة الوطنية عن العمالة الوافدة ,

هذا ويشهد قطاع المقاولات الخاص في السعودية نموا ملحوظاخاصة في اعمال البنية التحتية , ليعتبر بذلك قائد للاستثمارات في المملكة , وفضلا عن دعم السلطات السعودية للقطاع الخاص في كافة خطط التنمية حيث ظهر ظهر هذا واضحا في الخطة السادسة فهدفها الاستراتيجي كان واضحا من ان الدولة لن تمارس اي نشاط يمكن ان يقوم به القطاع الخاص (باستثناء بعض قطاعات الضمان الاجتماعي او الموازنة الاجتماعية كمجالات الصحة والتعليم)ما دام ذلك فيه منفعة حقيقية في خفض التكلفة وحسن الاداء وتحقيق مزيدا من التوظف , كما ناقشت الحكومة في الخطة السادسة جدوي تحويل ملكية بعض الانشطة ذات الطابع التجاري الي القطاع الخاص(التخصيص) .

---

[٣١] مؤسسة النقد السعودي – التقرير السنوي رقم ٣٧-١٤٢٢حص٤١١.

[٣٢] العمالة الوافدة تشغل ٣٣%من الوظائف الادارية ,٨٣%من الوظائف المهنية ,٨٥%من الوظائف الفنية ,٨٩%من الوظائف العادية و هذا مما يؤثر سلبا في التسرب الذي يحدث في الدورة الانفاقية نتيجة التحويلات للخارج والتي تقدر٥٦مليار ريال سنويا ,اي ما يعادل ثلث ميزانية الدولة تقريبا,راجع في ذلك :دور القطاع الخاص في توظيف العمالة السعودية الوطنية:الواقع والمتطلبات , بحث مقدم الي ندوة المجتمع والامن- كلية الملك فهد الامنية – الرياض -١٤٣٣ص٨.

[٣٣]

ان ترشيد الانفاق لم يتم بشكل مؤثر سلبا علي القطاع الخاص, وهذ ما اكدته الخطة السابعة للاستفادة من قدرة القطاع الخاص علي التكيف بمرونة مع المتغيرات الداخلية والخارجية ,وتحقيق الاستخدام الامثل للموارد الوطنية ,وتنويع القاعدة الاقتصادية ,واستهدفت هذه الخطة نموا للقطاع الخاص بمعدل سنوي حقيقي ٥,٤%في المتوسط .
وفي الخطة السابعة زاد اسهام القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الاجمالي كما زادت العمالة في هذا القطاع واستحوذ هذا القطاع علي ما يفوق ال ٩٠%من فرص العمل المتاحة خلال هذه الخطة
كما تحسنت الكفاءة الاقتصادية لهذا القطاع متمثلة في ارتفاع عدد المصانع من ١٩٩ في عام١٩٧٠ الي ٣١٢٣ وكذلك عدد الشركات من ٩٢٣ الي حوالي ٩٣٠٢ ليبلغ من خلال اهداف هذه الخطة اسهام القطاع الخاص في اجمالي الناتج المحلي ٥٠,٦%وفي الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي الي حوالي ٧٤% , كما ارتفعت الاستثمارات الصناعية بشكل كبير في هذا القطاع من ٢,٨مليار ريال الي ٢٣٢مليار ريال ليؤدي ذلك الي ارتفاع القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية بمعدل سنوي حقيقي قدرة ١٥%في المتوسط وارتفاع اسهام صناعاته في الناتج المحلي الاجمالي بأكثر من الضعفين , كما ان هناك مؤشرات ايجابية لهذا القطاع , فعلي الرغم من اهمية الدعم والاعانات الحكومية المباشرة وغير المباشرة للاسراع بمعدلات النمو في هذا القطاع خلال المراحل الاولي لعملية التنمية ,الان اعتماد القطاع علي التمويل الحكومي اصبح في حدود ٥%من اجمالي تمويل الاستثمارات في هذا القطاع ,كما ان حصيلة ايراداته من التعامل مع الجهات الحكومية لا تتعدي ١٣% من اجمالي الايرادات الداخلة للقطاع الخاص , مقارنة بما كان يزيد علي ثلث الايرادات الكلية في الماضي , وتستوعب السوق المحلية حوالي ٨٠% من منتجات القطاع الخاص لجهات غير حكومية مما اكسبه قدره علي التعامل بمرونه عالية وتراجع الاعتماد علي الاعانات والدعم الحكومي والتعامل بكفاء مع الانفاق الحكومي .
ومن النجاحات التي حققتها المملكة في مجال تهيئة البيئة للقطاع الخاص السعودي لكي يساهم بشكل كبير في نمو الاقتصاد السعودي ما يلي :
- مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي تقترب من نسبة ال٥٠% ,بينما يتحقق في هذا القطاع معدل نمو يتجاوز ٧,٥% بالاسعار الجارية ,كما يستوعب هذا القطاع حوالي ٨٧,٥%من العمالة .
- ساهم القطاع الخاص في مجال التعليم في حوالي ٣٠٠٠مدرسة ١٢% تقريبا من عدد المدارس في المملكة وتستوعب ١٠%من اجمالي الطلاب والطالبات .
- في مجال التعليم العالي فقد استثمر القطاع الخاص اموالة في حوالي ١٣جامعة بلغت نسبة السعودة بها الي ٤٦,٣% حتي عام ٢٠٠٧م , بينما من المخطط ان تبلغ مساهمة هذا القطاع في التعليم العالي الي ٣٠%.
- في مجال الرعاية الصحية بلغ عدد المستشفيات التي تتبع القطاع الخاص ما يزيد علي ١٢٣مستشفي بسعة ١٣٠٠٠سرير (٣٢%) فضلا عن عدد كبير من المستوصفات الخاصة .
- دخول القطاع الخاص في كثير من القطاعات التي كانت حكرا علي الحكومة وخاصة في مجال الخدمات الاجتماعية ,وتعزيز الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص.
- في ضوء استراتيجية العمل بالمملكة من المتوقع انه في عام ٢٠٢٥م ان يكون وضع القطاع الخاص كما يلي:

١- اللاعب الرئيسي في نمو الاقتصاد السعودي وتوقع ان تكوم مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ٥٧,٥%, مع تزايد دور القطاع الخاص في صياغة المواقف التفاوضية التي تتبناها الدولة .

٢- المساهم الرئيسي في استيعاب العمالة وخلق فرص العمل (النموفي اعداد العمالة بالقطاع ٢,٢% والعمالة الوطنية ٧,٢% سنويا.

٣- المحدد الاول لقدرة المملكة علي تنويع القاعدة الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل وتوطين العمالة .

٤- من المتوقع ايضا ان ينمو الانفاق الاستثماري في القطاع بنسبة ١٠,٤%سنويا ليكون اللاعب الرئيسي ايضا في تحقيق اهداف الخطط الاقتصادية للملكة.

---ان انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية جاء مصاحبا لطفرة قوية في نمو الاقتصاد السعودي ,حيث بلغ معدل النمو ٦,٥% في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابته لعام ٢٠٠٥, مع توقعات باستمرار هذا النمو خلال العشرين سنة القادمة وفقا لاستراتيجية المملكة طويلة المدي (٢٠٠٥-٢٠٢٤)مدعوما بالاستمرار في ارتفاع اسعار النفط من ناحية واستمرار عمليات اعادة الهيكلة وتحسين مناخ الاستثمار وزيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والسيطرة علي معدل التضخم .

جدول رقم (٩)

مؤشر سهولة الاعمال ويظهر المملكة في ترتيب متاخر في مجالات تاسيس المشروع وحماية المستثمر والحصول على الائتمان وانفاذ العقود

ترتيب الدول العربية عالمياً في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال لعام ٢٠٠٦

م	الدولة	تأسيس المشروع	استخراج التراخيص	توظيف العاملين	تسجيل الممتلكات	الحصول على الائتمان	حماية المستثمر	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	تنفيذ العقود	إغلاق المشروع
١	السعودية	٤٦	١٤	٣٢	٤	٦٢	٩٩	٦	٣٢	٩٢	٨٧
٢	الكويت	١٠٤	١٠٨	٢٠	٢٤	٨٣	٦٠	٨١	٨٤	٧٩	٩٣
٣	عمان	٨٤	١٣٧	٨١	٩١	١٢٤	٦٠	٣	١١٥	١٠١	٦٠
٤	الإمارات	٤٥	٧٨	٥٧	٨	١٢٢	١١٤	٢	١٠	١١٢	١٣٧
٥	الأردن	١٣٤	٧٠	٧٠	٨٢	١١٠	٨٥	١٨	٧٨	٧٤	٨٤
٦	تونس	٩٩	١١٠	٩٣	٧١	١٠١	١٤١	١٣٩	٩٩	١٠	٩٩
٧	لبنان	١١٦	٩٩	٤٣	٩٥	٨٤	١٠٤	٥٤	٨٣	١٢٨	١١٢
٨	اليمن	١٣١	٩٩	٥٢	٨٣	١٠٧	١١٤	٨٩	١٠٧	٢٢	٨٣
٩	المغرب	٨٢	١٣٣	١٢٦	٤٥	١٤٣	١٦٤	١٢٨	٢٢	١٣٣	٩٥
١٠	الجزائر	١٣٠	١٢٢	٩٣	١٥٣	١١٧	٦٠	١٦٩	١٠٤	٩٦	٨٠
١١	فلسطين	١٣٢	١٠٨	٧٢	١١٤	٦٥	٩٣	٤٥	١٤	١٠٠	١٢٩
١٢	سوريا	١٤٢	٨٧	٨٩	٨٨	١١٧	١١٤	٤٩	١٤٢	١٤٣	٣٣
١٣	العراق	٥٠	٩٧	١١٤	٣٧	١٢٢	٩٩	٤٢	١٧٢	١٢٢	١٥١
١٤	موريتانيا	١٢٩	١٠٥	١٢٢	٥٥	١٠١	٠	١٧٢	١٢٢	٨٥	١٠١
١٥	السودان	٨٢	٩٢	١٠١	٢٩	١٤٢	١٤٢	٩٣	١٢٩	١٠٨	١٥١
١٦	جيبوتي	١٥٧	١٠٦	١٢٥	١٣٧	١١٧	١٦٨	٤١	١٤٨	١٢٩	١٢٦
١٧	مصر	١٢٥	١٢٩	١١١	١٠١	١٥٩	١٢٨	١٤٤	٨٢	١٠٧	١٢٠

Source: The World Bank Group, International Finance Corporation, Doing

ثانيا :التوصيات

والباحث يوصي لتحقيق ضمانات قوية ضد انتشار الفقر بمايلي :

١-المساهمة في الإسراع بتفعيل السوق الخليجية المشتركة ومنطقة التجارة العربية الحرة .

٢- الاهتمام بأنشطة البحث العلمي في مجال التنمية الاقتصادية (R,D) وذلك بوضع اولويات متكاملة تهتم بها اجهزة البحث العلمي في المملكة .

٣- تدعيم الصناعات الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بتسهيل عمليات منح التراخيص والتمويل والدعم الفني ودراسات الجدوي [٣٤].

٤-لابد من تواجد آلية يتم بموجبها إيجاد حوافز لتشجيع الاستثمار في تلك المجالات المؤدية الي تنويع الهيكل الاقتصادي مع تحسين ترتيب المملكة في مؤشرات إمكانيات و آداء الاستثمار , ولاشك ان هناك حوافز للاستثمار في القطاع الصناعي مباشرة وغير مباشرة ولكن يلزم مراجعتها من حين لاخر وخاصة مع الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

٨- المضي قدما في عمليات اعادة الهيكلة بما يدعم عمليات التنمية ويقوي المنافسة .

٩- لابد من اعطاء عناية خاصة للقطاع الصناعي السعودي لانه القادر علي إحداث تنوع حقيقي في مصادر الدخل من ناحية , وإيجاد فرص عمل جديدة بأجور مناسبة تساعد علي امتصاص البطالة من المجتمع , خاصة مع تواجد مزايا نسبية لهذا القطاع في مجالات الصناعة المعتمدة علي البترول و الغاز كالبتروكيماويات [٣٥]..الالمنيوم ...والصناعات ذات الارتباطات الامامية والخلفية ,مع ضرورة الاهتمام بغيرها من الصناعات التحويلية , ولقد حققت هذه الصناعات نموا في ناتجها بلغ ٥,٢% إلا انها ومع تعاظم نمو الناتج من قطاع البترول فإن نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي لم تتعدي ١٠% في المتوسط حتي مطلع القرن الجديد , مع انها القطاع الذي يعول عليه في قيادة النشاط الاقتصادي في المستقبل [٣٦], فالزراعة والتعدين يهيئ لها هذا القطاع عمليات الدفع الخلفي ,كما يمكنه القيام بدور فعال في دفع النشاط الخدمي في المجالات المختلفة الي جانب دوره الاساسي في تلبية احتياجات السوق المحلي والخارجي للمساهمة في توسيع هيكل الصادرات من ناحية والحد من حالة التركز السلعي التي يعاني منها الاقتصاد السعودي من ناحية اخري .

وعلي الرغم من تحقيق الصناعة التحويلية لزيادة مستمرة في الناتج الخاص بها وصلت في منتصف العقد السابق الي ٢٥,٦١٧ مليار دولار بعد ان كان ١٥,٤٦١ مليار دولار بزيادة

---

[٣٤] اسامة محمد مكي , اسلوب جديدة لتنمية المنشات الصغيرة والمتوسطة , اوراق عمل ندوة الرؤية المستقبلية للإقتصاد السعودي , الرياض ,٢٠٠٢م ص ص :١٤٠-١٤١.

[٣٥] وتاتي صناعة البترول والصناعات البترو كيماوية ضمن الصناعات التي للملكة فيها ميزة نسبية حيث تساندها العديد من العوامل الهامة تتمثل في الزيادة المستمرة في الايرادات النفطية مما يوفر السيولة اللازمة لتمويل اقامة المشروعات الجديدة في هذا النشاط..كما ان ارتفاع اسعار البترول ادي بالتبعية الي ارتفاع اسعار منتجات هذه الصناعة مما يعزز جدواها الاقتصادية ..مكا ان وفرة الغاز المصاحب لعمليات انتاج البترول فضلا عن البترول نفسه مما يعطيها ميزة نسبية.

[٣٦] قطاع النفط والمناجم والمحاجر ٣٦% ثم قطاع الخدمات الحكومية في المركز الثاني ١٦,٨% ثم نشاط قطاع المال والتأمين والعقار والاعمال ١١%, ويأتي بعد ذلك قطاع الصناعات التحويلية ثم قطاع الفنادق والمطاعم ٦,٧% ,فقطاعات البناء والتشييد والزراعة والصيد والغابات – النقل والتصالات والتخزين والكهرباء والماء والغاز في النهاية.

بلغت ٦٥,٧% وبمعدل نمو سنوي قدره ٥,٢% الا انها ما زالت دون المستوي اللازم لتحقيق هدف التنوع المطلوب للدخل من ناحية واستيعاب العمالة من ناحية اخري.

شكل(٧)
شكل(١٠)

الايرادات النفطية هي عمود الايرادات العامة في السعودية

رسم بياني 3.35: مصادر إيرادات الحكومة السعودية
2011,%

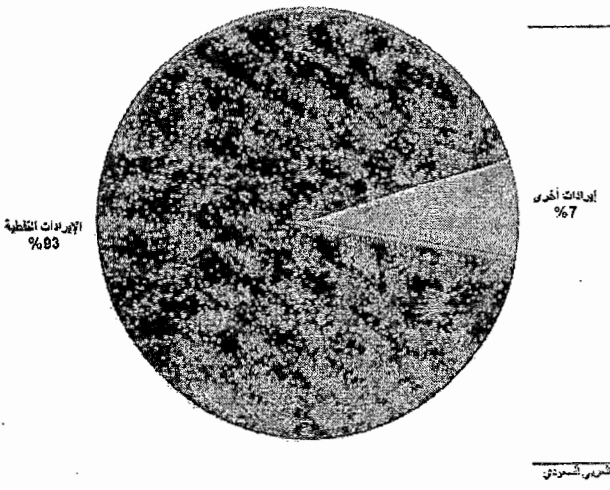

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي

ثالثا:محاور لاستراتيجية جديدة

ولعلنا اذا اردنا ان نضع استراتيجية جديدة لهذا القطاع ليحقق الاهداف السابقة علاوة علي رفع مستوي الاجور اهم ملامحها ما يلي :

١- تيسير وصول مخرجات المشروعات للاسواق العالمية للتخلص من محدودية السوق المحلي .

٢- محاولة بناء تكنولوجيا محلية او ضمن التعاون في اطار مجلس التعاون الخليجي, والعمل علي استيعاب التكنولوجيا المستوردة وتطويرها لتتناسب مع الصناعات المحلية .

٣- تعبئة الموارد الوطنية عن طريق توفير موارد اكثر يمكن استغلالها في هذا القطاع غير النفط والغاز بما في ذلك مصادر المياه.

٤- ضرورة وجود استهداف لعمليات البحث والتطوير اللازمة لعمليات التصنيع وهنا يجب ان يكون هناك تعاون اقليمي في مجالات عدة , سواء في هذا القطاع او قطاعات الطاقة المتجددة وغيرها , علي غرار ما يحدث من تعاون في هذا المجال بين دول الاتحاد الاوروبي, إن الامر يستدعي لمقاومة الفقر في المستقبل البعيد الوقوف علي نتائج جهود السياسات المتبعة لتنويع مصادر الدخل بالشكل الذي يضمن استمرار عمليات الانماء الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع السعودي (سياسات واهداف).

٥- العمل علي القضاء علي ندرة العمالة الوطنية الماهرة في هذا المجال وذلك بزيادة اعتمادات التدريب والتعليم الصناعي الفني ورفع كفاءته, عن طريق تفعيل دور المؤسسة العامة للتعليم والتدريب المهني , وكذلك صندوق الموارد البشرية الذي انشأ عام ٢٠٠١م لتوفير الدعم اللازم لبرامج التدريب اللازمة لوحدات القطاع الخاص , كذلك تقوم بهذا الدور كلية الجبيل الصناعية المختصة بتقديم البرامج التدريبية , كما تقوم شركة سابك بعمل برامج تدريبية لتأهيل القوي العاملة الوطنية ,إن الامر يتطلب ضرورة إعادة هيكلة النظام التعليمي الجامعي في المملكة عن طريق عمل احصاء للفائض والعجز في النوعيات المختلفة من الخريجين حتي عام ٢٠٣٠ علي الاقل , وفقا لاحتياجات خطط التنمية وذلك لوجود اعداد كبيرة منهم لا تجد فرصة عمل بالمرة او لا تجد فرصة عمل مناسبة , فهناك بلا شك علاقة طردية بين تحسين الآداء الاقتصادي للدولة وبين مستوي التعليم والتدريب وعمليات اعادة التاهيل [٣٧], ذلك التعليم الذي يخلق الابداع والابتكار وينمي المهارات , ويحقق التوازن المنشود بين العرض والطلب في سوق العمل , ويمكن للمملكة الاقتداء بتجربة كل من الارجنتين وكوريا الجنوبية والصين والهند والمكسيك في هذا المجال بإعتبارها نماذج ناجحة في مجال توجيه التعليم الجامعي نحو هذه المجالات.

---

[٣٧] منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ,الانفتاح نحو الاستثمار الاجنبي المباشر واثاره المتوقعة علي القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون الخليجي –مؤتمر الصناعيين الخليجيين الثامن -٣:٢/١٠/٢٠٠١- الدوحة –قطر-ص ص ٦٨-٦٩.

٦- ضرورة وضع حوافز مشتركة بين دول مجلس التعاون الخليجي للنشاط الصناعي ,تجنبا لحدوث منافسة غير عادلة بينهم من ناحية وبين المنتجات الاخري من خارج دول المجلس من ناحية اخري

٧- ضرورة وجود تنميط للسلع التي تنتج داخل دول مجلس التعاون الخليجي ووضع مواصفات موحدة لها , حتي يتم انتاجها طبقا لهذه المواصفات سواء في المدخلات او طرق المعالجة او الصلاحية والجودة ,وهذا يؤدي الي سهولة تداولها في السوق ويسهل ايضا عمليات التصدير الموحدة لها ,وهذه التوصية يجب تعميمها ليس فقط في دول مجلس التعاون وانما بين الدول العربية لتنظيم عملية المنافسة ,وهذا التوحد في المواصفات والمقاييس معمول به في دول الاتحاد الاوربي.

٨- اهمية قيام السلطات المختصة بعمل مراجعة دورية لكافة التشريعات والنظم وإقتراح ما يلزم لتطويرها بالشكل اللازم وخاصة في مجال الحوافز المقدمة للمستثمرين وتيسير اجراءات التراخيص والاستفادة في ذلك من تجارب الدول الاخري في خفض تكلفة ووقت وخطوات استخراج الترخيص اللازم لمشروع جديد.[٣٨], وبالتالي ومن كل ما سبق فإننا نجد ان هناك جهود وسعي للتغلب علي المشكلات التي تواجه هذه الصناعة.

[٣٨] منظمة الخليج للاستشارات الصناعية – دليل الاستثمار الصناعي مرجع سابق – ص ص ١٢٢- ١١٥.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

أولا: الكتب:

- د. أحمد جمال الدين موسى: توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي, دراسة غير منشورة, ١٩٨٦
- د. أحمد جمال الدين موسى: الاقتصاد علم اجتماعي , مكتبة الجلاء الجديدة , المنصورة , مارس ١٩٩٨، ص ١٢.
- د/أحمد جمال الدين موسى : النظريات والنظم النقدية والمصرفية , جهاز توزيع الكتاب الجامعي , جامعة المنصورة , ٢٠٠١ ، ص١١٦-١١٨.
- د. أحمد جمال الدين موسى:" دروس في ميزانية الدولة, الاطار القانوني والمضمون الاقتصادي"، مكتبة الجلاء الجديدة, المنصورة إبريل ١٩٩٦، ص٦٦-٦٩.
- د . أحمد زكى بدوى : " معجم المصطلحات الاقتصادية " ، دار الكتب المصرى ، ١٩٨٤
- د. أحمد شلبى: " موسوعة النظم والحضارة الاسلامية - والحياة الاجتماعية فى الفكر الإسلامى " ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٨٦.
- د. أحمد أبو مندور ، د. جمال صيام : " الأرض والفلاح دراسة آثار تحرير الزراعة المصرية " ، القاهرة ، المحروسة ، ١٩٩٥
- أبو عبيدة القاسم بن سلام : " الأموال " ، الطبعة الثالثة ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٩٨١ .
- ابن قدامه: " المُغْنِي" ، الجزء الثانى ، مكتبة الرياض الحديثة ، ١٩٨١
- آلن.ب.درنبج : " الفقر والبيئة - الحد من دوامه الفقر " ، ترجمه دكتور محمد صابر أستاذ بالمركز القومى , للبحوث الدار البيضاء للنشر والتوزيع .
- أنريك أوتيزا ، آن زاميت ، كاترين كيزيك: "الاعتماد الجماعى على الذات كاستراتيجية بديلة للتنمية "، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب , ١٩٨٥ .
- د. السيد عطية عبد الواحد: " حق الفقراء المسلمين فى ثروات الأمة الإسلامية " ، دار النهضة العربية، ١٩٩٢.
- د. العشرى حسين درويش ، د. بسرى حسين طاحون : "التنمية الاقتصادية النظرية والتطبيق فى مكافحة الفقر" العشرى للطباعة، ٢٠٠٥.
- البخارى (١٥٢/٢) والنسائى (٩٣/٥) " الاناقة فى الصداقة والضيافة " , تحقيق مجدى السيد إبراهيم, مكتبة القرآن جمهورية مصر العربية .

- الإمام محمد متولى الشعراوى : "الإسلام حداثة وحضارة" ، دار العودة ، بيروت ، لبنان ١٩٨٧
- الإمام محمد متولى الشعراوى: " تفسير الشعراوى " ، المجلد الثامن ،التاسع ، الثانى عشر، دار أخبار اليوم ، سنة ١٩٩١.
- الإمام الرازى: " مختار الصحاح" ، ترتيب السيد محمود خاطر، مكتبة نهضة مصر.
- الإمام الغزالى: " إحياء علوم الدين" ، الجزء الرابع ، دار إحياء الكتب العربية ، ص ٢٨٦.
- الإمام الموارردى : " الأحكام السلطانية والولايات الدينية " ، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة ، ١٩٨٣ .
- الإمام السيوطى:" تاريخ الخلفاء" ، دار الفكر للطباعة ، بيروت.
- الأصفهانى : " حلية الأولياء وطبقة الأصفياء" ، الجزء الخامس ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان سنة الطبع غير محددة .
- الإمام البيهقى : " كتاب الزهد الكبير" ، تحقيق عامر احمد حيدر ، الطبعة الأولى مؤسسة الكتب الثقافية بيروت ١٩٨٧.
- الإمام المناوى فيض القدير: " ضبط وتصحيح احمد عبد السلام " ، الجزء الثانى ،الثالث ، الخامس ،دار الكتب العلمية بيروت ١٩٩٤.
- د. رمزى على إبراهيم سلامة : " اقتصاديات التنمية " ، جامعة الإسكندرية ١٩٩١ .
- د/ رمزى زكى: " وداعا .. للطبقة الوسطى" ، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٩٧.
- د.سعيد أبو الفتوح محمد بسيونى : " الحرية الاقتصادية فى الإسلام وأثرها فى التنمية " ، الطبعة الأولى ،دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، المنصورة ، ١٩٨٨.
- سعد الدين وهبه: " النهب الثالث لمصر من الانفتاح إلى الخصخصة"، القاهرة، دار الخيال، يناير، ١٩٩٧.
- سمير فياض : " الصحة فى مصر " ، الواقع وسيناريوهات والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠، المكتبة الأكاديمية .
- د/ شريف حتاته : " الصحة والتنمية " ، دار المعارف بمصر ، بدون ناشر.
- د. صلاح الوزان: " تنمية الزراعة العربية الوقع والممكنة "، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- الشيخ عبد الضرير: " نزهة الناضرين فى الاختيار والآثار المروية عن الأنبياء والصالحين " ، الطبعة الثانية ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابى والحلبى .
- د . عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد : " الاقتصاد الاجتماعى" ، جامعة المنصورة ،١٩٩٧ .
- د. عبد الفتاح ، د . محمد محمود عطوه : "استراتيجيه التنمية والتخطيط الاقتصادى" ، بدون ناشر، ٢٠٠٠.

- كمبرلى آن اليوت : " الفساد والاقتصاد العالمى " ترجمة محمد جمال إمام , الطبعة الأولى , مركز الأهرام للترجمة والنشر مؤسسة الأهرام , ٢٠٠٠ .
- ميشيل تشوسودوفيسكى : " عولمة الفقر " , ترجمة محمد مستجير مصطفى , الترناسيونال باريس , ٢٠٠١ , ص ٣١٠ .
- د. محمد ناظم حنفى: "الإصلاح الاقتصادى وتحديات التنمية"- جامعة طنطا ١٩٩٢.
- د. محمد محمود عطوة : قضايا اقتصادية معاصرة , دراسة نظرية ورؤية جديدة لواقع العولمة، جامعة المنصورة، ٢٠٠٤
- د. محمد ناظم حنفى, د. مصطفى ابو حلوه, د. السيد فؤاد, د. يسرى طاحون: " المشاكل الاقتصادية المعاصرة " , لغة العصر للكمبيوتر, ٢٠٠١ , ص٣٤٥،٣٥٠ .
- د . محمد شوقى الفنجرى: "الإسلام والمشكلة الاقتصادية"، مكتبة الأنجلو المصرية , ١٩٧٨ .
- مجمع اللغة العربية: " المعجم الوجيز "، طبعه خاصة بوزارة التربية التعليم, الهيئة العامة بشئون مطابع الأميرى, ٢٠٠٠.
- د/محيا زيتون : " الانفاق العام الاجتماعى و مدى استفادة الفقراء " , التطورات والآثار , كتاب الأهرام الاقتصادى عدد١٣ , أول نوفمبر ١٩٨٨ .
- د. هبة أحمد نصار: " بعض الآثار الاجتماعية لبرامج الاصلاح الاقتصادي فى مصر وآثاره التوزيعية" , تحرير د. جوده عبد الخالق , د. هناء خير الدين , دار المستقبل العربى , القاهرة , ١٩٩٤ .
- د. يسرى حسين طاحون : " مشاكل اقتصادية معاصرة " , طنطا , ص١٥٢-١٥٥.
- د. يسرى حسين طاحون : " أساليب التنمية والتخطيط الاقتصادى " ٢٠٠١ .
- د.يسري طاحون: النظرية والتطبيق في معالجة الفقر , ٢٠٠٥,دار الكتاب الجامعي ,طنطا.

ثانيا: الدوريات:-

- د. أحمد جمال الدين موسى: "قضية الخصخصة دراسة تحليلية , مجلة البحوث القانونية والاقتصادية , العدد ١٣ , ابريل ١٩٩٣ .
- إريك أ. هانوشيك : " ما سبب أهمية النوعية بالنسبة للتعليم " , مجلة التمويل والتنمية يونيو ٢٠٠٥
- جورج سكيبر , ليسا فليشر , وبابلو جوتريت : " التمويل الحقيقى للشئون الصحية " , مجلة التمويل والتنمية , ديسمبر ٢٠٠٦.
- جمال الطاهر :" صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ودورهما فى إفقار الشعوب " , مجلة المجتمع , العدد ١١٦٩ .

- د. كريمه كريم :"الآثار الاقتصادية , والاجتماعية لسياسات الإصلاح الاقتصادي " ،في مصر , مصر المعاصرة العددان ٤٤١-٤٤٢ , يناير ١٩٩٦ .
- د/محمود نصر و د/بهاء زيتون: "وزير التعليم يدق أجراس الخطر" : أوضاع التعليم تهدد الأمن القومى وتحتاج إلى دفعة قوية , مجلة أكتوبر, عدد٩٦٢, ٢ ابريل ١٩٩٥ .
- د/ محمد رفعت رضوان : " التوجه المستقبلى للتأمين الصحى فى مصر مع مشارف القرن الحادى والعشرين " , المجلة المصرية للتنمية والتخطيط , المجلد الخامس , العدد ١ , ١٩٩٧ .
- معهد التخطيط القومى: استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسات الإصلاح الاقتصادي, بمصر, قضايا التخطيط والتنمية في مصر, رقم (٨٩) ج ٢, ١٩٩٤.

ثالثا: الرسائل العلمية:-

- د. أماني سعد البغدادي:دور الاتفاق العام على التعليم في تحقيق التنمية "، رسالة الدكتوراه كلية الحقوق, جامعة المنصورة، ١٩٩٨، بدون ناشر.
- جمال محمد محمد حماد : " آليات مواجهة الفقر في المجتمع المصري " دراسة تقويمية لدور بعض المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في محافظة المنوفية"، رسالة للحصول علي درجة الدكتوراه في الآداب – جامعة المنوفية ، ٢٠٠٥.
- عبده احمد عبد الله القحيف: " معالجة مشكله الفقر فى العالم الإسلامى " , رسالة ماجستير منشورة ماهى الكلية والجامعة , مكتبة البلد الأمين , ١٩٩٩ .

رابعا: المؤتمرات والندوات والمحاضرات وحلقات الحوار:

- المجالس القومية المتخصصة : " تقرير المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية " , الدورة الأولى , مستقبل التأمين الصحى فى مصر يونيو ١٩٨٩.
- وأيضا ثانديكا سمكانذا ويرى: " التكيف الهيكلى والأزمة الزراعية فى أفريقيا" برنامج بحثى، مركز البحوث العربية، عام
- د . كريمة كريم : " الفقر وتوزيع الدخل فى مصر" ، منتدى العالم الثالث، مكتب الشرق الأوسط ، القاهرة ، ١٩٩٤.
- مجلس الشعب:تقرير اللجنة العامة للمجلس عن التنمية الاجتماعية , الفصل التشريعى السابع , دور الانعقاد العادى الخامس, ٢٠٠٠.
- د/منى البردعى : " تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادى على العدالة توزيع الفرص التعليمية (مؤتمر) " .

خامسا : التقارير والنشرات :-

- مؤسسة النقد السعودي الاعداد الخاصة بفترة الدراسة.
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: " التقرير الاقتصادي العربي الموحد "، القاهرة ١٩٩٦, ٢٠٠٠.
- البنك الدولى : " تقرير عن التنمية فى العالم – الفقر " ١٩٩٠, القاهرة , مركز الأهرام للترجمة والنشر .
- تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩١ .
- الاستثمار فى الصحة , تقرير عن التنمية فى العالم , ١٩٩٣ .
- التنمية المستدامة فى عالم مفتت ,٢٠٠٣ .
- البنك الأهلي المصري: " النشرة الاقتصادية"، العدد (١)١٩٩٥، ١٩٩٨، ص١١، والعدد (١، ٢)، ٢٠٠١.
- البنك الأهلى, النشرة الاقتصادية مجلد ٣٥ , عدد ٣ , ١٩٨٢.
- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة: " تقرير القضاء على الفقر في البلدان العربية "، نيويورك، المكتب الإقليمي للدول الغربية، مايو ١٩٩٧.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى: " تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ " ، ترجمة شركة تايكس للترجمة والطباعة،٢٠٠٠ .
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى: : تقرير التنمية لعام ١٩٩٩" .
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى والصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى: تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣ : " أهداف التنمية للألفية تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية "،
- باترشيا ألونسو جامو , محمد العريان: الإصلاح الاقتصادي والنمو والعمالة والقطاع الاجتماعي في الاقتصاديات العربية " , في الآثار الاجتماعية للتصحيح الاقتصادي في الدول العربية , تحرير د.طاهر كنعان , والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي , وصندوق النقد العربي , أبو ظبي , يناير ١٩٩٦ .
- د. راجى أسعد ، د. ملك زشدى : " الفقر واستراتيجية مواجهته فى مصر " ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٩٩.

- د/عبد السلام نوير : " التعليم والحراك الاجتماعى فى مصر " , أحوال مصرية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، السنة الثالثة ، العدد٩،صيف ٢٠٠٠.
- معهد التخطيط القومى : " تقرر التنمية البشرية " ، ١٩٩٦ .

مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام : " التقرير الاستراتيجي العربي " ،السنوات التالية ١٩٩٩, ٢٠٠٠ , ٢٠٠٢ ,مؤسسة الأهرام .

- الصندوق الاجتماعى للتنمية: دراسات الجدوى والعائد الاجتماعى والاقتصادى والتأثير البيئى لمشروع الأشغال العامة بمحافظة الدقهلية، القاهرة، ١٩٩٦.
- الصندوق الاجتماعى للتنمية: برنامج تنمية الموارد البشرية، تنمية بشرية، آفاق وآمال، القاهرة، ١٩٩٩.

سادسا : مقالات الإنترنت :-

- سلمان خان: "الفقر والتنمية"، مركز أكسفورد للدراسات الإسلامية.

- www.Islamonlinenet.13/11/2002

- د. على عبد القادر على: " الفقر: مؤشرات القياس والسياسات "، مجلس الوزراء مركز دعم واتخاذ القرار (دورية ربع سنوية)، ص٣-٩

- www.economic.idsc.gov.eg

- د. نادر فرجانى :آثار إعادة الهيكلة الرأسمالية على البشر في البلدان العربية , أكتوبر ٢٠٠١، ص٣٥. البحث متاح على موقع المشكاة وهو

- http://www.almichkat.org

سابعا: مواقع تم الاستعانة بها:-

- WWW.Islamonline.net/13/11/2002
- www.economic.idsc.gov.eg
- www.egallbya.Org.13/11/2002
- http://www.almichkat.org

المراجع الأجنبية:

1- Books :

- -El-Laithy (H) & All: Poverty Alleviation and Development, Center For Developing Countries Studies, Faculty Of Economics, Cairo University, 2000.
- Longman Active Study Dictionary ED 2000,.
- Michael P. Todaro : "Economic Development ", Addison Wesley Longman , seventh edition , 2000
- M.P. Todaro "Economic development in the third world ", second Edition Longman, 1996,.
- Sen, A.K. (1981). "Poverty and Famines: An Essay on entitlement and Deprivation", Oxford, Clarendon Press,.

2- PERIODICALS :

- BIENAYME (A.) : La demande d'enseignement superieur en France , Revue d'Economique Politique, no 1, Jannier , 1988,
- Demery (L) & Squire (L): "Macroeconomic Adjustment and Poverty in Africa: An Emerging picture" in, the World Bank research Observer, No., 1, February 1996.
- Deaton (A):"Counting The World's poor: Problems and Possible Solutions " in The World Bank Research Observer, Oxford University Press, No2, Fall 2001.
- Gerald(H):"Stabilization, Adjustment, and The Poor " In World Development , Vol.15,No,12,1987,P1499 .
- Gotur (P): "Bangladesh, Tackling the problem of poverty assessing the Impact of Economic Reforms on the Poor" in Finance & Development, June 1992.
- Huang(Y) & Nicholas (P):"The Social Costs of Adjustment "In Finance & Development June, 1987.

- International Monetary Fund: Egypt Beyond Stabilization Toward a Dynamic Market.
- Economy, Occasional Paper No. 163, May 1998, I.M.F, Washington DC.
- Jack (W): "Social Investment Funds. An Organizational Approach to improved Development Assistance", in The World Bank Research Observer, Oxford university Press, No. I. Spring 2001.
- Sanjeev (G) & Nashashibi (K):" Poverty Concerns In Fund Supported Programs" In Finance & Development, September 1990.
- Sen A. : "Poverty An Ordinal Approach To Measurement", Econometrical, Vol. 44, 1976.
- World Bank: Protecting The Poor During Adjustment and Transitions, HCO Working Papers, No. 58, 1995, http://www. World Bank .org.

3- Official Releases and Reports :

- Fergany, N., " Urban Women , work and poverty Alleviation in Egypt ", (Ilo/UNDP) , Cairo , 1994
- International Monetary Fund: Egypt –Beyond Stabilization , Toward a Dynamic Market Economy, Occasional Paper, No 163, I.M.F. Washington , D.C. May 1998.
- Social Fund For Development: Enterprise development program, S.F.D, Egypt, 1994.
- Social Fund for Development: Annual Report 1996, 1997, 2000, S.F.D, Egypt.
- Social Fund for Development: Public Works Program , S.F.D , Egypt 1999
- United Nations Development Program (UNDP): "Human Development of Report", Oxford uni. Press, 1993
- World Bank:" Poverty Alleviation and adjustment in Egypt", Report No. 8515, W.B., Washington, D.C., 1990

4- Articles on International Network :

- World Bank: Social Dimensions of Adjustment, World Bank Experience 1980 - 1993 -1996, http://www. World Bank .org

- **World Bank: Priorities and Strategies for Education ,The World Bank, Education and Social Policy Department, March 1995**
- **World Bank : Higher Education : The Lessons of Experience Washington, the World Bank Sec M93 – 1021 , sept (1993) .**

الملاحق

المصدر :مؤسسة ضمان الاستثمار –الكويت ـ٢٠١٤

جدول (١٠)

معدلات نمو الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي
بالأسعار الجارية

*2012	2011	2010	
9.75	22.41	12.09	الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي
6.61	8.49	8.04	الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص
6.14	15.75	13.26	أصافي تكوين رأس المال الثابت
5.14	43.68	29.58	صادرات البضائع والخدمات
9.29	47.56	32.00	١- صادرات السلع
3.92	31.17	22.75	ب- صادرات الخدمات الأخرى
6.19	7.49	9.64	ج- صادرات الدخل
5.23	13.65	7.49	واردات السلع والخدمات
8.03	23.14	11.85	١- سلعية
-0.31	-1.41	1.23	ب- خدمية
8.63	27.09	20.63	الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي

المصدر : مؤسسة النقد السعودي , المرجع السابق

جدول(١١)

متوسط نصيب الفرد العربي من الناتج المحلي الإجمالي العربي (بالأسعار الجارية) في عام ٢٠٠٥ بالدولار الأمريكي

فئة متوسط الدخل السنوي	الدولة	المتوسط السنوي	فئة متوسط الدخل اليومي	المتوسط اليومي
أكثر من ١٠٠٠٠	قطر	٥٣٣٤٥	أكثر من ٩ دولارات	١٤٨,٢
	الكويت	٣٢٥٤١		٩٠,٤
	الإمارات	٢٨١٧٧		٧٨,٣
	البحرين	١٨٤١٢		٥١,٢
	السعودية	١٣٤١٢		٣٧,٣
	عمان	١٢٢٤٩		٣٤,٨
من ٥٠٠٠ إلى أقل من ١٠٠٠٠	ليبيا	٦٢٨٠		١٧,٤
	لبنان	٥٦٦٥		١٥,٧
من ١٠٠٠ إلى أقل من ٥٠٠٠	الجزائر	٢١٢٥	أقل من ٩ دولارات	٥,٧
	تونس	٢٨٧٢		٧,٩
	الأردن	٢٣٦٢		٦,٥
	المغرب	١٦٧٤		٤,٧
	سوريا	١٥٤٢		٤,٢
	مصر	١٢٧٤		٣,٥
	العراق	١١٢٤		٣,٢
أقل من ١٠٠٠	جيبوتي	٨٩٢		٢,٤
	السودان	٨٢١		٢,٢
	اليمن	٧٥٧		٢,١
	موريتانيا	٦٥٠		١,٨
المتوسط العام		٣٥٥٨		

المصدر: تم عمل هذا الجدول بواسطة الباحث من بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٦.

المصدر :عماد الليثي –رسالة دكتوراة غير منشورة

جدول(١٢)

الأمية في الدول العربية (الفئة العمرية ١٥ سنة فما فوق) في عام ٢٠٠٣

الدولـــة	الذكـــور		الإنـــاث		الجنســـان	
	الأعداد بالألف	(٪)	الأعداد بالألف	(٪)	الأعداد بالألف	(٪)
الأردن	٧١,٢	٤,٢	٢٠٦,٢	١٢,٤	٢٧٩,٢	٨,٢
الإمارات	٣٥٢,٢	٢٤,١	١١٦,٤	١٨,٥	٤٦٤,٩	٢٢,٢
البحرين	٢٤,١	٨,١	٣٠	١٥	٥٤,٢	١٠,٩
تونس	٥٦٨,٦	١٦	١٢٦٠,٧	٣٥,٦	١٨٢٩,٥	٢٥,٨
الجزائر	٢٢٨٦,٥	٢١,١	٤١٥٧,٦	٣٩,١	٦٤٤٥	٣٠,١
جيبوتي	٣٦,٩	٢٢	٨٥,٧	٤١,٦	١٢٠	٢٢,١
السعودية	١٠٩٣,٩	١٥,٢	١٧٢٨,٨	٢٩,٢	٢٧٧٢,١	٢١,٣
السودان	٣٨٥٢,٦	٣٨,٤	٤٩٩٧,١	٤٩,٥	٧٨٥٨,١	٣٩
سوريا	٥٥٨,٤	١٠,٣	١٩٢٧,٦	٣٦,١	٢٤٩٠,٧	٢٢,١
الصومال	...	...	...	...	...	...
العراق	٢٢١١,٤	٤٤,١	٥٥٤٢,٢	٧٥,٥	٨٨٤٣,٢	٥٩,٦
عمان	١٤٧,٦	١٧	٢٢٩,٨	٣٢,٨	٣٨٧,٧	٢٤,٢
فلسطين	...	...	...	...	...	...
قطر	٥٥,٩	١٨,٦	٢٠,٦	١٥	٧٦,٥	١٧,٥
الكويت	١٣٨,٦	١٥	١١٠,٩	١٨,٣	٢٥٣	١٦,٥
لبنان	٨٦,٦	٦,٩	٢٢٩,٦	١٧,٨	٣٢٦,٤	١٢,٦
ليبيا	١٥٠,٥	٧,٦	٥١٥,٢	٢٨,١	٦٦٥,٨	١٧,٥
مصر	٧٦٠٥,٩	٣١,٧	١٢٥٧١,٦	٥٣,١	٢٠١٦٤,٦	٤٢,٣
المغرب	٢٧٥٥,٦	٢٥,٩	٦٤١١,٨	٦٠,٦	١٠١٦٨,٢	٤٨,٣
موريتانيا	٣٨٤,٨	٤٨,٢	٥٦٢,٩	٦٨,١	٩٤٧,٨	٥٨,٣
اليمن	١٤٦٨,٨	٢٩,٥	٣٦٣٩,٥	٦٩,٨	٥٠٦٠	٤٩,٧

Source: UNESCO Institute for Statistics (UIS), 2004.

جدول(١٣)

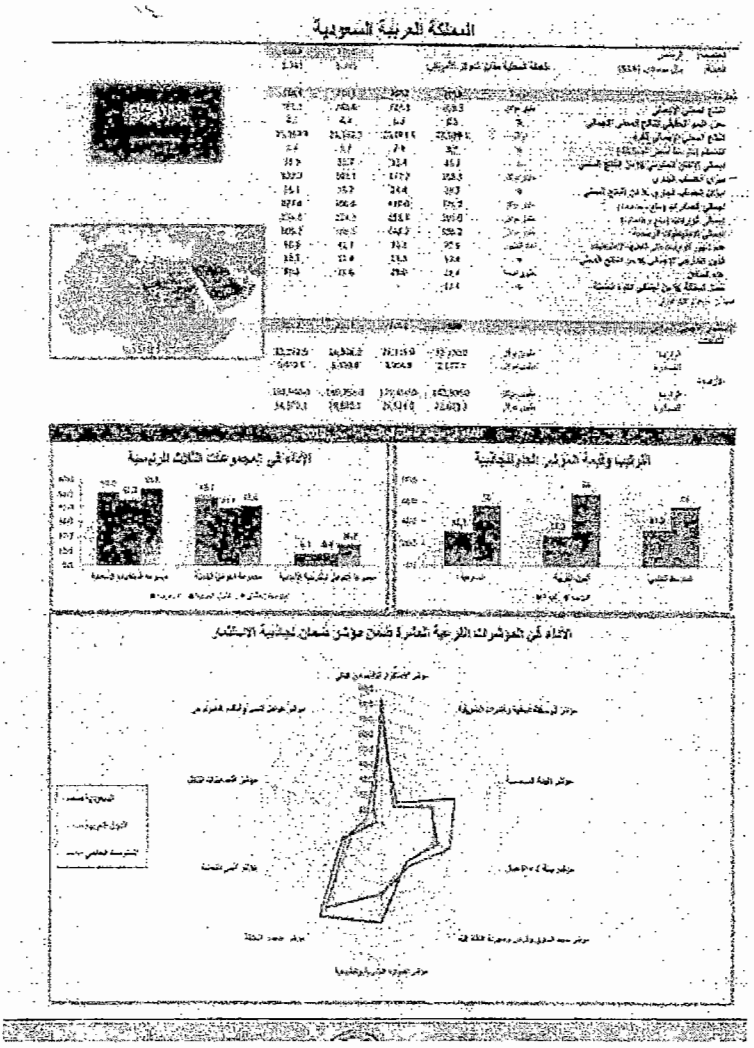

المصدر : مؤسسة النقد السعودى , المرجع السابق

جدول(١٤)

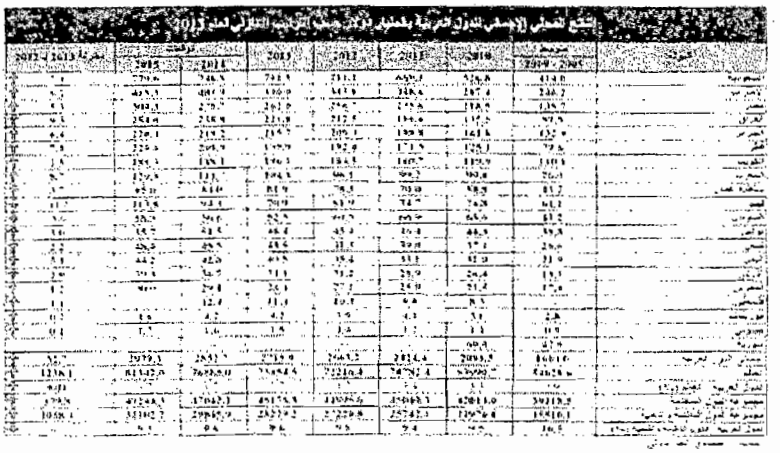

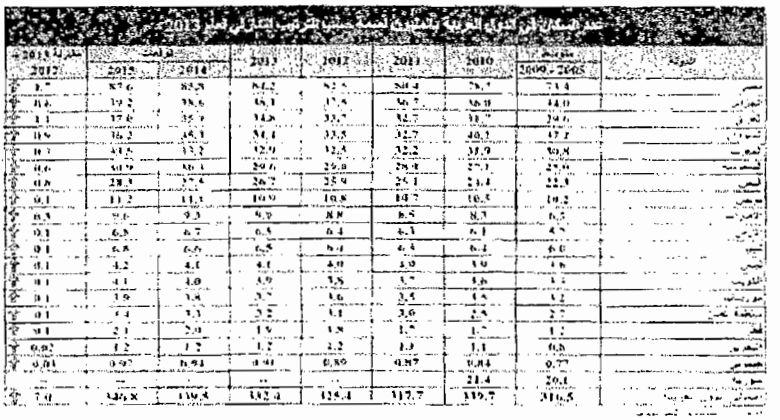

جدول (١٥)

السنة	الحاصل																							
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
1992	152692	100%	29783	19.50%	56959	37.30%	44881	29.40%	20355	13.33%	6	0.00%	4	0.00%	2	0.00%	0	0.00%	0	0.00%	0	0.00%	3.459763	7157
1993	180976	100%	34984	19.33%	51295	28.34%	52135	28.80%	27652	15.28%	6	0.00%	4	0.00%	2	0.00%	0	0.00%	0	0.00%	0	0.00%	3.544741	7323
1994	193552	100%	34158	17.65%	45828	23.68%	57135	29.52%	31476	16.26%	6	0.00%	4	0.00%	2	0.00%	0	0.00%	0	0.00%	0	0.00%	3.575255	8156
1995	128923	100%	25765	20.00%	46915	36.39%	35456	27.50%	20355	15.79%	6	0.00%	4	0.00%	2	0.00%	0	0.00%	0	0.00%	0	0.00%	3.852051	8960
1996	134783	100%	25682	19.05%	52705	39.10%	36455	27.05%	19688	14.61%	6	0.00%	4	0.00%	2	0.00%	0	0.00%	0	0.00%	0	0.00%	3.918197	9091
1997	161796	100%	31702	19.59%	57518	35.55%	43455	26.86%	29088	17.98%	6	0.00%	4	0.00%	2	0.00%	0	0.00%	0	0.00%	0	0.00%	3.977595	9227
1998	185152	100%	31820	17.19%	58547	31.62%	51357	27.73%	33810	18.26%	6	0.00%	4	0.00%	2	0.00%	0	0.00%	0	0.00%	0	0.00%	4.037628	9368
1999	154095	100%	30546	19.82%	46285	30.03%	37455	24.30%	29088	18.87%	6	0.00%	4	0.00%	2	0.00%	0	0.00%	0	0.00%	0	0.00%	4.098926	9510
2000	153804	100%	32810	21.33%	51357	33.39%	37455	24.35%	32430	21.09%	6	0.00%	4	0.00%	2	0.00%	0	0.00%	0	0.00%	0	0.00%	4.160848	9652
2001	158634	100%	34706	21.88%	51995	32.78%	37455	23.61%	34704	21.87%	6	0.00%	4	0.00%	2	0.00%	0	0.00%	0	0.00%	0	0.00%	4.223011	9797
2002	164567	100%	37753	22.94%	51773	31.46%	37455	22.76%	37503	22.79%	6	0.00%	4	0.00%	2	0.00%	0	0.00%	0	0.00%	0	0.00%	4.285159	9942
2003	174584	100%	39250	22.48%	53949	30.90%	39455	22.60%	41753	23.91%	6	0.00%	4	0.00%	2	0.00%	0	0.00%	0	0.00%	0	0.00%	4.346907	10088
2004	181792	100%	42309	23.28%	55571	30.57%	41455	22.80%	42650	23.46%	6	0.00%	4	0.00%	2	0.00%	0	0.00%	0	0.00%	0	0.00%	4.408695	10233
2005	192650	100%	42809	22.22%	57834	30.02%	43455	22.56%	48752	25.31%	6	0.00%	4	0.00%	2	0.00%	0	0.00%	0	0.00%	0	0.00%	4.470483	10377
2006	211092	100%	45909	21.75%	61957	29.35%	45455	21.53%	57650	27.31%	6	0.00%	4	0.00%	2	0.00%	0	0.00%	0	0.00%	0	0.00%	4.532271	10521
2007	220367	100%	47909	21.74%	64957	29.48%	47455	21.53%	60350	27.39%	6	0.00%	4	0.00%	2	0.00%	0	0.00%	0	0.00%	0	0.00%	4.594059	10666
2008	345093	100%	97842	28.35%	67842	19.66%	49455	14.33%	130004	37.67%	6	0.00%	4	0.00%	2	0.00%	0	0.00%	0	0.00%	0	0.00%	4.655847	10812
2009	357095	100%	97842	27.40%	70945	19.87%	51455	14.41%	137004	38.37%	6	0.00%	4	0.00%	2	0.00%	0	0.00%	0	0.00%	0	0.00%	4.717635	10959
2010	375945	100%	97842	26.02%	74046	19.69%	53455	14.22%	150650	40.07%	6	0.00%	4	0.00%	2	0.00%	0	0.00%	0	0.00%	0	0.00%	4.779423	11107

جدول(16-17-18)

الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات التنظيمية

بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٩

(ملايين الريالات السعودية)

	2009	2010	2011	* 2012
القطاع النفطي	221,291	223,357	246,614	260,271
القطاع الغير النفطي	787,303	833,195	899,893	964,328
القطاع الخاص	587,797	620,691	668,961	718,966
القطاع الحكومي	199,506	212,504	230,931	245,362
المجمـــوع	1,008,594	1,056,552	1,146,507	1,224,598
رسوم الاستيراد	10,123	10,539	11,065	11,758
الناتج المحلي الإجمالي	1,018,717	1,067,092	1,157,572	1,236,357

* بيانات أولية

معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي حسب

القطاعات التنظيمية بالاسعار الثابتة لعام ١٩٩٩

	2010	2011	* 2012
القطاع النفطي	0.93	10.41	5.54
القطاع الغير النفطي	5.83	8.01	7.16
القطاع الخاص	5.60	7.78	7.48
القطاع الحكومي	6.51	8.67	6.25
المجمـــوع	4.75	8.51	6.81
رسوم الاستيراد	4.12	4.99	6.26
الناتج المحلي الإجمالي	4.75	8.48	6.81

* بيانات أولية

المساهمة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي

حسب القطاعات التنظيمية بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٩

* 2012	2011	2010	2009	
21.05	21.30	20.93	21.72	القطاع النفطي
78.00	77.74	78.08	77.28	القطاع الغير النفطي
58.15	57.79	58.17	57.70	القطاع الخاص
19.85	19.95	19.91	19.58	القطاع الحكومي
99.05	99.04	99.01	99.01	المجمـــوع
0.95	0.96	0.99	0.99	رسوم الاستيراد
100.00	100.00	100.00	100.00	الناتج المحلي الإجمالي

* بيانات أولية

الصادرات السعودية- جدول(٢٠)

رقم التصنيف	النشاط الصناعي	السنوات				Years	
		2005	2006	2007	2008	2009	2010
٠١	الزراعة والصيد وأنشطة الخدمات ذات الصلة	513	637	764	1044	1351	1576
٠٢	الحراجة وقطع الأخشاب وأنشطة الخدمات ذات الصلة	7	15	15	11	8	14
٠٥	صيد الأسماك وتشغيل أحواض تفريخ الأسماك والمزارع السمكية وأنشطة الخدمات المتصلة بصيد الأسماك	0	1	0	1	0	0
١٣	تعدين ركازات (خامات) الفلزات	0	4	7	44	32	95
١٤	أنشطة أخرى للتعدين واستغلال المحاجر	127	156	212	493	334	233
١٥	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	3844	4590	6676	7829	8807	9496
١٦	صناعة منتجات التبغ	1	0	0	0	0	0
١٧	صناعة المنسوجات	957	1099	1083	1321	1020	1292
١٨	صناعة الملابس، تهيئة وصباغة الفراء	29	44	36	36	50	65
١٩	دباغة وتهيئة الجلود، صناعة حقائب الأمتعة وحقائب اليد وغيرها وصناعة السروج والأعنة والأحذية	307	298	428	368	302	449

٢٠	صناعة الخشب والمنتجات الخشبية والفلين وصناعة الأصناف المنتجة من القش ومواد الضفر	194	154	144	131	98	89
٢١	صناعة الورق ومنتجاته	1623	2057	2893	2899	3062	3606
٢٢	الطباعة والنشر واستنساخ وسائط الأعلام المسجلة	77	89	83	81	86	81
٢٣	صناعة المنتجات البترولية المكررة	25	32	61	150	57759	368
٢٤	صناعة المواد والمنتجات الكيميائية	40444	43842	51691	59764	51598	79240
٢٥	صناعة منتجات المطاط واللدائن	1786	2174	2370	2921	2462	2793
٢٦	صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى (منتجات غير معدنية)	1389	1658	2338	2537	2119	2212
٢٧	الصناعات الأساسية للمعادن	3843	6091	6084	7696	5454	4888
٢٨	صناعة المنتجات المعدنية الإنشائية	1931	2622	3323	4174	3349	3241
٢٩	صناعة الآلات والمعدات غير المصنفة في مكان آخر	1068	1206	1376	1660	1299	1125
٣٠	صناعة آلات المكاتب والمحاسبة والحاسب الإليكتروني	166	218	55	2	0	0
٣١	صناعة الآلات والأجهزة الكهربائية غير المصنفة في مكان آخر	1489	2418	3752	4642	3283	2549
٣٢	صناعة معدات وأجهزة الراديو والتلفزيون والاتصالات	50	60	60	92	239	63
٣٣	صناعة الأجهزة الطبية وأدوات القياس عالية الدقة والأدوات البصرية والساعات بأنواعها	28	69	41	30	26	21
٣٤	صناعة المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة ونصف المقطورة	277	359	204	209	140	73
٣٥	صناعة معدات النقل الأخرى	11	56	23	172	80	129
٣٦	صناعة الأثاث وصناعة منتجات أخرى غير مصنفة في مكان آخر	311	767	748	1835	1502	1249
٣٧	إعادة الدوران (تشغيل) النفايات والخردة (المعدنية وغير المعدنية)	2	2	1	2	3	7
٥١	تجارة الجملة باستثناء المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	0	0	0	0	0	0
٩٢	الأنشطة الترفيهية والثقافية والرياضية	0	1	14	7	6	10
	المجموع	60491	70720	84483	100149	144469	114964

جدول (١) جداول النموذج

	طبقة القادرين (١)				الطبقة الوسطى والفقيرة (٢)				إجمالي الضرائب والإنفاق التحويلي		حجم الطلب على الاستهلاك (مليار)	الميل للاستهلاك في المجتمع %	التغير في الطلب الكلي الفعال بالمليار	نوعية السياسات المالية
	الضرائب المستقطعة		الإستفادة من الإنفاق التحويلي		الضرائب المستقطعة		الإستفادة من الإنفاق التحويلي							
	%	المبلغ بالمليار	%	المبلغ بالمليار	%	المبلغ بالمليار	%	المبلغ بالمليار	%	المبلغ بالمليار				
١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٣,٢	٥٨	-	وفقاً للتوزيع الأولي للدخل.
٢	٤٠	٦,٤	-	-	-	-	١٠٠	٦,٤	١٠٠	٦,٤	٢٦,٧٢	٦٦,٦٨	٣,٥٢	فرض ضريبة ٤٠% على
٣	٤٠	٦,٤	-	-	٤٠	٩,٦	١٠٠	١٦	١٠٠	١٦	٢٦,٧٢	٦٦,٦٨	٣,٥٢	١ إلي ٢
٤	٤٠	٦,٤	١٠	١,٦	٤٠	٩,٦	٩٠	١٤,٤	١٠٠	١٦	٢٥,٨٤	٦٤,٦	٢,٦٤	٤٠% ضريبة من جميع
٥	٤٠	٦,٤	٢٠	٣,٢	٤٠	٩,٦	٨٠	١٢,٨	١٠٠	١٦	٢٤,٩٦	٦٢,٤	١,٧٦	الطبقات إلي ٢
٦	٤٠	٦,٤	٤٠	٦,٤	٤٠	٩,٦	٦٠	٩,٦	١٠٠	١٦	٢٣,٢	٥٨	-	ضريبة ٤٠% من ١ و ٢
٧	٤٠	١٠,٧	٦٠	٩,٦	٤٠	٩,٦	٤٠	٦,٤	١٠٠	١٦	٢٠,٨	٥٢	٢,٤-	إلي ١ و ٢ بنسبة السكان
٨	٦٦,٦	١٠,٧	-	-	٣٣,٣٣	٥,٣	١٠٠	١٦	١٠٠	١٦	٢٩,٢٨٥	٧٢,٧	٥,٨٨٥	ضريبة ٤٠% من جميع
٩	٦	١٠,٧	١٠	١,٦	٣٣,٣٣	٥,٣	٩٠	١٤,٤	١٠٠	١٦	٢٨,٢	٧٠	٥,٠٠	الطبقات وتوزيعها
١٠	٦٦,٦	١٠,٧	٢٠	٣,٢	٣٣,٣٣	٥,٣	٨٠	١٢,٨	١٠٠	١٦	٢٧,٣٢	٦٨	٤,١٢	٢٠%إلي١و٨٠% إلي٢
١١	٦	١٠,٧	٤٠	٦,٤	٣٣,٣٣	٥,٣	٦٠	٩,٦	١٠٠	١٦	٢٥,٥٦	٦٣,٩	٢,٣٦	ضريبة ٤٠% من جميع
١٢	٦٦,٦	١٠,٧	٦٠	٩,٦	٣٣,٣٣	٥,٣	٤٠	٦,٤	١٠٠	١٦	٢٣,٨	٥٩	٠,٦	الطبقات وتوزيعها
١٣	٦	١٢	-	-	٢٥	٤,٠٠	١٠٠	١٦	١٠٠	١٦	٢٩,٠٥	٧٢,٦	٥,٨٥	٤٠%إلي١و٦٠% إلي٢
	٦٦,٦													ضريبة ٤٠% من جميع
	٦													الطبقات وتوزيعها
	٦٦,٦													٦٠%إلي١و٤٠% إلي٢
	٦													إستقطاع نفس مبلغ
	٧٥													الضريبة بنسبة ٢ : ١ إلي ١
														إستقطاع نفس مبلغ الضريبة بنسبة ٢ : ١ وتوزيعه بنسبة ١ : ٩
														إستقطاع نفس مبلغ الضريبة بنسبة ٢ : ١ وتوزيعه بنسبة ٢ : ٨
														إستقطاع نفس مبلغ الضريبة بنسبة ٢ : ١ وتوزيعه بنسبة ٤ : ٦
														إستقطاع نفس مبلغ الضريبة بنسبة ٢ : ١ وتوزيعه بنسبة ٦ : ٤
														إستقطاع نفس مبلغ الضريبة بنسبة ٢ : ١ وتوزيعه على ١

الجدول الثاني

١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٥,٥	٥٥	-	توزيع أولي للدخل.
٢	٤٠	١,٦	-	-	-	-	١٠٠	١,٦	١٠٠	١,٦	٦,٣	٦٣	٠,٨	٤٠% ضريبة على ١ إلي
٣	٤٠	١,٦	-	-	-	-	١٠٠	١,٦	١٠٠	١,٦	٧,١	٧١	١,٦	٢ (سياسة قانونية).
														أخذ مقدار الضريبة عن طريق الزكاة من الأكثر غنا إلي الأشد فقراً (سياسة شرعية).

جدول (٣)

خاص بحالة إفتراضية يتكون فيها المجتمع من ٣ طبقات ١ ، ٢ ، ٣ ويبلغ حجم الدخل القومي فيه الدخل بنسبة ٤٥ : ٣٠ : ٢٥% بين الثلاث طبقات
ويصل الميل للإستهلاك عند هذه الطبقات إلى ٢٠ : ٦٥ : ٩٠% على التوالي

	طبقة القادرين (١)				الطبقة الوسطي والفقيرة (٢)				الطبقة الفقيرة (٣)				إجمالي الضرائب والإنفاق التحويلي		حجم الطلب على الإستهلاك (مليار)	الميل للإستهلاك في المجتمع %	التغير في الطلب الكلي الفعال بالمليار
	الضرائب المستقطعة		الإستفادة من الإنفاق التحويلي		الضرائب المستقطعة		الإستفادة من الإنفاق التحويلي		الضرائب المستقطعة		الإستفادة من الإنفاق التحويلي						
	%	المبلغ بالمليار	%	المبلغ بالمليار	%	المبلغ بالمليار	%	المبلغ بالمليار	%	المبلغ بالمليار	%	المبلغ بالمليار	%	المبلغ بالمليار			
١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٥٥٠٠	٥١	-
٢	٤٠	٩٠٠٠	١٠	٢٠٠٠	٤٠	٦٠٠٠	٢٠	٤٠٠٠	٤٠	٥٠٠٠	٧٠	١٤٠٠٠	١٠٠	٢٠٠٠٠	٣٠٩٠٠	٦١,٨	٥٤٠٠
٣	٤٠	٩٠٠٠	١٠	١٤٠٠	٢٥	٣٧٥٠	٢٠	٢٨٠٠	١٠	١٢٥٠	٧٠	٩٨٠٠	١٠٠	٢٠٠٠٠	٣١٠٨٣	٦٢,١	٥٥٨٣
٤	٤٠	٩٠٠٠	١٠	١٤٠٠	٢٥	٣٧٥٠	٢٠	٢٨٠٠	١٠	١٢٥٠	٧٠	٩٨٠٠	١٠٠	١٤٠٠٠	٣٩٥٢٥	٧٩	١٤٠٢٥
																	زيادة وفقاً للحالة السابقة (٥٥٨٣) + زيادة تيسيرية (٨٤٤٢)

للحالة الأولي فهي خاصة بالتوزيع الأولي للدخل . بالنسبة للحالة الثانية فهي خاصة بالسياسة المالية القانونية . بالنسبة للحالة الثالثة فهي سياسة مالية مرشدة .
للحالة الرابعة فهي خاصة سياسة مالية شرعية (قانونية ملتزمة بالأولويات الإنفاقية الممولة بالضرائب الزكية)

جدول (٢١)

العمالة في المصانع المنتجة المرخصة بموجب نظامي حماية وتشجيع الصناعات الوطنية واستثمار رأس المال الأجنبي

رقم التصنيف	النشاط الصناعي / المناطق	الرياض Riyadh	مكة المكرمة Makkah	المدينة المنورة Madinah	القصيم Qaseem	الشرقية Eastern Region	عسير Aseer	تبوك Tabuk	حائل Hail	الحدود الشمالية Northern Frontier	جازان Jazan	نجران Najran	الباحة Al-Baha	الجوف Jouf	الإجمالي Total
١٥	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	37887	41588	2592	7059	18129	2606	797	896	118	684	685	117	675	113833
١٧	صناعة المنسوجات	8203	5357	403		1076	50						48		15137
١٨	صناعة الملابس، تهيئة وصباغة الفراء	6134	1918	319	77	954	70				33				9505
١٩	دباغة وتهيئة الجلود، صناعة حقائب الأمتعة وحقائب اليد وغيرها وصناعة السروج والأعنة والأحذية	1915	877	447		562	100		37		29				3967
٢٠	صناعة الخشب والمنتجات الخشبية والفلين وصناعة الأصناف المنتجة من القش ومواد الضفر	2598	1337	227	315	2782				30					7289
٢١	صناعة الورق ومنتجاته	6264	9596	120	433	6000							19		22432
٢٢	الطباعة والنشر واستنساخ وسائط الأعلام المسجلة	5205	2771	15	30	2053	482		71		11		58		10696
٢٣	صناعة المنتجات البترولية المكررة	2872	5271	5881	302	12652	252	20					20		27270
٢٤	صناعة المواد والمنتجات الكيميائية	13074	14031	3326	1295	13859	1870	1145	20		85			45	48750
٢٥	صناعة منتجات المطاط واللدائن	18511	12135	908	1391	10256	391	389	126	26	88	167	92	49	44529
٢٦	صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى (منتجات غير معدنية)	33792	16120	6134	3637	21491	3832	814	174	1184	1460	730	101	106	89575
٢٧	الصناعات الأساسية للمعادن	12159	13994	269	138	19711	241	38	26		22	59			46657
٢٨	صناعة المنتجات المعدنية الإنشائية	14832	7705	1334	368	10618	462	105	75	30		25			35564
٢٩	صناعة الآلات والمعدات غير المصنفة في مكان آخر	11696	4560	58	703	10338	35								27390
٣٠	صناعة آلات المكاتب والمحاسبة والحاسب الإليكتروني	2639	65												2704
٣١	صناعة الآلات والأجهزة الكهربائية غير المصنفة في مكان آخر	12025	5752	93	80	5884	40			35					23909
٣٢	صناعة معدات وأجهزة الراديو والتلفزيون والاتصالات	2003	412			516									2931
٣٣	صناعة الأجهزة الطبية وأدوات القياس عالية الدقة والأدوات البصرية والساعات بأنواعها	156	168	50		485									859
٣٤	صناعة المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة ونصف المقطورة	4377	3440	170	201	4456	50			15					12709
٣٥	صناعة معدات النقل الأخرى	554	973			1080									2607
٣٦	صناعة الأثاث وصناعة منتجات أخرى غير مصنفة في مكان آخر	19267	6441	1641	598	4973	202		270		19			55	33466
٣٧	إعادة التدوير (تشغيل) النفايات والخردة (المعدنية وغير المعدنية)	596	251			163									1010
	المجموع	216759	154762	23987	16627	148038	10683	3308	1695	1438	2431	1666	455	930	582779

جدول (٢٢)

الناتج المحلي الإجمالي لنشاط الصناعة بالأسعار الجارية

ملايين الريالات

	2005	2006	2007	2008	2009	*2010	
الصناعات التحويلية	71253	80202	89818	101898	99799	110018	Manufacturing
معدل النمو	12.40	12.56	11.99	13.45	-2.06	10.24	Growth Rate

المصدر : مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات - احصاءات الدخل القومي
* بيانات اولية

Source : Central Department of Statistics & Information - National Income statistics
* Preliminary data

الناتج المحلي الإجمالي لنشاط الصناعة بالأسعار الثابتة

(ملايين الريالات) (سنة الأساس ١٩٩٩م)

	2005	2006	2007	2008	2009	*2010	
الصناعات التحويلية	64608	70212	76128	81154	83485	87867	Manufacturing
معدل النمو	8.26	8.67	8.43	6.60	2.87	5.25	Growth Rate

المصدر : مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات - احصاءات الدخل القومي
* بيانات اولية

Source : Central Department of Statistics & Information - National Income statistics
* Preliminary data

جدول (٢٣)

ميزانية الدولة - إعتمادات الميزانية للأبواب الثاني والثالث والرابع
حسب البند والفرع (بملايين الريالات)

اسم البند والفرع	1425/1424	1426/1425	1427/1426	1428/1427	1429/1428	1431/1430	1432/1431	Item & Sub-Item
ادوية و معدات و مستلزمات طبية	2148.2	2441.7	2925.8	3461.7	3976.7	4535.0	5276.0	Medicine, medical equipments and supplies
أولا - نفقات تشغيلية								First : Operating costs
معدات وسيارات	464.1	499.3	559.7	638.5	709.7	754.0	779.0	Equipment and cars
محروقات و صيانة ومنائل النقل والمعدات	1131.7	1188.0	1242.6	1320.4	1361.1	1399.0	1466.0	Fuels and maintenance for transport means and equipment
مواد ومستلزمات صناعية	27.4	28.2	29.5	28.3	36.6	42.0	51.0	Industrial supplies and materials
كساوي وتجهيزات	293.3	331.6	341.9	355.3	374.2	413.0	429.0	Clothing allowances
نفقات مخصصة								3-Allocated expenses
مستلزمات القصور و الضيافة	120.0	120.0	120.0	120.0	124.0	124.0	124.0	Ware of palaces & hospitality
نفقات جبائية	11.0	11.0	13.0	13.0	13.0	13.0	13.0	Tax collection expenses
نفقات الاعمال الاحصائية	10.9	11.0	11.0	11.0	12.1	12.0	12.0	Expenses of statistical operations
نفقات النشاط الرياضي والثقافي	149.4	158.6	182.0	217.0	248.6	285.0	327.0	Expenses of sports and cultural activities
نفقات برامج الاذاعة والتلفزيون	143.3	153.5	174.6	188.7	200.4	202.0	211.0	Expenses of radio & TV programs
نفقات الوثائق والمواد الاعلامية	74.7	75.7	78.1	80.3	82.5	90.0	94.0	Costs of information documents and materials
نفقات المعارض الدولية	5.9	6.6	7.0	8.8	10.3	11.0	12.0	Expenses of participating in international exhibitions
نفقات الابحاث العلمية والدراسات	163.1	193.6	227.7	260.1	298.4	347.0	394.0	Expenses of scientific researches & studies
نفقات نشر الدعوة الاسلامية	80.0	80.0	90.0	90.0	94.8	95.0	100.0	Expenditure of the Call to Islam
نفقات تاثيث المساجد	27.9	28.3	32.7	37.3	40.8	44.0	47.0	Expenditure of furnishing mosques
نفقات سرية	1277.1	1316.1	1326.1	1326.1	1466.5	1522.0	1522.0	Secret expenses
العلاج	233.5	240.0	241.0	243.7	256.0	281.0	292.0	Medical treatment
ثانيا - مواد ومستلزمات استهلاكية								Second : Consumer Supplies and Materials
أ - تعويضات	4.1	5.4	4.4	5.4	5.9	6.0	6.0	A : Compensations
مكافآت التدريب	20.0	18.5	35.0	35.0	35.0	35.0	35.0	Training remunerations
نفقات اعضاء المجالس البلدية	0.0	0.0	0.0	0.0	87.9	88.0	121.0	Expenses of members of municipal councils
نفقات اعضاء مجالس المناطق	8.8	8.8	8.8	8.8	8.8	9.0	9.0	Expenses of members of regions' councils
ب - الاعانات	5956.0	8318.0	8468.8	12807.8	14328.5	17602.0	20764.0	B : Subsidies
اعانة الاندية الرياضية والثقافية	213.5	208.8	173.9	173.9	173.9	182.0	182.0	Sport and Cultural clubs' subsidies
اعانات زراعية	50.0	50.0	50.0	50.0	50.0	50.0	50.0	Agricultural subsidies
اعانات ومساعدات الضمان الاجتماعي	3060.0	3735.0	3060.0	6890.0	8360.0	9560.0	11500.0	Social Security Subsidies
اعانة الاعلاف	350.0	1000.0	1000.0	1000.0	1000.0	2000.0	3000.0	Fodder subsidy
اعانة شراء القمح والشعير المحلي	1430.0	3000.0	3000.0	3000.0	3000.0	3000.0	3000.0	local wheat and parley purchase subsidy
الاعانات الاخرى	852.5	324.2	1184.9	1694.0	1745.0	2810.0	2853.0	Other subsidies
ج- البنود العامة	9737.2	37734.2	43145.9	38696.6	40027.0	37200.0	39094.0	C : general items
الباب الثالث	30497.6	31284.0	36699.0	34776.6	39223.0	47615.0	54133.0	Third chapter
الباب الرابع	36735.7	44736.0	62234.8	88716.9	98457.0	135972.0	161795.0	Fourth chapter

المصدر : ادارة الميزانية العامة

Source :General Budget Administration.

جدول (٢٤)

رقم التصنيف	المناطق / النشاط الصناعي	الرياض Riyadh	مكة المكرمة Makkah	المدينة المنورة Madinah	القصيم Qaseem	المنطقة الشرقية Eastern Region	عسير Aseer	تبوك Tabuk	حائل Hail	الحدود الشمالية Northern Frontier	جازان Jazan	نجران Najran	الباحة Al-Baha	الجوف Jouf	الإجمالي Total
١٥	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	13426	15467	1003	2436	6298	1060	489	462	20	226	97	21	232	41237
١٧	صناعة المنسوجات	1967	2664	127		200	7						23		4988
١٨	صناعة الملابس، تهيئة وصباغة الفراء	697	201	15	5	51	4				3				976
١٩	دباغة وتهيئة الجلود، صناعة حقائب الأمتعة وحقائب اليد وغيرها وصناعة السروج والأعنة والأحذية	342	118	44		95	22		12		3				636
٢٠	صناعة الخشب والمنتجات الخشبية والفلين وصناعة الأصناف المنتجة من القش ومواد الضفر	1793	228	48	42	771				3					2885
٢١	صناعة الورق ومنتجاته	2517	2776	94	67	2431							2		7887
٢٢	الطباعة والنشر واستنساخ وسائط الأعلام المسجلة	1665	1543	5	7	401	263		10		5		5		3904
٢٣	صناعة المنتجات البترولية المكررة	1067	39593	37716	18	116082	28	6					3		194513
٢٤	صناعة المواد والمنتجات الكيميائية	3808	9986	18309	1144	27129	267	193	1		13			6	60856
٢٥	صناعة منتجات المطاط واللدائن	4735	3394	274	253	3251	59	43	11	7	4	41	21	16	12109
٢٦	صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى (منتجات غير معدنية)	14995	9998	6073	3212	13963	2151	987	26	2308	1548	1537	13	14	56814
٢٧	الصناعات الأساسية للمعادن	2622	6460	66	26	33278	14	6	3		2	10			42487
٢٨	صناعة المنتجات المعدنية الإنشائية	4466	2436	558	74	2564	87	11	22	3		1			10222
٢٩	صناعة الآلات والمعدات غير المصنفة في مكان آخر	2366	1112	8	231	2344	2								6063
٣٠	صناعة آلات المكاتب والمحاسبة والحاسب الإليكتروني	626	34												660
٣١	صناعة الآلات والأجهزة الكهربائية غير المصنفة في مكان آخر	5484	3592	20	12	1785	1			6					10900
٣٢	صناعة معدات وأجهزة الراديو والتلفزيون والاتصالات	720	87			233									1040
٣٣	صناعة الأجهزة الطبية وأدوات القياس عالية الدقة والأدوات البصرية والساعات بأنواعها	41	22			148									211
٣٤	صناعة المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة ونصف المقطورة	651	910	32	11	1616	3			2					3225
٣٥	صناعة معدات النقل الأخرى	181	493			202									876
٣٦	صناعة الأثاث وصناعة منتجات أخرى غير مصنفة في مكان آخر	4428	1519	3356	59	856	13		46		2			3	10282
٣٧	إعادة التدوير (تشغيل) النفايات والخردة (المعدنية وغير المعدنية)	107	327			117									551
	المجموع	68704	102960	67748	7597	213805	3981	1735	592	2349	1806	1686	88	271	473322

جدول (٢٥)

التمويل الإقليمي للصناعة

الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية(ملايين الريالات السعودية)

	2009	2010	2011	* 2012
الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي	357,015	400,173	489,846	537,583
الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص	591,814	639,417	674,143	718,725
التغير بالمخزون	111,654	123,426	103,714	116,852
أجمالي تكوين رأس المال الثابت	427,256	483,921	574,660	609,932
صادرات البضائع والخدمات	757,711	981,867	1,410,702	1,525,587
أ- صادرات البترول	611,490	807,176	1,191,051	1,301,681
ب- صادرات البضائع الاخرى	109,662	134,609	176,568	183,490
ج- صادرات الخدمات	36,559	40,082	43,083	40,416
واردات البضائع والخدمات	607,759	653,261	742,415	781,279
أ- سلعية	358,290	400,735	493,449	533,096
ب- خدمية	249,469	252,526	248,966	248,183
الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي	1,637,691	1,975,543	2,510,650	2,727,400

* بيانات أولية

معدلات نمو الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

	2010	2011	* 2012
الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي	12.09	22.41	9.75
الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص	8.04	5.43	6.61
أجمالي تكوين رأس المال الثابت	13.26	18.75	6.14
صادرات البضائع والخدمات	29.58	43.68	8.14
أ- صادرات البترول	32.00	47.56	9.29
ب- صادرات البضائع الاخرى	22.75	31.17	3.92
ج- صادرات الخدمات	9.64	7.49	-6.19
واردات البضائع والخدمات	7.49	13.65	5.23
أ- سلعية	11.85	23.14	8.03
ب- خدمية	1.23	-1.41	-0.31
الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي	20.63	27.09	8.63

جدول (٢٦)

الأنفاق علي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٩

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	* 2011
الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي	186,848	188,438	198,944	221,576	250,143	280,254	286,978	304,248	307,164	310,240	328,538
الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص	266,123	270,934	274,589	289,224	314,607	346,830	408,163	422,559	450,725	476,357	506,971
التغير بالمخزون	2,320	12,180	11,426	23,191	19,159	16,717	751	30,190	3,168	2,513	19,224
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	125,783	127,499	148,629	152,383	180,646	211,267	251,082	282,820	269,947	296,158	321,343
صادرات البضائع والخدمات	220,078	204,281	242,968	265,047	302,121	312,465	320,928	307,345	284,966	298,349	324,322
واردات البضائع والخدمات	164,735	166,102	190,518	229,249	304,399	381,185	465,691	511,030	479,031	503,833	558,550
الانفاق على الناتج المحلي الإجمالي	636,417	637,230	686,037	722,173	762,277	786,348	802,211	836,133	836,938	879,784	941,849

معدلات نمو الأنفاق علي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٩

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	* 2011
الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي	0.4	0.9	5.58	11.38	12.89	12.04	2.40	6.02	0.96	1.00	5.90
الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص	0.8	1.8	1.35	5.33	8.78	10.24	17.68	3.53	6.67	5.69	6.43
التغير بالمخزون	1.6	1.4	16.57	2.53	18.55	16.95	18.85	12.64	-4.55	9.71	8.50
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	-1.1	-7.2	18.94	9.09	13.99	3.42	2.71	-4.23	-7.28	4.70	8.71
صادرات البضائع والخدمات	-4.7	0.8	14.70	20.33	32.78	25.23	22.17	9.74	-6.26	5.18	10.86
واردات البضائع والخدمات	0.5	0.1	7.66	5.27	5.55	3.16	2.02	4.23	0.10	5.12	7.05
الانفاق على الناتج المحلي الإجمالي											

استعراض لبنود الموازنة العامة السعودية حسب الأنشطة -١- (٢٧)

السنة	التأمينات الاجتماعية والرفاهية		الاسكان وتنمية المجتمع		خدمات اجتماعية وجماعية اخرى		خدمات اقتصادية		اغراض اخرى		
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	%
1992	414	0.271134	5549	3.6341131	3180	2.0826238	12019	7.8714013	7167	4.6937626	100%
1993	400	0.3053995	4687	3.5785182	2899	2.2133826	8097	6.1820486	3333	2.544741	100%
1994	402	0.328024	4612	3.7633005	2777	2.2659769	7450	6.0790522	3156	2.5752334	100%
1995	533	0.4232745	4721	3.7491165	3018	2.3967027	7440	5.9083726	2962	2.3522311	100%
1996	633	0.437206	5505	3.802242	3606	2.4906239	9939	6.8647562	5091	3.5162968	100%
1997	823	0.5086684	6077	3.7559875	4104	2.5365432	10744	6.6405019	5627	3.4778578	100%
1998	825	0.5315996	5790	3.7308624	4054	2.6122481	10144	6.5364194	5392	3.4744059	100%
1999	583	0.378338	7210	4.6789318	4439	2.8806905	5203	3.3764885	1545	1.0026282	100%
2000	864	0.4700659	9691	5.2724641	5536	3.011904	8571	4.6631194	3560	1.9368458	100%
2001	860	0.4557644	10319	5.4686424	5663	3.0011553	9317	4.9376239	3881	2.0567692	100%
2002	856	0.4639139	8813	4.7762537	5830	3.1596005	9132	4.9491375	3682	1.9954801	100%
2003	962	0.4854957	10528	5.3132002	6379	3.2193108	6869	3.4666007	4336	2.1882633	100%
2004	1150	0.5184898	10527	4.7462105	6087	2.744389	6641	2.9941659	10691	4.8201517	100%
2005	1149	0.4374643	12215	4.6506758	7461	2.8406625	5461	2.0791928	16613	6.3251475	100%
2006	1252	0.4024662	14530	4.6707942	8084	2.5986717	7659	2.4620518	20888	6.7146283	100%
2007	1465	0.4548461	15685	4.8698023	9406	2.920329	7319	2.2723674	18788	5.8332066	100%
2008	1301	0.3769944	18712	5.4222279	7224	2.0933184	7747	2.2448696	24006	6.9562849	100%
2009	1391	0.3895289	14539	4.0714314	7255	2.0316552	8977	2.5138757	26249	7.3506432	100%
2010	1387	0.3689144	18335	4.8767448	7495	1.9935207	6783	1.8041429	25372	6.7484467	100%

استعراض لبنود الموازنة العامة السعودية حسب الأنشطة -٢-

السنة	الاجمالي		خدمات عامة		الدفاع		التعليم		الصحة	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
1992	#####	100%	29730	19.48331	56359	36.91025	28055	18.3736	10219	6.6925576
1993	#####	100%	24984	19.0752504	51296	39.16443	27693	21.1436	7587	5.7926643
1994	#####	100%	24389	19.90094	45503	37.12955	26476	21.6039	7788	6.3548534
1995	#####	100%	25765	20.4609166	46018	36.54456	27233	21.6267	8233	6.5381225
1996	#####	100%	28651	19.7889255	52708	36.40483	29096	20.0963	9554	6.598841
1997	#####	100%	31703	19.5945487	59618	36.84786	32270	19.945	10830	6.6936556
1998	#####	100%	31830	20.5100778	55747	35.92131	30723	19.7968	10637	6.8540904
1999	#####	100%	30546	19.8228366	42285	27.44086	45362	29.4377	16921	10.980888
2000	#####	100%	33010	17.959348	51357	27.94118	49649	27.0119	21566	11.733151
2001	#####	100%	34705	18.3922117	51696	27.39674	49904	26.4471	22349	11.844044
2002	#####	100%	37352	20.2431212	48652	26.36722	48351	26.2041	21849	11.841185
2003	#####	100%	36150	18.2439389	51773	26.12845	57847	29.1938	23306	11.761915
2004	#####	100%	42320	19.0804245	58669	26.45155	60856	27.4376	24857	11.207044
2005	#####	100%	55871	21.272035	63949	24.34761	69429	26.434	30503	11.613554
2006	#####	100%	62909	20.2226423	75206	24.17562	83273	26.7688	37283	11.984943
2007	#####	100%	68902	21.3923567	80157	24.88675	81279	25.2351	39086	12.135231
2008	#####	100%	63840	18.499093	97754	28.32645	87684	25.4084	36829	10.672041
2009	#####	100%	67542	18.9141356	85632	23.97997	100563	28.1612	44866	12.564058
2010	#####	100%	70946	18.870223	96010	25.53675	104890	27.8987	44750	11.902609

الجدول الثالث

ملخص عام لنتائج بحث

(الزكاة والتوظف الكامل في المجتمع)

	الوضع العادي	إدخال الزكاة علي النموذج	إدخال الزكاة والزيادة التيسيرية علي النموذج
الدخل	١٢٨٨	١٩٤١	٢٢٣٢,٦
البطالة	%٥٣,١	%٢٩,٤	%١٨,٨
مستوي الكفاءة الإقتصادية	%٥١,٥	%٧٧,٦	%٨٩,٣
المضاعف الكينزي التوازني	١,٠٨٨	١,٠٨٨	%١,٢٥